كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية

جامعة الجزائر 2

قسم الفلسفة

المنطق في فلسفة لودفيغ فتجنشتاين

بحث مقدم لنيل درجة ماجستير في الفلسفة

إعداد الطالب :
بوزيدي نعيم

إشراف :
الأستاذ الدكتور: أحمد موساوي

السنة الجامعية: 2015/2014

إهداء:

إلى

أبي و أمي

و إلى أخواتي:

ريمة، وداد، إبتسام

و إلى:

ليلى ميرة، ناصر الدين بورجاوي، نبيل بن شعبان، رحيم بورجيوة، عماد زرقاق.

شكر:

يشرفني أن أتقدم بالشكر إلى الأستاذ "أحمد موساوي" الذي قبل على إشراف البحث ومتابعته.

الرموز المستعملة:

ق، ك، ل...	متغيرات القضايا
1	قيمة الصدق (ص،...) و في الترميز-أب (أ-...)
0	قيمة الكذب (...،ك) و في الترميز-أب (...-ب)
أ-ق-ب	ثنائية قطب القضية (أو: ص-ق-ك)
(...ق ...)	مفهوم قضوي
(⊣)	عمود الجزم و في الترميز-أب: (ص-ق-...)
~	رابط النفي
∧	رابط الوصل
∨	رابط الفصل
⇐	رابط الاستلزام
φ، ψ، ϕ	متغيرات الدوال
=تع	التعريف

رموز حساب المحمولات:

E	سور وجودي
∀	سور كلي
أ،ب،جـ...	متغيرات المحمولات المتعلقة بفرد واحد
س̂	ثابت فردي
ξ	متغير المتغيرات

رموز رياضية:

س، ع،ص	متغيرات عددية
$<$	أكبر من
$>$	أصغر من
$+$	عملية الجمع
$\times$	عملية الضرب
$=$	عملية المساوات
$\neq$	عدم المساواة

رمز التنقيط:

( )	الأقواس
[ ]	المعقفات
-	المطة

مقدمة البحث:

مقدمة البحث:

يقول "بوفريس" (Jacques Bouveresse) (1940-) في مقال بعنوان "المشكلات الفلسفية ومشكل الفلسفة"[1] الذي يروم فيه عرض وتحليل ما ليس عليه لودفيغ فتجنشتاين (Wittgenstein Ludwig Josef Johann) (1889-1951) فيقول: "أَعْتَقِدُ أَنَّ تَقَدُّماً فَاصِلاً سَيَحْدُثُ إِذَا وُفِقْنَا إِلى بُلُوغِ الإِقْتِنَاعِ قَطْعاً أَنَّهُ لَيْسَ أَبَداً مَنْطِقِياً بِالـمَعْنَى الصَارِمِ لِلْكَلِمَةِ [...]؛ وَأَنَّهُ زِيَادَةً عَلَى ذَلِكَ لَيْسَ إِبِيسْتِيمُولُوجِياً أَوْ فَيْلَسُوفَ عُلُومٍ؛ وَفِي الأَخِيرِ-وَهُوَ بِدُونِ شَكٍ الأَصْعَبُ لِلْقُبُولِ- أَنَّهُ لَيْسَ فِي وَاقِعِ الأَمْرِ فَيْلَسُوفَ لُغَةٍ."[2] هذا قد يبدو شيئا غريبا للوهلة الأولى لغير الثاقب البصر، لكن كونه ليس منطقيا فهو ليس شيئا يثير الريبة بالنسبة إلى المناطقة المحترفين، ولكن ليس هو الحال بالنسبة للفلاسفة، فكما يقول "كريزل"(Georg Kreisel): " أَفْكَارُ فِتْجَنْشْتَايْن حَوْلَ الـمَنْطِقِ الرِيَاضِيِ* لَا تُسَاوِي الشَيْءَ الكَثِيرَ، لِأَنَّهُ يَعْرِفُ القَلِيلَ، وَمَا يَعْرِفُهُ هُوَ مَحْصُورٌ فِي العُمْقِ وَرَثَّهُ مِنْ فْرِيجُه ورَاسَلْ. وَ لَكِنْ مِنَ الصَحِيحِ أَنَّ مَنَاهِجَ الـمَنْطِقِ الرِيَاضِي لَمْ تُطَبَّق بِنَجَاحٍ فِي مَجَالَاتِ البَحْثِ الـمُشَكَّلِ بِالِحسَابِ الأَوَّلِي، وَهَذَا هُوَ بِالضَبْطِ الـمَجَالُ الذِي يَهُمُهُ أَكْثَرْ."[3] فإسهامات فتجنشتاين

---

[1] - Jacques Bouveresse, *les problèmes philosophiques et le problème de la philosophie*, in essais 3, *Wittgenstein et les sortilèges du langage*, textes rassemblés et organisés par J, J Rosat, Agone, 2003

[2]- Ibid., Page 18

*- "المنطق الرياضي الذي هو ليس شيئا آخر غير الصياغة الصارمة و المُسْتَنْفِذَةُ للمنطق الصوري،[المنطق الرياضي] فهو بهذا له وجهين مختلفين تماماً. من جهة، فهو قسم من الرياضيات والذي يعالج الفئات، العلاقات، ترتيبات الرموز...الخ عوضا أن يعالج الأعداد، الدوال، الأشكال الهندسية...الخ ومن جهة أخرى فهو علم يسبق كل العلوم الأخرى و [كذلك] ينطوي على الأفكار و المبادئ التي تؤسسها كلها" :

Kurt Gödel, *La logique mathématique de Russell*, in, les cahiers pour l'analyse, 10 hiver 1969, édition seuil, Paris, page 84.

[3] - Georg Kreisel, *Wittgenstein's remarks on the foundations of mathematics*, British journal for the philosophy of science, (1958-1950), in, Jacques Bouveresse, *Wittgenstein et les sortileges du language*, ibidem.

في المنطق بالمعنى الصارم للكلمة هي بالنسبة للإسهامات الكبرى ليست بوزن هذه الأخيرة. فمؤرخو المنطق يذكرون فقط استخدامه جداول الصدق وتعامله مع القضايا المسورة كفصلات و وصلات لقضايا غير مسورة. و من البديهي أن فتجنشتاين في زمن الرسالة المنطقية-الفلسفية[1] كان يولي اهتماما بالغا بأسئلة المنطق، وهذا ما تظهره صراحة المراسلات مع راسل[2]، ولكن رغم هذا فينبغي أن لا ننسى بأنه لم يأتي إلى الفلسفة من الباب المألوف وإنما من باب استشكال بعض مواضيع المنطق الرياضي. فهو ترك البحوث حول هندسة الطيران سنة 1911 ليزور فريجه(Friedrich Ludwig Gottlob Frege) (1848-1925) في إينا (Iéna)، ويبدو أنه بنصيحة من هذا الأخير توجه إلى كامبريدج ليحضر دروس برتراند راسل (Bertrand Russell 1872-1970) إلى أنه "مِنَ اليَقِينِي أَنَّ فتجنشتاين لَا يَعْتَبِرُ الرِسَالَةَ الـمَنْطِقِيَةَ-الفَلْسَفِيَةَ كَمُؤَلَفٍ فِي الـمَنْطِقِ، وَلَا حَتَى كَمُؤَلَفٍ فِي نَظَرِيَةِ الـمَنْطِقِ، وَلَكِنْ قَطْعاً كَكِتَابٍ فِي الفَلْسَفَةِ."[3] فهو يكتب في "مذكرات حول المنطق":"الفَلْسَفَةُ لَا تُقَدِّمُ رُسُوماً عَنِ الوَاقِعِ، وَ لَا يُمْكِنُهَا لَا أَنْ تُؤَكِّدَ وَ لَا أَنْ تَدْحَضَ البُحُوثَ العِلْمِيَةَ. فَهِي[الفلسفة] تَشْتَمِلُ عَلَى الـمَنْطِقِ و الـمِيتَافِيزِيقَا، الـمَنْطِقُ يُؤَلِّفُ أَسَاسَهَا." فإذا كانت أسئلة المنطق لها هذه الأهمية البالغة بالنسبة إلى الفلسفة، فهذا عائد إلى أنه وفق الرسالة المنطقية الفلسفية فقضايا المنطق و المعادلات الرياضيات تظهر منطق العالم، ومن ثمة فكل مسألة منطقية هي بالضرورة مسألة ميتافيزيقية لكونها تتعامل مع ما هو قبلي. فتجنشتاين يكتب مثلا في الفقرة 6.124:" القَضَايَا الـمَنْطِقِيَةُ تَصِفُ هَيْكَلَ العَالَمِ، أَوْ بِالأَحْرَى أَنَّهَا تُمَثِلُهُ. فَهِيَ لَا تُعَالِجُ شَيْئاً. فَهِيَ تَفْتَرِضُ مُسَبَقاً أَنَّ الأَسْمَاءَ تُعَيِّنُ وَأَنَّ القَضَايَا الأَوَّلِيَةَ لَهَا

---

[1] - "الرسالة المنطقية-الفلسفية" (*Tractatus logico-philosophicus*) الذي صدرت طبعته الأولى باللغة الألمانية سنة 1921 وهو الكتاب الوحيد الذي نشره فتجنشتاين في حياته مع مقال " ملاحظات حول الصورة المنطقية"(*Remarks on Logical Form*).

[2]- *Extraits de lettres de Wittgenstein à Russell,1912-1920,* in L . Wittgenstein carnets 1914-1916, traduction et introduction et notes de G.G.Granger. Gallimard, 2005

[3] - Jacques Bouveresse, *les problèmes philosophiques et le problème de la philosophie*, ibid., page 19

مَعْنَى. وَمِنْ هُنَا وِثَاقُهَا مَعَ العَالَمِ. مِنَ الجَلِي أَنَّ شَيْئاً مَا يَنْبَغِي أَنْ يُشِيرَ إِلَى العَالَمِ فِي كَوْنِ بَعْضِ تَرْتِيبَاتِ الرُمُوزِ- التِي لَهَا مِنْ حَيْثُ الجَوْهَرِ طَابِعاً مُحَدَداً-هِيَ قَضَايَا تِكْرَارِيَةٌ. وَفِيهَا تَقْبَعُ النُقْطَةُ الحَاسِمَةُ. نَقُولُ أَنَّ أَشْيَاءً كَثِيرَةً فِي الرُمُوزِ التِي نَسْتَعْمِلُهَا هِيَ أَشْيَاءٌ إِعْتِبَاطِيَةٌ، وَأَنَّ أَشْيَاءً كَثِيرَةً أُخْرَى لَيْسَتْ كَذَلِكَ. فِي الـمَنْطِقِ، فَقَطْ هَذَا العُنْصُرُ الأَخِيرُ هُوَ الذِي يُعَبَّرُ عَنْهُ. وَلَكِنْ هَذَا يَعْنِي أَنَّ فِي الـمَنْطِقِ لَسْنَا نَحْنُ مَنْ يُعَبِّرُ بِمُسَاعَدَةِ العَلَامَاتِ عَلَى مَا نُرِيدُهُ فِي الـمَنْطِقِ هُوَ عَلَى العَكْسِ فَطَبِيعَةُ الرَمْزِيَةِ بِحُكْمِ طَبِيعَتِهَا هِيَ فِي حَدِّ ذَاتِهَا التِي تَتَمَظْهَرُ: إِذَا عَرِفْنَا البنية الـمَنْطِقِية فِي أَيَّةِ لُغَةِ عَلَامَاتٍ، فَإِنَّ كُلَ قَضَايَا الـمَنْطِقِ هِيَ قَبْلًا مُعْطَاةٌ."[1]

كما أن فتجنشتاين "لَا يَعْتَبِرُ الرِسَالَةَ كَمُؤَلَفٍ فِي فَلْسَفَةِ الـمَنْطِقِ، وَلَكِنْ بِالأَحْرَى مُؤَلَفَ فَلْسَفَةٍ وَفَقَطْ."[2] كما يعبر على ذلك أحسن تعبير "مريتس شليك" (Moritz Schlick): "أَنَا مُقْتَنِعٌ أَنَّنَا فِي خِضَمِ مُنْعَطَفٍ حَاسِمٍ لِلْفَلْسَفَةِ، وَلَنَا الحَقُ بِكُلِ مَوْضُوعِيَةٍ أَنْ نَعْتَبِرَ أَنَّ الصِرَاعَ العَقِيمَ بَيْنَ لأَنْسَاقِ الفَلْسَفِيَةِ قَدْ وَصَلَ إِلَى نِهَايَتِهِ. وَ أُؤَكِّدُ أَنَّ الوَقْتَ الرَاهِنَ بِحَوْزَتِهِ سَلَفاً وَسَائِلَ وَالتِي تَجْعَلُ مِنْ حَيْثُ الـمَبْدَأ مِثْلُ هَذَا الصِرَاعِ بِغَيْرِ ذِي جَدْوَى؛ وَكُلُ مَا تَبَقَى لَنَا فِعْلُهُ هُوَ اِسْتِخْدَامُهَا [هذه الوسائل] بِشَكْلٍ فَعَالٍ.

هَذِهِ الجُهُودُ لَهَا كَنُقْطَةِ بَدْءٍ الـمَنْطِق. فَلَقَدْ رَأَى لَيْبْنِتْزْ إِرْهَاصَاتِهِ الأُولَى وَإِنْ بِغُمُوضٍ، أَمَا "غوتلوب فريجه" و "برتراند راسل" فَطَوَّرُوا أَقْسَاماً هَامَةً خِلَالَ العُقُودِ الأَخِيرَةِ؛ غَيْرَ أَنَّ فِتْجَنْشْتَايْنْ هُوَ أَوَّلُ مَنْ قَدَّمَ دَفْعاً إِلَى هَذَا التَحَوُّلِ الحَاسِمِ (فِي الرِسَالَةِ الـمَنْطِقِيَةِ الفَلْسَفِيَةِ)."[3] .فكما لحظ ذلك "شليك" فإسهام فتجنشتاين كان إستخداماً وليس إنتاجاً، و كما تجدر الإشارة كذلك إلى أن "أُغْدَنْ" "Ogden" إقترح مع راسل عنوان "المنطق الفلسفي "

[1] - Tractatus, 6.124.

[2]- Jacques Bouveresse, *Wittgenstein et les sortilèges du langage*, texte rassemblé et organisés par J, J rosat, Agone, 2003, page 20

[3] - Moritz Schlick, *Le tournant de la philosophie*, traduction, établie par Delphine Chapuis-Schmitz, in, philosophie des sciences –tome1 : expériences, théories et méthodes, dirigé par Sandra Laugier, pierre Wagner, édition. Vrin, Paris, page 179.

على الرسالة. فيكتب فتجنشتاين في هذا الموضوع في رسالة إلى أغدن مؤرخة في 23 أفريل 1922 :" فِيمَا يَتَعَلَّقُ بِالعُنْوَانِ، أَعْتَقِدُ أَنَّ العُنْوَانَ اللَّاتِينِيَ أَحْسَنُ مِنَ العُنْوَانِ الحَالِي. لِأَنَّهُ، وَ رَغْمَ أَنَّ الرِسَالَةَ المَنْطِقِيَةَ-الفَلْسَفِيَةَ لَيْسَتْ [بالعنوان] الأَمْثَلِ، وَلَكِنَ فِيهِ مَا يُشْبِهُ المَعْنَى الصَحِيحَ، إِلَّا أَنَّ "المَنْطِقَ الفَلْسَفِيَ" لَا يَلِيقُ. فِي وَاقِعِ الأَمْرِ، أَنَا لَا أَعْرِفُ مَا الذِي يَعْنِيهِ. (اللَّهُمَ إِلَّا إِذَا قُلْنَا بِأَنَّ الكِتَابَ كُلُّهُ هُوَ لَامَعْنَى فَالعُنْوَانُ يُمْكِنُ كَذَلِكَ أَنْ يَكُونَ بِلَامَعْنَى"[1].

وبناء على ذلك جاء بحثنا بعنوان "المنطق في فلسفة لودفيغ فتجنشتاين" محاولين اقتفاء أثر هذا التحول الكبير في الفلسفة في بعض مواطنه مركزين نصب اهتمامنا حقبة 1914-1922 من الدفاتر[2] إلى زمن الرسالة وهذا الحصر الزمني عائد إلى سببين رئيسيين ألا وهما:

أولا: لكون هذه المرحلة هي التي كرسها فتجنشتاين إلى بسط تصوره للفلسفة استنادا على المنطق.

ثانيا: لأن مؤلفات فتجنشتاين جمة لا يمكن للباحث أن يحيط بها نظرا إلى الكم الكبير وكذلك لتشعبها مضموناً.

---

[1]- *Prototractatus, an early version of Tractatus logico-philosophicus*, B.F. McGuinness, T. Nyberg and G.H. von Wright (dir).Routledge & Kegan Paul, London.1971.p.34, in, Bouveresse, les *Wittgenstein et les sortilèges de langage*, page 19.

[2] - "دفاتر1914-1916"(*Carnets 1914-1916*): هو عبارة عن جريدة فلسفية كتبها فتجنشتاين أثناء الحرب و هذه الملاحظات تمثل بحثا تمهيديا لما سيصبح فيما بعد الرسالة المنطقية-الفلسفية، و لكن هذا العنوان في الترجمة الإنجليزية و الفرنسية تم تذييله بملاحق والنص الأول عنوانه "الملاحظات حول المنطق" (*Notes sur la logique, septembre 1913*)بتاريخ سبتمبر 1913، فهو نص بمثابة عرض لفتجنشتاين إلى رسل عن طبيعة العمل الفلسفي وأهم آراء فتجنشتاين التي توصل إليها في تلك المرحلة و التي كانت الغالبية من هذه الأفكار أعيدت حرفيا في الرسالة. أما النص الثالث هو "الملاحظات التي أملاها فتجنشتاين على مور" في أفريل 1914 (*Notes dictées à G.E.Moore, en Norvège, avril 1914*) وهو نص أقل تنسيقا من سابقه إلا أنه و وفق أسلوبه ستكتب الرسالة المنطقية الفلسفية و في هذا النص يعرض فتجنشتاين آراه التي وصل إليها بعد " الملاحظات حول المنطق". أما النص الثالث : فهو بعض المراسلات مع برتراند راسل من 1914 الى 1920..(*Extraits de lettres de Wittgenstein à Russell,1912-1920*)

وإشكالية البحث هي: ما هي طبيعة المنطق عند لودفيغ فتجنشتاين وما أثر ذلك على فلسفته الأولى؟ وتتفرع إلى إشكالات جزئية نستهلها بالتساؤل عن كيفية معالجة فتجنشتاين لمشكلة الوحدة القضوية؟ و ما هو الرسم المنطقي؟ و ما علاقة المنطق بالتحليل؟

واستجابةً لطبيعة هذا البحث وتوخياً للغرض الذي تم عرضه ارتأينا هذه الخطة التي قسمناها على هذا المنوال:

الفصل الأول: بعنوان " القضية عند فريغه، راسل و فتجنشتاين" نعرض فيه في مبحث أول لمشكل وحدة القضية، التي تعد من بين المشاكل التي يدور فلك فلسفة فتجنشتاين حولها ولما كانت وجهة نظره نقدية أسبقناه بتصور فريجه و راسل لها، ثم نليه بالجديد الذي قدمه فتجنشتاين فيما يخص الروابط القضوية وقوانين المنطق.

أما في الفصل الثاني: الموسوم بنظرية القضية-الرسم: هو محاولة للإجابة على الإشكال كيف يفصل فتجنشتاين في آليات عمل القضية أو هي الإجابة عن السؤال : أي علاقة يجب أن تربط واقعة ما بواقعة أخرى بحيث يمكن أن تكون رمزا لتلك الواقعة الأخرى وهذه المشكلة هي حسب برتراند راسل هي مشكلة منطقية وهي التي عَنِيَ فتجنشتاين بدراستها فيقول راسل: " يهتم [فتجنشتاين] بشرط رمزية، أي برمزية تكون فيها الجملة "دالة" على شيء محدد تحديدا تاما، فاللغة نجدها أكثر أو أقل غموضا من قبيل أن ما نفكر فيه ليس أبدا محددا. هكذا، فالمنطق له مشكلتين ليعالجهما فيما يخص الرمزية(1) شروط المعنى عوضا عن اللامعنى في ترتيب الرموز(2) شروط توحيد الدلالة أو الإحالة في الرموز أو في ترتيب الرموز . فاللغة الكاملة منطقيا لها قواعد سانتاكس والتي بها تستبعد اللا-معنى، كما أن لها رموز فردية دائمة الفرادة ومحددة المعنى دائماً." (أنظر مقدمة راسل) ولذا جاء مبحثنا هذا محاولة لبسط هذا المنظور وليم لنا ذلك ارتأينا أن نقسمه إلى مبحث أول نعرض فيه مفهوم الرسم ثم نليه بمبحث ثان محاولين الكشف عن العلاقة التي تربط مفهوم الرسم بالصورة المنطقية وثالث معنون بآلية المعنى وفيه بيان التفرقة بين القضية والاسم وثالث بعنوان

استقلالية المعنى عن الصدق وفيه سنعرض الفرق بين المعنى والصدق في القضايا الأولية والجزيئية.

أما الفصل الثالث:سنحاول فيع عرض موقف فتجنشتاين من نظرية الأنماط ومفهوم السور، سنحاول في هذا الفصل الإجابة على التساؤل لم يرد فتجنشتاين منطق المحمولات إلى منطق القضايا؟ ثم سنعرض موقف فتجنشتاين من العلاقة بين المنطق والانطولوجيا و نقده لتشيء الرمز و مفهومه للرمز من خلال نقده لنظرية الأنماط المنطقية عند برتراند راسل. لذا قسمنا هذا الفصل أولا بمبحث أول سنحاول أن نعرض مفهوم الدالة و كيف تم تعويض الزوج موضوع-محمول بالزوج دالة-حجة عند "غوتلوب فريجه" وفي المبحث الثاني سنقوم بتلخيص تصور "برتراند راسل" لهذا التجديد ونعرض فيه لنظرية الأنماط المنطقية البسيطة، ومن ثَم نتبين موقف فتجنشتاين منها. وسنختم الفصل بمبحث نسرد فيه موقف فتجنشتاين من مفهوم السور.

الفصل الرابع: وعنوانه: التحليل وعلاقته بالمنطق: نبتدئه بمبحث أول: سنحاول فيه وضع بعض الضوء على "الملاحظات التي أمليت على مور" وخاصة العلاقة بينه وبين تصور فتجنشتاين للمنطق كما سنحاول بالموازاة مع ذلك أن نكشف عن الغاية من الممارسة التحليلية، وسنعقبه بمبحث آخر يعالج مفهوم التحليل من خلال "دفاتر 1914-1916" كما سنحاول ربطه بفكرتين ألا وهما نقد النزعة النفسية وفكرة استقلال المنطق، كما سنسعى في المبحث الثالث الإجابة على السؤال ما المقصود بأن هناك تحليل واحد تام للقضية؟ في الرسالة المنطقية الفلسفية ونليه بملاحظات نقدية التي عَقِبَتْ تأليف الرسالة من خلال مقال" بعض الملاحظات حول الصورة المنطقية" وكتاب " ملاحظات فلسفية".

وخاتمة: فيها ترد أهم النتائج التي توصلنا إليها من خلال البحث.

ونظراً لأنَّ الجزء الأكبر من هذا البحث يعتمد على نصوص فتجنشتاين الأول بالإضافة إلى كتب غوتلوب فريجه و برتراند راسل و الدراسات المعاصرة المختلفة ذات

الصلة بالموضوع، فإنَّ الأداة المنهجية التي تم اعتمادها تجمع ما أمكن بين ثلاثة مناهج: المنهج التحليلي في التعامل مع النصوص، والمنهج المقارن للمقارنة بين مختلف الآراء، والمنهج التاريخي لتتبع بزوغ الأفكار في فلسفة فتجنشتاين الأولى وما تؤول إليه، وقد يكشف الارتباط المنطقي بين هذه المناهج عن العديد من التفسيرات والحقائق التي قد تستعصي على منهجٍ واحد بعينه.

أسباب اختيار الموضوع:

ويعود سبب اختيار البحث نظرا لأهمية فلسفة فتجنشتاين، التي كانت بمثابة منعرج في مفهوم الفلسفة و وظيفتها، فضلا عن الطريقة الجديدة التي اصطنعها في التفلسف وهي تحليل اللغة، وللنتائج التي ترتبت عنها، الإتيان ببراديغم آخر للفلسفة بوصفها توضيحاً لا نظرية، وكذا للدور الهام الذي يلعبه المنطق المعاصر في بلورة أبعادها والتي كانت أحسن الأمثلة على أهمية تفعيله.

الفصل الأول:

المنطق عند لودفيغ فتجنشتاين

- أولا/ القضية عند فريجه و راسل
- ثانيا/ القضية عند فتجنشتاين
- ثالثا/ الروابط المنطقية عند فتجنشتاين
- رابعا/ القوانين المنطقية عند فتجنشتاين

- **تمهيد: الفصل الأول:**

يعد مشكل وحدة القضية، من بين أهم المشكلات المنطقية التي رام فتجنشتاين حلها، ففي كتابه "أصول الرياضيات" لم يتمكن أستاذه من رؤية الرباط الوثيق بين واقع كون القضية مُشَكَّلَة من حدودٍ، وواقع كونها صادقة أو كاذبة، سبب هذا الإخفاق يعود حسب فتجنشتاين إلى الكيفية أو الطريقة التي تم بها صياغة المُشْكِل، وخاصة إلى التقطيع الذي تعرضت له القضية و المتمثل في بترها إلى مفهوم قضوي و جزم، والذي يرى فتجنشتاين أن هذا الفصل هو من صنف الآراء المسبقة ، وعليه يترتب لا محالة حسب مؤلف الرسالة استحالة إعادة تكوين الصورة القضوية إذا تم اعتبار القضية مبتورة ومقطوعة على ذلك النحوِ.

ثم يضع فتجنشتاين موضع شك الدور الذي يلعبه الترميز عند رسل، فإذا كان الفصل بين المفهوم القضوي و الجزم قد حسم أمره عند رسل فهذا يعود إلى جذور بَحْتُ لغوية: فعلامة القضية تم المماثلة بينها وبين الاسم، والذي يسوق إذا تم استعماله كقضية صحيحة، بإردافه خط الجزم La barre d'assertion، الذي تعد طبيعته _وفق رسل و فتجنشتاين_ بعيدة أن تكون واضحة، وبذلك تم تطوير الكتابة الجدولية في الرسالة، لأنها تعكس البنية صدق-كذب القضية، وتزيل بذلك إمكانية الفصل بين المفهوم القضوي و الجزم، وتضع حداً للصعوبات التي واجهت أستاذه. فوفق فتجنشتاين خطأ رسل ليس خطأ نظرياً أي انه ناجم عن خطأ في التحليل، وإنما هو حسب فتجنشتاين نتيجة لبحث رسل عن نظرية هناك عندما كان ينبغي عليه البحث عن رمزية أَمْثَلٍ.

مؤلف الرسالة يطور موقفه ببيان ما هو الأساس للتحليل الجديد الذي ارتضاه بالمرة للروابط القضوية وللقضايا المنطقية في الترميز الجدولي، فالثوابت المنطقية أصبحت عند فتجنشتاين مُمَيَزَةً بوضوح عن المكونات القضوية، و التباين بين القضايا الثنائية القطب و الحقائق المنطقية تظهر بالرجوع إلى الشكل الذي لرموزها، واختيار اللغة الرمزية التي فيها الشكل صادق-كاذب للقضية تُعَبَّرُ في بنية العلامات، تسمح إذن بتطوير مجمل المنطق بدون

استدعاءٍ للامعرفات وبدون استدعاء أشياء منطقية مبهمة، ولا إلى البديهيات ذات المقام الملغز.

- المبحث الأول: القضية عند فريجه و راسل.

يشترك كلٌ من فريجه و راسل و فتجنشتاين في فكرة أن المنطق بعيد أن يكون كباقي فروع العلم، على أساس الاختلاف الجوهري الذي يميزه عنها ، فضلاً عن سيادته العليا التي تطال وتحكم جل الفكر العقلاني، و كلٌ من المناطقة الثلاثة يضعون المنطق في حيز عمل ليس فقط ابتغاء الإيفاء بغرضٍ محددٍ وإنما يبوئونه منزلةً تقضي بتبيان الشروط العامة لإعمال العقل[1].

إن القضايا(Les propositions) عند راسل مَثَّلُهَا مِثلُ القضايا(Gedanke) عند فريجه واقعية، فهي ليست البتّة حالات ذاتية ولا صِياغات بسيطة، فمؤلف الأصول في تصديره له يميز المفهوم التقني للقضية عن التصور الذي توضع فيه عادة فيقول أنه إذا كانت القضية تعتبر عادة كشيء يقبل الصدق أو الكذب و كشيء ذهني، فهو يضبط أنه وفي ما يلي من المُؤَلَّفِ فالقضية تعني فقط ما يقبل الصدق أو الكذب[2] أما فريجه من جهته فهو يميز الفكرة

---

[1]- Sébastien Gandon, *Logique et langage études sur le premier Wittgenstein*, Librairie philosophique J.Vrin, 2002, Page 20

*-زيادة الكلمة باللغة الأجنبية دائماً أمام المكافئ العربي هو لبيان أن المراد الذي نتحدث عنه هو خاص بالفيلسوف عينه.

[2] - Préface des *principes de la mathématique(1903),* in, Russell (B), Ecrit logique et philosophique, traduit de l'anglais par Jean-Michel Roy, Presse universitaire de France, première édition:1989, Paris.

عن التمثلات التي تُصْبَغُ بها[1]، كلا الفيلسوفين يَعْتَبِرَانِهَا مُرَكَّبَاتٌ (Complexes) تُؤَلِفُهَا عِدَّةُ حدودٍ، تُعَدُّ بالنسبة إليهما كيانات مفهومية (Entités intentionnelles)، ولكن حسب فريجه فكرتان صادقتان ليستا بالضرورة متطابقتين، و أما عند راسل فقضيتان صادقتان يمكن لهما أن تتمايزا[2]، وعليه يظهر لنا أن هناك اختلافا جوهريا رغم ذلك الاتفاق المبدئي بين ما يَسِمُ به كلا الفيلسوفين أجزاء المركب[3] القضوي (Les parties du complexe propositionnelle) ، بحيث أن مُكَوِّنات القضية عند راسل هي تلك الكيانات الواقعية التي تَظْهَرُ في التعبير القضوي (Expression propositionnelle) و يضرب لنا هذا المثال التالي:

« أَعْتَقِدُ أَنَّ الجَبَلَ الأَبْيَضَ بِحَدِ ذَاتِهِ، رَغْمَ كُلِّ المَجَالِ الَّذِي يُغَطِيهِ الثَّلْجُ، هُوَ جُزْءٌ مُؤَلِفٌ لِمَا هُوَ حَقِيقَةً مُؤَكَّدٌ فِي القَضِيَةِ {الجَبَلُ الأَبْيَضُ يَعْلُو أَكْثَرَ مِنْ 4000 مِتْرٍ}»[4] .

لكن ليس هذا هو الحال عند فريجه الذي يرى أن المعنى و ليس إشارة أجزاء العلامة القضوية (Le signe propositionnel)، هو الذي يُؤَلِّفُ أجزاء الفكرة، فالجبل الأبيض بحد ذاته، رغم كل المجال الذي يغطيه الثلج، ليس حسبه مكوناً من مكونات الفكرة المُعَبَّرِ عنها في الصياغة: الجبل الأبيض يعلو أكثر من 4000متر. أو بتعبير آخر فوفق فريجه فالفكرة المعبر عنها بالجملة "الجبال الأبيض يعلو أكثر من 4000 متر" تتضمن معنى

---

[1] - *Sens et Dénotation*, trad. Imbert, in, Frege, (G), *Ecrits Logiques et Philosophiques*, Paris : Seuil, 1971, pp. 106-107 .

[2]-Sébastien Gandon, *Logique et langage études sur le premier Wittgenstein*, *Ibidem*.

[3]-تعني كلمة مركب complex عند برتراند راسل في كتاب أصول الرياضيات عندما تستخدم بوصفها موضوعا كمركب مفاهيم أو مركب حدود، ترتيب كيانات أي تجميع منظم تحت علاقات بوصفه كثرة، وعندما يستعملها كمحمول فهو يقصد بها الترتيب بوصفه وحدة. أنظر:

-Philippe (A.) GAC, Le complexe dénotant défini de Russell, publié dans "Noésis (U. Nice), «Formes et crises de la rationalité au XXème siècle», Tome 2:"Épistémologie " N°5.2, printemps 2003, Version 1.63. page 38.

[4]-*lettre de Russell a Frege*,12/12/1904, in , *G. Frege, B. Russell correspondances*, trad. par C .Webern. Paris, EPEL .1994.

التعبير " الجبل الأبيض" كجزء من الفكرة المعبر عنها، أما عند راسل فالقضية التي تعبر عنها نفس الجملة فلها كمكون الجبل الأبيض بحد ذاته مع كل المجال الذي يغطيه الثلج فراسل يميز بين الفكرة و موضوعات الفكرة. فالفكرة عنده من طبيعة نفسية أما موضوعات الفكرة فهي تؤلف ما تؤكده الفكرة.[1]

وجدير هنا الاستهلال بالدور الذي يلعبه مفهوم الصدق في فلسفة فريجه وهو دورٌ محوريٌ ولكنه مع ذلك إشكالي، فله دور أساسي في الكشف عن ميزات المنطق، ذلك "العِلْمُ الّذِي يَرُومُ عَرْضَ قَوَانِينِ الـمَوْجُودِ-الصَّادِقِ"[2]، هذه القوانين هي تلك التي ينبغي أن يخضع لها كلُ استدلال ليكون صحيحاً، كما تعتمد على مبادئ أساسية أو بديهيات،كمبدأ الثالث المرفوع أو مبدأ عدم التناقض، هذا من جهة ولكن من جهة أخرى فإذا كان مفهوم الصدق يعمل على تمييز المنطق، إلا أنه هو بحد ذاته غير قابل للتعريف، إن فريجه بطرحه نظرية الصدق/التطابق فهو يطرح أي محاولة لتعريف الصدق فيكتب:

" التَّعْرِيفُ يَعْرِضُ بَعْضَ السِّمَاتِ النَمُوذَجِيَةِ لِلصِّدْقِ، وَ فِي (أي) تَطْبِيقٍ مُحَدَّد يَنْبَغِي دَائِماً مَعْرِفَةُ مَا إِذَا كَانَ صَادِقاً أَنَّ هَذِهِ السِّمَاتُ النَمُوذَجِيَةُ قَابِلَةً لِلنَّظَرِ، وَبِهَذَا فَنَحْنُ نَدُورُ فِي حَلَقَةٍ، وَعَلَيْهِ فَإِنَّ مَضْمُونَ كَلِمَةِ "صِدْق" فَرِيدٌ مِنْ نَوْعِهِ وَ غَيْرُ قَابِلٍ لِلتَّعْرِيفِ، وهنا فإن "فريجه يدخل الصدق و الكذب كأشياءٍ أوليةٍ" لأنها ليست من ممتلكات القول، بل هي ما تشير إليه الأقوال، ويبرر ذلك بنظرية في الدلالة و التي تتطلب تمييزاً في كل تعبير بين المعنى والإحالة. وإحالة التعبير ستفكّر عند فريجه من نوع العلاقة التي تربط بين اسم العلم وحامله، فاسم العلم ما يعنيه هو تعيين شيء جليٍ، فهو يعين شيئاً إذا أحال إلى كيان في العالم. فَبِمُكْنَةِ

---

[1]- Lynda Maurice, *La question du rapport entre le sens et la référence dans la philosophie du langage : Le cas des noms propres*, thèse de doctorat, université Jean Moulin - Lyon III, Page 30.

[2] -Dewi Trebaul, *Le vrai est-il un objet? Remarques sur l'analogie entre nom propre et énoncé dans la théorie de la signification de Frege*. Hal-00666979, version 1 -6 Feb2012.Page 3.

الفكرة الخالية من قيم صدقٍ أن تكون صادقة أو كاذبة لو استوفت بمطلب أن أسماء الأعلام التي تشكلها لها حاملٌ وإن كان هذا غير متوفر فمن المتعذر جزمها[1]

فبجانب نظرية المعنى الثلاثية (La sémantique ternaire)[2] التي يعتمدها فريجه المتكونة من (علامة،معنى،إحالة) (Signe, Sens, Référence) يعتمد راسل من جهته نظرية للمعنى ثنائية(Sémantique binaire) التي تحوي (علامة، معنى) والتي هي سيمونطيقا أبسط وأكثر أولية باعتبار تأليفها.

في بداية كتابه (Sens et dénotation)، يبرهن فريجه على كون اسم العلم له بالزيادة من إحالته له معنى[3]، والمثال المألوف الذي يستخدمه فريجه لبيان ذلك هو نجمة الصباح ونجمة المساء التي تتطابق في ما تحيل إليه وهو كوكب الزُهْرَةِ، و وجود هذه العبارات (Enoncés) المتطابقة يجبر ويُحتّم علينا التنازل عن الثنائية السيمونطيقة التي تبناها الفيلسوف الإنجليزي، فلقد كان راسل يعتقد قبل 1905 أن نظريته في التعيين (Dénotation) تساعده على شرح طبيعة العبارة (Enoncé)، ففي كتابه أصول الرياضيات لم تكن حجة فريجه مقنعة بالنسبة له، فلقد تبدى له مفهوم المعنى كما يتصوره فريجه كأنه تنازل لصالح المثالية أو الريبية : " لو رفضنا حقيقة كون أن الجبل الأبيض ليس جزءا من القضية، نحصل في الأخير، أنه لا معرفة لنا عما هو الجبل الأبيض".[4] وعليه يظهر كما لو أن راسل يسقط المعنى باعتباره واسِطةً موضوعية بين العلامة و تعيينها كما يقر بذلك فريجه.

---

[1]- Dewi Trebaul*, Rôle sémantique et modèle de la relation nom/porteur: Dummett aux prises avec la notion frégéenne de référence*, Hal-00922588, version 1 - 14 Jan 2014, Page 3.

[2] - Dewi Trebaul*, Le vrai est-il un objet ? Remarques sur l'analogie entre nom propre et énoncé dans la théorie de la signification de Frege* .Ibid. Page 4.

[3] - Sébastien Gandon, *Logique et langage études sur le premier Wittgenstein*, ibid. Page 22.

[4] -*Ibidem*.

كما أن القضية عند فريجه لا تتضمن أبدا بطريقة قبلية موضع الكيانات التي ستكون بمثابة إحالات التعابير التي تظهر في القضية[1]، هكذا في كتابه " المعنى والتعيين" (Sens et denotation) بينما و هو يتساءل عما يدفع بالقول بوجود إحالة بالزيادة عن المعنى، يؤكد على "أننا نستطيع أن نترقب ملاقاة قضايا تحوز على معنى لكن دون إحالة، مقدماً المثال التّالي "*أُولِيس* وُضعَ على الأرض، على جزيرة *إثاك* وهو في سبات عميق"، "أوليس"،"إيثاك"، لا تعني هنا شيئاً[2]، القضايا التخيلية (Propositions fictionnelles) هي عند فريجه رغم أنها ليست بصادقة ولا بكاذبة مع ذلك فهي تحوز على معنى بالنسبة لكل قراء هوميروس. وليس فريجه يحصر ذلك في القضايا التخيلية بل يوسع نطاق مدارها لتشمل بعض العبارات الرياضية(Expressions mathématiques) ، مثل المتتاليات اللانهائية المتباعدة (Les series infinies divergentes) [3] .

إن راسل يرفض هذا الموقف جملة وتفصيلا، متأثرا في ذلك بـــ "جورج إدوارد مور" (George Edward Moore 1873-1958) متبنياً بخلافه واقعية جذرية، التي تقر أنه حتى أبسط إمكان للتفكير يستلزم وجودا (Being) خارج عن الأنا الذي به نفكر، "فَكُلُ مَا يُمكِنُ التَفْكِيرُ فِيهِ لَهُ وُجُودٌ، وَوُجُودُهُ شَرْطٌ قَبْلِيٌ، وَلَيْسَ نَتِيجَةً لِفِعْلِ التَفْكِيرِ"[4]. يكفي من خلال هذا المنظور، أن يكون هنالك اسماً مُشَكَّلاً في تعبيرٍ قضوي خالٍ من المعنى لتكون هناك إحالة، لأن الوجود (Being) وفق راسل هو كل ما ينتمي لكل الحدود المدرَكَة ، ولكل الأشياء الممكنة التفكير فيها، أو بتعبير آخر لكل ما له إمكان أن يظهر في أي قضية صادقة

---

[1] -Sébastien Gandon, *Logique et langage études sur le premier Wittgenstein*, page 23.

[2]- *Ibid.* page 24

[3]-*ibidem.*

[4]- Bertrand Russell, *Les principes de la mathématique (1903)*, ibid. §427. :«Tout ce à quoi l'on peut penser a de l'être, et son être est une pré-condition, non un résultat, au fait d'être pensé. »

أين نجد راسل يفرق بين *being* و *existence* فالأول يمكن حمله على كل الكيانات أما الثاني فعلى البعض منها فقط.

كانت أو كاذبة ... الأعداد، آلهة هوميروس،العلاقات، الكمير*(La chimère) ، و الفضاءات الرباعية الأبعاد Les espaces quadri-dimensionnels[1]، كلها وفقاً لتصور راسل تحوز على وجود (Being)، و القول بعكس ذلك، أي بأنها لا تحوز على وجود يستتبع بالضرورة استحالة تشكيل أي قضية في صددها. وكما أن ذلك التقسيم الذي اعتمده فريجه بين المعنى و الإحالة ، يولد حسب راسل عدم إمكان بلوغ حد لتحليل القضايا، وفي مثال "سْكوت هو مؤلف ويفرلي" نعتقد أن ما تَعْنِيهِ هو هوية تَعْيِينَاتِ بواسطة معاني مختلفة، ولكن يكفي الحديث عن المعنى حتى يكون التحليل لانهائي الرجوع، فمثلا : فتعويض التعبير " مؤلف ويفرلي" بـ "م"، فنقول " سكوت هو تعيين لـ م"، ولكن هذه القضية بدورها، يمكن أن تحلل بالاعتماد على تلك التفرقة التي اعتمدها فريجه بين المعنى و الإحالة، وهكذا إلى ما لانهاية، ومن ثمة استحالة وضع حد للتحليل.

هذا يمثل دليلا على التباين الكبير بين راسل و فريجه ، فأسماء الأعلام الزائفة كأوليس و الآلهة الهوميرية، هي وفق تصور راسل، لها ما تحيل إليه، فهو يَقْبَلُ في الانطولوجيا الخاصة به، كيانات مُتَخَيَّلَة لا وجود لها، على أن يُدْخِلَ مع فريجه، صنفاً وسطاً بين العلامة Signe وما تعنيهSa signification.

---

[1]- *Ibid*.§§47-48.

و ترجمتها : "كل ما يمكن أن يكون موضوعا للفكرة أو يمكن أن يرد في أية قضية صادقة أو كاذبة، أو يمكن أن يعتبر بوصفه واحدا، دعوته حداً، يتعلق إذن هنا بالكلمة الأكثر شيوعا في المعجم الفلسفي. و أستعمله كمرادف للكلمات: كيان، فرد...، الكلمتان الأولى والثانية تشيران إلى أن كل حد هو واحد، في حين أن الثالثة تنشأ من كون أن كل حد له الوجود، أي أنه موجود بمعنى من المعاني. الإنسان، اللحظة، الصنف، العلاقة، الكمير، أو أي شيء آخر يمكنه أن يذكر، هو قطعاً حد؛ ونفي أن هذا الشيء أو ذاك بأنه حد يجب أن يكون كاذباً"

و : " يمكن التمييز بين نوعين من الحدود، اللذان سأدعوهما بالترتيب الأشياء و التصورات. فالأشياء هي ما تشير إليه أسماء الأعلام، أما التصورات فهي ما تشير إليه باق الكلمات. و نحن نأخذ اسم العلم بمعنى أوسع مما يستعمل عادة، ومن بين الأشياء سندخل النقاط و اللحظات المحددة، و عددا كبيرا من الكيانات التي لا تسمى أشياء في العادة."

*كائن خرافي في الميثولوجيا اليونانية، في تكوينه المورفولوجي يجمع بين عدّة حيوانات :رأس أسد، مقدمة معزاة، ومؤخرة تنين ، كما أنه في استعماله يفيد الوهم.

هذا الاختلاف في التوجه بين المَنْطِقِيَيْنِ، له مترتبات مباشرة على تصور العلاقة بين القضية وقيم الصدق، هذه العلاقة التي يَتَبَيُنَهَا فريجه من تفرقته بين المعنى (Sinn) والإحالة، فالقضية بالنسبة له هي ككل اِسمٍ[1]، تحوز وفقه على معنى وإحالة، أما المعنى فهو الفكرة المعبَّرُ عنها، و أما الإحالة فهي قيمة الصدق المعيّنة، مؤيدا أنّ ما يحيل إليه الرمز القضوي هو ما يُؤلف القضية، ولكن راسل يقطع الصلة مع هذا النموذج، بقوله أنّ العبارة القضوية (Expression propositionnelle) لا تعنى من زاوية النظر التي يعتنقها فريجه البتّة قيمة الصدق، بل تركيبة أشياء تحمل في ذاتها صلة ضرورية مع الصدق و الكذب، وفي معرض رده على فريجه يقول راسل: *الأوديسا* مثلا هي في حد ذاتها لا تحيل إلى شيء، والجملة أيضاً يمكن ألا يكون لها أية إحالة، ولكن لما تحوز على قيم الصدق، فهنا مكمنُ إحالتها[2].

فراسل يقصد أن الإحالة في التعبير(الجبل الأبيض) هو مركب أشياء، كما أنه أيضاً حقيقةٌ. في مقابل فريجه الذي يميز الفكرة عما تحيل إليه، لكن راسل يعترض على هذه النظرية المُؤَسَّسَةُ على تصور وحدويّ للقضية[3]، مُصَمَّمَةً مرةً واحدةً كتركيب كياناتٍ وكقيمةٍ للصدق، وبذلك يتّفق راسل و فتجنشتاين، أنّ فريجه قد ضلَّ في بحثه عندما أراد تطبيق نفس المخطط على الاسم والقضية معاً، ولكن كيف يمكن تصور أن تكون قيمتي الصدق و الكذب في مركب من الأشياء؟

---

[1] ـ تجدر الإشارة هنا أن اسم العلم هو ما يطابق في اللغة الشيء، و فريجه يقول عن كل قضية خبرية أنها اسم، بمعنى محدد وهو أنها اسم لأنها تسمي الجانب المُعَيَّن.

[2] -Bertrand Russell, *Les principes de la mathématique (1903),* Ibid. (1903), §478.

[3] ـ وفي سنة 1904بتأثير من مينونغ، فالقضية وفق راسل هي "شيء مركب" يمكن أن يكون " موضوع للحكم أو للتخيل" أنظر:

-*Le vocabulaire des philosophes*, ouvrage coordonné par Jean Pierre Zarader, préface de Frédéric Worms, ellipses, Paris, 2002, page 246.

في معرض إجابته يدعونا راسل إلى التميز بين المفهوم القضوي Concept Propositionnel و الجزم Assertion، أما المفهوم القضوي فهو قضيةٌ مُصَمَمَةٌ كتركيبةِ أشياءٍ، بصرف النظر عن كل صلة تربطُ بينها بكلٍ من قيمتيْ الصدقِ و الكذبِ، إذن التركيبة "موت قيصر" (La mort de César) الـمُشَكَّلَةُ من حدين اللذان هما "موت"و"قيصر"، هي حسبه صورة قضوية، و أما الجزم فهو في الأساس حقيقة، كقولنا مثلا " قيصر مات" César est mort"، هذا التمييز الذي قام به راسل بين المفهوم القضوي و الجزم له ترجمة رمزية :إذا كان (ق) يمثل المفهوم القضوي. فالجزم يكتب بإضافة الرمز « ⊦ » إلى المفهوم القضوي، و يمكن تبعاً لهذا الاصطلاح أن نعيد صياغة الـمُشْكِل الأساسي الذي طُرِحَ أعلاه بالكيفية الآتية: ما هي طبيعة التمييز بين القضية المجزومة (⊦ق) و المفهوم القضوي (ق)؟

تتوزع مدار رؤى راسل على موقفين يتبناهما بالتعاقب ولكن يناقض الواحد منها الآخر كما سيتضح لنا ذلك، فهو يؤكد أولا أن هنالك اختلافٌ جوهريٌ بين الجزم و المفهوم القضوي، حيث أن المفهوم القضوي يعوزه شيء ما في تكوينه ليصبح صادقاً أو كاذباً، ثم في حين أنه في موضع آخر يتبنى موقفاً يقر بأن: ولا أي حدٍ من الحدود له الخصائص اللازمة لبيان الفرق بين المفهومين، بمعنى آخر، ليس هناك ما يميز المفهوم القضوي عن الجزم، فهو يقرُّ بأن الصلة بين القضية وقيم الصدق تُعَدَّل بتحويل الجزم إلى مفهوم قضوي في كل سعيٍ إلى تبيان وجود فرقٍ بين المفهومين ،كما يظهر لنا ذلك في المثال التالي:" مات قيصر"(César est mort) هو"موت قيصر"(La mort de César) "، و الحال أنه في التعبير "موت قيصر" قيم الصدق ليست مضمونة فيه، ذلك لأن التركيبة المعيَّنَة بـ "موت قيصر" لا يمكن أن تفسد إذا كان "قيصر" على قيد الحياة، بينما الجزم "مات قيصر" هو في

هذه الحالة فاسد إذ ثَبُتَ أن قيصر حيٌّ و عليه فـ:"موت قيصر" وفق تصوره، له علاقة خارجية مع قيم الصدق في حين أن "مات قيصر" علاقته مع قيم الصدق داخلية[1].

يرى راسل أن تحويل الفعل "مات" إلى اسم، ليس إذن مجرد نقلة نحوية Grammaticale، ولكنه إجراء منطقي كذلك، لكون الجزم كما أسلفنا يحوي في ذاته قيم الصدق، كما أن الجزم الكاذب مستحيل، بينما المفهوم القضوي له علاقة خارجية واحدة بالصدق و بالكذب[2] ، بموجب ذلك يمكننا القول هنا أنه يتعقب فريجه الذي يميز بين (⊢ ق) و (ق) وعليه فالجزم عند راسل يطابق الحكم عند فريجه و المفهوم القضوي عنده يقترب من القضية الغير مؤكدة Gedanke عند فريجه.

و في سعيه لإيجاد الفرق الذي يميز المفهوم القضوي عن الجزم، يضع راسل فرضية وهي أنه: "إذا كانت (ق) قضية، و"صدق ق" هو تصور يحوز على الوجود على الرغم من كون(ق) كاذبة، هذا يعني أن صدق (ق)، ليس هو نفسه (ق) مُثبتة:" لِأَنَّهُ لَا يُمْكِنُنَا أَنْ نُثْبِتَ القَضَايَا الصَادِقَةَ، كَمَا أَنَّهُ لَا يُمْكِنُ إِيجَادُ تَصُورٍ يُكَافِئُ (ق) الـمُثْبَتَةُ، وعَلَيْهِ فَالجَزْمُ لَيْسَ مُكَوِّناً لِـ (ق) الـمُثْبَتَةُ"[3]، وهذا ليس لأن الجزم يحوي على مكون للصدق و الكذب، الذي ينقص للمفهوم القضوي لكي تتميز عنه"[4].

وفي هذا الصدد أيضا يلتحق راسل بفريجه، لأنه و وفق هذا الأخير : عَمُودُ الجَزْمِ لَيْسَ عَلَامَةً لِتَصَوُرٍ، و الّذِي مَعْنَاهُ يَكُونُ جُزْءاً مِنَ الفِكْرة[5]، ولكنه ترميز للفعل الذي يجتاز

---

[1]-Bertrand Russell, *Les principes de la mathématique (1903),* ibid. §52

[2]- Bertrand Russell, *Les principes de la mathématique (1903),* ibid. §38

[3]-*Ibid*. §478

[4]-*Ibid*. §42, §53

[5]-Gottlob Frege, *Les Fondements de l'arithmétique*, §5, in, Sébastien Gandon, Logique et langage études sur le premier Wittgenstein, Page 27

هذه الخطوة، " والَّذِي يُمَكِّنُنَا مِنَ العُبُورِ مِن مُسْتَوَى الأَفْكَارِ إلى مُسْتَوَى الدِلَالَةِ التَعْيِينِيَةِ"[1] فحسب كلٍ من الفيلسوفين : الصادق لا يمكن اعتباره كمحمول(كجزء من المفهوم القضوي)[2].

كما أن راسل يؤكد على عدم اعتبار ذلك التحول من المفهوم القضوي إلى القضية كتحولٍ نحوي بسيط، لان في هذا التحول تتغير الصلة بين القضية و قيم الصدق، في حين أنه في موضع آخر يصرح بفشل كل فرضية تصاغ للتمكن من شرح التباين المنطقي بين المفهومين: قيم الصدق ليست مكونات للجزم، فمن الصعب أن نفهم منطقيا ما الذي يميزه عن المفهوم القضوي، وباختصار فالفرق بينهما لا هو بمنطقي ولا هو بنحوي، وعليه يخلص إلى النتيجة التالية:" لَا يَبْدُو أَنَّ الجَزْمَ هُوَ مُكَوِّنٌ لِقَضِيَةٍ مُثْبَتَةٍ مَهْمَا كَانَتْ، أَوْ بَمَعْنَى مِنَ المَعَانِي مُحتوَى فِي قَضِيَةٍ مُثْبَتَةٍ"[3].

والمقارنة بين موقفي راسل و فريجه ستبين لنا الرهانات التي تحملها في كنفها هذه التطورات المذكورة أعلاه. فكلا من راسل و فريجه يتفقان في شيئين رئيسيين هما:أن هناك اختلافاً منطقياً بين الفكرة (المفهوم القضوي) والجزم، وكون الصدق لا يمكن أن يُعتَبَرَ كمحمول، ولكنهما يتباعدان في نقطة بالغة الأهمية: وهي فكرة رفض اعتبار الصدق كجزءٍ من الفكرة، التي دفعت براسل إلى طرحِ كل تمييز منطقي بين المفهوم القضوي و القضية، وأدت بفريجه إلى جعل فعل الجزم عنصراً خارجاً عن الفكرة. فراسل يتبنى إزاء ذلك إستراتيجية موحدة Unitaire: التي تقول باستحالة التفكير في الصدق كمحمول، وبهذا يضع مشروعية التمييز بين الجزم و المفهوم القضوي موضع شك. أما فريجه فقد تبنى إستراتيجية

---

[1]-Gottlob Frege, *sens et dénotation*, in, Frege, (G), *Ecrits Logiques et Philosophiques*, Paris : Seuil, 1971, Page 110.

[2]-Sébastien Gandon, *Logique et langage études sur le premier Wittgenstein*, Page 29

[3] -Bertrand Russell, *Les principe de la mathématique* (1903), ibid. §478

ثنائيةDualiste : التي تَنُصُ على أن الهوة بين الجزم و الفكرة غير قابلة للردم، ومفهوم الحُكم ينبغي أن يُفْهَمَ من خلالها.[1]

وبناءاً على ما سبق يتضح لنا منشأ الاختلاف بين راسل و فريجه حول طبيعة القضية رغم استخدامهم نفس الرمزية، بمعنى أن كلاهما يستعمل حرف القضية ورمز الجزم نفسهما، إلا أنها تختلف من حيث دلالتها عند كليهما، فهذه الكتابة حسب فريجه مرضية من وجهة نظر فلسفية، لأنها تعكس التأسيس الداخلي للحكم. أما راسل فهو على العكس من ذلك، يرى أن هذه الرمزية ليست المثلى، وإنما استعماله لها ناتج من ضرورةٍ، و هي كوننا لا نستوعب مباشرة البنية الحقيقية للقضية[2]، وبالتالي: يتحتم علينا إدخال الاختلاف الذي يبقى في الأساس إشكالياً[3].

غير أن الطريق المسدودة التي يصل إليها راسل، تنبع عن موقف فلسفي متين، صاغه ضد فريجه. معلناً فيه أن صورة القضية وليس النظرية السيمونطيقية العامة، القابلةُ للتطبيق سواءً على الأسماء أو على القضايا، هي التي ينبغي أن تساهم في بلورة العلاقة بين المفهوم القضوي مع قيمتي الصدق و الكذب، وهذا الموقف كما سنرى يلعب دورا فاصلا عند فتجنشتاين، الذي سيدخل شروط الصدق في الرسالة المنطقية الفلسفية، مفترقاً في ذلك مع مفهوم المعنى لفريجه، وإنما ستكون محاولة لاقتفاء أثر راسل، وإعطاء تصور واضح حول وحدة القضية.

---

[1] -Sébastien Gandon, *Logique et langage études sur le premier Wittgenstein*, Page 30.

[2] -Bertrand Russell*, Les principe de la mathématique* (1903), ibid., §43.

[3] -Sébastien Gandon, *Logique et langage études sur le premier Wittgenstein*, Page 30.

- المبحث الثاني : القضية عند فتجنشتاين:

إن خطأ راسل يعتبر بالنسبة لفتجنشتاين خطأ عميقاً، وهو خطأ ناتج من أخذ راسل بموقف فريجه، الذي ينص على وجود الاختلاف بين الجزم و المفهوم القضوي، فالقول بهذه التفرقة بين الجزم والمفهوم القضوي تكفي حسب فتجنشتاين إلى الإفضاء باستحالة بناء أية نظرية ملائمة للقضية، وعليه فلا جدوى من التنقيب في الرسالة المنطقية الفلسفية سعياً إلى إيجاد الإجابة عن سؤال راسل المتعلق بكيفية تَمَثُّلِ الصلة التي تجمع بين المفهوم القضوي و الجزم، وإنما ما نعثر عليه هو نقد للصياغة التي بها تم تصميم الإشكال، وللافتراضات المسبقة الثاوية فيه. إن فتجنشتاين في الدفاتر كما في الرسالة المنطقية الفلسفية، نجده يتجاوز أكثر مما يجيب، على الصعوبات التي واجهت راسل، وهذا ما يظهر جلياً في الشذرة 4.063 التي نصها:

" الرَّسْمُ التَالي يَشْرَحُ مَفْهُومَ الصِدْقِ: بُقْعَةٌ سَوْدَاءُ عَلَى وَرَقَةٍ بَيْضَاءٍ، إِنَّ شَكْلَ هَذِهِ البُقْعَةِ يُمْكِنُ أَنْ يُوصَفَ، بِقَوْلِنَا عَنْ كُلِّ نُقْطَةٍ مِنْ نِقَاطِ الوَرَقَةِ مَا إِذَا كَانَتْ بَيْضَاءَ أَوْ سَوْدَاءَ. فَكَوْنُ النُقْطَةِ سَوْدَاءَ يَعْنِي تَنَاظُرَهَا مَعَ وَاقِعَةٍ مُوجَبَةٍ، وَكَوْنُ النُقْطَةِ بَيْضَاءَ(لَيْسَتْ سَوْدَاءَ) يَعْنِي تَنَاظُرَهَا مَعَ وَاقِعَةٍ سَالِبَةٍ.

فَإِذَا أَشَرْتُ إِلَى أَحَدِ نِقَاطِ الـمُسَطَّحِ(قِيمَةَ صِدْقٍ وِفْقَ فْرِيجُه) فَهَذَا يُقَابِلُ فَرَضِيَةً مَعْرُوضَةً لِلْحُكْمِ...الخ.

وَلَكِنْ لِنَسْتَطِيعَ القَوْلَ أَنَّ نُقْطَةً هِيَ سَوْدَاءُ أَمْ بَيْضَاءُ، يَلْزَمُنِي أَوَّلاً مَعْرِفَةُ مَتَى يُمْكِنُنِي القَوْلُ أَنَّهَا بَيْضَاءُ وَمَتَى يُمْكِنُ القَوْلُ أَنّهَا سَوْدَاءُ، وَلِأَسْتَطِيعَ القَوْلَ أَنَّ (ق) صَادِقَةٌ (أَوْ كَاذِبَةٌ)، يَلْزَمُنِي تَحْدِيدُ فِي أَيِّ ظَرْفٍ أَدْعُو (ق) صَادِقَةً، وَمِنْ هُنَا أُحَدِّدُ مَعْنَى القَضِيَةِ"[1].

---

[1]- *Tractatus logico-philosophicus*, traduction G.G.Granger, Gallimard, 2013. 4.063.

وفيما يلي من البحث سنذكر العنوان فقط مع رقم الفقرة.

وهنا فتجنشتاين يكشف لنا أن التمييز بين القضية وقيم صدقها و هي الفكرة التي يتبناها كل من راسل و فريجه، تعتبر فكرة هشة التأسيس وتحليل الفقرة أعلاه توضح ذلك ، ففي الفقرة الأولى يشبه نظرية فريجه بصورة النقطة الملونة وفي الفقرة الثانية والثالثة يبين كيف أنه لا يمكن صيانة تلك المماثلة، يبدأ فتجنشتاين بالتمييز بين الألوان (الأبيض، الأسود) و نقطة السطح و واقع كونِ هذه النقطة سوداء أو بيضاء، إنه و في منتهى الصعوبة الكشف الدقيق للصلة بين الأمثلة التي يقدمها فتجنشتاين و المخطط الذي يتبناه فريجه، ولكن في العموم فاللون الأبيض يُشَبِّهُهُ بقيمة الصدق، و الأسود بالكذب، و النقطة مطابقة للمفهوم القضوي أو الفكرة، كما يشبّه أيضا الواقعة الموجبة "هذه النقطة بيضاء" و الواقعة السالبة "هذه النقطة سوداء" بالجزم أو الحكم، أي بالعلاقة بين المفهوم القضوي (الفكرة) والصدق. و ما يظهر على أنه أساسي في هذا التشبيه هو أن موضع و لون النقطة يمكن الكشفُ عنهما الواحد بمعزل عن الآخر، وبتعبير آخر أي أننا نستطيع أن نَتَبَيَّنَ اللون والموضع اللذان للنقطة كلٌ على حدة، و هذه الميزة بالنسبة لفتجنشتاين نابعة من افتراض مسبق ثاوٍ في موقفي كلا من راسل و فريجه: فالمفهوم القضوي وقيم الصدق حسبهما كيانان متمايزان، وعليه فمن الممكن الفصل بينهما.

ثم يُبَيِّنُ فتجنشتاين أن مِثْلَ هذه المماثلة لا يمكن صيانتها و حفظها، على أساس أنَّ القضية بدون معنىً لا تشبه شيئاً، ولا تعين أي شيءٍ، وبهذا تَفْقِدُ ما يُمَكِّنُ بكيفياته أن يَجْعَلَ منها قضيةً صادقةً أو كاذبةً، إن معنى القضية يُمْكِنُ تحديده إذا وفقط إذا ما علمنا في أيِ ظرف تصدقُ "ق"، وعلى الخلاف من المفهوم القضوي، فالمعنى كما يفهمه فتجنشتاين له صلة داخلية مع قيم الصدق، ويستحيل الكشف عنه إذا لم نعرف ما الذي يجعلُ القضيةَ صادقةً، ولكن المعنى ليس مشابها دوماً للحكم، لأنه ليس صدقاً، ولكن هو من يحدد تحت أيِ ظرف تصدق فيها القضايا، وعليه فالنقطة الأساسية هنا هو إدخال مفهومٍ للمعنى على غرار الذي يقول به فريجه، و هذا التصور الجديد للمعنى يستتبع استبعاد فصلِ القضية إلى كيانين متمايزان، لأن هوية القضية هي كموضع النقطة، لا يمكن أن تُفْصَلَ عما يجعل منها قضية صادقة، ومن جهة أخرى فصدق القضية ليس كلون النقاط، بل هي الميزة التي يمكن أن

تصل بين عدة أشياء، في الرسالة المنطقية الفلسفية الصدق و الكذب لا يعدان كمحمولين. فدلالة المحمول مثل: يكون أسوداً « être noir » لا تتغير نوعياً حسب الموضوعات، ويبرر ذلك في الدفاتر كما يلي:

"قَدْ يَبْدُو مِنَ الوَهْلَةِ الأُولَى وُجُودُ نَوعٍ مِنَ اللُّبْسِ فِي دِلَالَةِ أَنَّ قَضِيَةً مَا هِيَ "صَادِقَة"، الذِي يَنْشَأُ فِيمَا يَبْدُو مِنْ وَاقِعٍ، كَوْنِ الطَرِيقَةِ التِي بِهَا تَتَمَاثَلُ قَضَايَا مُخْتَلِفَةٌ مَعَ وَقَائِعِهَا التِي تَلْزَمُ عَنْهَا(القضايا) هِيَ مُخْتَلِفَةٌ كُلِيَةً"[1] والتي تعني أنه إذا أمكننا الحديث عن كل القضايا بالصدق والكذب، فهذا ليس راجعاً إلى كون قيم الصدق متطابقة وبالتالي يمكن أن تنطبق على أي قضية، ولكن لان القضايا ورغم اختلافها، لها صورة واحدة وهذا عائد إلى كونها قضية أو بتعبير آخر فاحتوائها على الصورة الوحيدة للقضية هو ما جعل منها قضيةً تُنْعَتُ بالصدق والكذب، فالمماثلة التي يقيمها فتجنشتاين بين النقطة البيضاء و السوداء وبين القضية الصادقة و الكاذبة على التوالي والذي يقابل تصور كل من فريجه وراسل والذي وفقه ينبغي هجره، و علاوة على ذلك فمفهوم المعنى لا يبرر فتجنشتاين استعماله وإنما يسعى إلى طرح فكرة أن العلاقة بين القضية وقيم صدقها هي علاقة خارجية، إذن و بالنسبة له فمفهوم المعنى الذي يتوسط بين المفهوم القضوي و الجزم، له وظيفة واحدة وهي إجبارنا بإعادة الوحدة القضوية إلى نصابها بعد أن أُسيئ فهمها عند كل من راسل و فريجه.

و الفقرة التالية من كتاب الدفاتر تلخص ما يريد فتجنشتاين الذهاب إليه:

" كُلُ قَضِيَةٍ هِيَ أَسَاسَاً صَادِقَةٌ-كَاذِبَةٌ: وَلِفَهْمِ وَاحِدَةٍ، يَنْبَغِي أَنْ نَعْلَمَ، مَا يَجِبُ أَنْ يَكُونَ عَلَيْهِ الحَالُ، عِنْدَمَا تَصْدُقُ، وَمَا يَجِبُ أَنْ يَكُونَ عَلَيْهِ، عِنْدَمَا تَكْذِبُ، القَضِيَةُ لَهَا هَكَذَا قُطْبَيْنِ، يَتَطَابَقَانِ مَعَ حَالَة صِدْقِهِمَا وَ كَذِبِهِمَا، نَدْعُو هَذَا مَعْنَى القَضِيَةِ"[2].

---

[1]- *Notes dictées a G .E. Moore, Norvège avril 1914*, in, Carnets 1914-1916, traduction, introduction et notes de G. G. Granger, Page 205.

[2] - *Notes sur la logique septembre 1913*, in, Carnets 1914-1916, traduction, introduction et notes de G. G. Granger Page, p. 171.

وهكذا فالقضية مع فتجنشتاين لا يمكن أن تُسْلَخَ منها خاصية أنْ تكون صادقة و خاصية أنْ تكون كاذبة، لأن هذه الخاصيتين أساساً موصولة مع معنى، وبتعبير آخر، القضية ليست اسماً[1]، وهي لا تعيِّن كياناً[2]، ولكن تُرَدُّ باعتبار شكلها، للقطبين اللّذان هما الصدقُ و الكذبُ، فالقضية بالأساس ثنائية القُطبِ[3]. فهي تستحوذ على شروط الصدق، وكل محاولة تَقْصِدُ إعادة تشييد صورتها في حدود العلاقة التي تربط كيانين غير قضويين تبوء لا محالة بالفشل.

فتجنشتاين يرفض إذن اعتبار الجزم كفعل خارجي عن الفكرة، والشَّكْلُ ذاته الذي للقضية هو الذي ينبغي أن يشرح ما إذا كانت القضية صادقة أو كاذبة لأنه ينبغي عما هو صادق أن يحتوي على الفعلِ، لكن هذا الموقف الذي تعود أصوله إلى راسل، يمتد عند فتجنشتاين ليصبح نقداً للأستاذ.

إن فتجنشتاين لن يبقى عند هذا المستوى من التحليل، فالتفرقة المفهومية بين الفكرة و الحكم، التي تتبع لدى كل من فريجه وراسل من تمييز آخر بين الرمزين «ق» و « ⊢ق»، ورفض التمييز بينهما يُسْتَتْبَعُ بتعديل على مستوى الكتابة الرمزية، و التي تصبح غير كافية من وجهة نظر فلسفة فتجنشتاين، فهو منذ الدفاتر يرفع التحدي[4]، ويقترح كتابة القضية على هذا الشكل:أ-ق-ب (أو: ص-ق-ك)، بهذه الرمزية يصبح الرمز القضوي، يتكون من نواة(...ق...)، وقطبي الصدق (ص،...) و الكذب (...،ك)، يمكن رصد لوجه الشبه بين هذا الترميز والذي يستعمله كلٌ من فريجه وراسل، بمقارنة رمز المفهوم القضوي بالنواةِ

---

[1] -*Notes sur la logique septembre 1913*, in, Carnets 1914-1916, traduction, introduction et notes de G. G. Granger, p. 170.

[2]- *Tractatus*, 6. 111.

[3]- مما هو جدير بالذكر فثنائية قطب المعنى لا علاقة لها لا بمبدأ الثالث المرفوع(ق أو لا ق) ، ولا بمبدأ ثنائية القيمة (ق إما صادقة وإما كاذبة)، ثنائية قطب القضية ليست صياغة لقانون منطقي و إنما هي وصف للصورة القضوية ذاتها.

[4]- أنظر الدفاتر من ص 181الى187،وأيضاً من 206الى210 ومن217الى 236

(...-ق-...)، و بين رمز الجزم (⊦) بالأقطاب، أي الأجزاء (أ-...-ب) في التعبير(أ-ق-ب)، أما الاختلافات بين الترميزين، والتي يمكن تلخيصها في نقطتين هما: وجود مطتين Tirets توحدان في الرمزية أب النواة من جهة مع قطبيها ، وثانيا توحيد النواة مع الصدق والكذب، بمعنى أن قيمتي الصدق و الكذب تظهر مقرونتين دائماً بالنواةِ.

أما في يخص النقطة الأولى: فظهور خطي الوصل(المطتين) يُبَيِّنُ أن كل فصل بين: (أ-...-ب) و(...-ق-...) مستحيل، لأن رمز النواة (...-ق-...) ليس اسماً لمفهوم قضوي، ولا لتعبير عن فكرة، بل هي علامة أسيئ تشكيلها والتي لا تعبر ولا تعني أي شيءٍ، كما أن (أ-...-ب)، ليس رمزاً لفعل الجزم Acte d'assertion، كما أن (-أ...-ب) ليس تعبيرا، ومجمل القول أن "المطات تجعل على مستوى الرمز كل فصل بين المفهوم القضوي و الجزم مستحيلا، والمركز (النواة) ليس بذاته بشيءٍ إذا لم يُحَد ولم يُقْرَنْ بالصدق و الكذب، و القطبين ليسا علامتين لأي فعلٍ خارجي عن الفكر.

ثم ثانيا: إنّ ربط النواة بالصدق والكذب، يبين كذلك أنه إذا كانت القضية وفق تصور فتجنشتاين لها ليست بمفهوم قضوي ، فذلك لا يعني أبداً أنها جزمٌ، لأن الجزم له علاقة داخلية مع الصدق فقط. في الرمزية أب، الرمز: (⊦ق) يترجم بهذا النوع من التعبير: (أ-ق-...) أو(ص-ق-...)، لكن وفق فتجنشتاين هذا النوع من الرموز ليست إلا رموزا زائفة، ما يدل أنه لا يمكننا في الترميز الموجود في الدفاتر 1913 أن نمثل الجزم، لعدم وجود القضية التي لها علاقة داخلية مع الصدق فقط، فالحقيقة لا يمكن إلا أن تكون عرضية "كل حقيقة قد تكون كاذبة"[1] فعند فتجنشتاين ما يُعَبَّرُ به، عن (ق هي كاذبة) ليس بقضية.

كما أنه يقول: " إِنَّ عَلَامَةَ الجَزْمِ لَيْسَ لَهَا أَيُّ دِلَالَةٍ مَنْطِقِيَةٍ. فَهِيَ تُظْهِرُ فَقَطْ عِنْدَ فريجه، وَعِنْدَ وايتهد وراسل، أَنَّ هَؤُلَاءِ المُؤَلِفُونَ يَعْتَبِرُونَ القَضَايَا الِتي تُرْفَقُ بِهِ صَادِقَةٌ. "⊦" يَنْتَمِي كَذَلِكَ إِذَنْ إِلَى القَضَايَا بِدَرَجَةٍ أَقَل مِنْ أَرْقَامِهَا مَثَلاً. القَضِيَةُ لَا يُمْكِنُ أَنْ تُؤَكِّدَ عَلَى أَنَّهَا صَادِقَةٌ

[1]- Sébastien Gandon, *Logique et langage études sur le premier Wittgenstein*, Ibid., Page 35

مِنْ خِلَالِ ذَاتِهَا هِيَ. الجَزْمُ هَوَ [من طبيعة] نَفْسِي مَحْضٍ. لَا وُجُودَ هُنَاكَ إِلَّا لِقَضَايَا دُونَ جَزْمٍ. الحُكْمُ، الأَمْرُ، السُؤَالُ هِيَ كُلُّهَا فِي نَفْسِ الـمُسْتَوَى؛ وَلَكِنْ تَشْتَرِكُ كُلُّهَا فِي نَفْسِ الصُورَةِ القَضَوِيَةِ وَهَذَا وَحْدَهُ مَا يُهِمُنَا. مَا يُهِمُ الـمَنْطِقَ هِيَ القَضَايَا بِدُونِ جَزْمٍ.[1]

إن تطور الرمزية أب، ينشأ تحولا بنائيا syntaxique في المفهوم الجديد للمعنى، المعروض في الشذرة 4.063 . وكما رأينا فالمعنى يحتل مركزاً وسطاً بين المفهوم القضوي و الجزم[2]، في ملاحظات 1913، وهو بهذا يدخلُ هذه الفكرة في رمزيته الجديدة، بعيداً من أن تَعْلَقَ بين طرفيي المفهوم القضوي وقيم الصدق، فالقضية (أ-ق-ب) تظهر في الرمزية أب،كمركز جديد من خلاله كل باقي المفاهيم (النواة و القطب) يجب أن تُفْهَمَ، المفهوم القضوي "(...-ق-...)" وفعل الجزم "(أ-...-ب)" هي بعيدة كل البعد على أن تُشَكِّلَ الدعائم الصلبة التي تتأسس عليها نظرية القضية، وبالتالي فهي تظهر من خلال هذه النظرة الجديدة التي يقدمها فتجنشتاين لا مشروعة من وجهة النظر التي تصبو للكلية القضوية.

يتبدى لنا أن التجديد في الرمزية الذي قدمه فتجنشتاين مهم للغاية، فيه فقط يمكن الدفاع عن راسل ضد نفسه، الذي استخدم كتابة رمزية لم تستطع أن تفي ولا أن تطور نظرية موحدة unitaire للقضية. و بتجسيد فكرة راسل الفلسفية على مستوى اللغة ذاتها، يبين فتجنشتاين أن ما واجه أستاذه، ليس ناتج من عيب في التحليل، وإنما نابع من لا إحكام بين النظرية و الترميز المستخدم.

---

[1] - *Notes sur la logique septembre 1913*, in, Carnets 1914-1916, traduction, introduction et notes de G. G. Granger, Page 174-175

[2] تجدر هنا الإشارة إلى أن المعنى sinnو الإحالة signification يستخدمهما فتجنشتاين في نصاب غير مألوف فهو يخص القضايا بالمعنى فقط أما الأسماء فهي لا تحوزه وإنما لها إحالة فقط أنظر:

-*Le vocabulaire des philosophe*, ouvrage coordonné par jean pierre Zarader, préface de Frédéric Worms, ellipses, paris, 2002, Page 298.

إن الرمزية أب، تختفي كلية في الرسالة المنطقية الفلسفية و قد تم تعويضها بالرمزية الجدولية La notation tabulaire ، القضية (أ-ق-ب) تكتب في الرسالة كما يلي "(ص ك) ق)[1]، ولكن هذا لا يغير من شيء أي أنه لم يطرأ تعديل على المستوى النظري، فالنواة « ق » هي دائماً موصولة بصفة داخلية بالقطبين صادق/كاذب (ص ك).

و الترميز المستحدث في الرسالة، هو كثيرا ما يُقَدَّمُ على أنه صورة سابقة للاستعمال الذي نعتمده اليوم في جداول الصدق لإظهار القواعد التي تحدد قيم الصدق في الصيغة المركبة، بدلالة صيغها البسيطة، لكن هذا غير صحيح، فالجداول المستعملة اليوم لا تشبه تلك التي يستخدمها فتجنشتاين، ووضع العلاقة بين الترميز الجدولي مع الترميز أب، يمكنه أن يوضح لنا لماذا.

خذ مثلا الجدول التالي:

ق	ل	ق ⇐ ل
ص	ص	ص
ص	ك	ك
ك	ص	ص
ك	ك	ص

(الجدول 1)

في الرسالة الخطين الأفقين اللذان يحولان بين القضايا ق، ل، ل⇐ق، وقيم صدقها (ص،ص،ك،ك) و(ص،ك،ص،ك) و(ص،ك،ص،ص) لا يجب أن يعتبرا كقطيعة، فالصلة بين العلامات (ق) و (ل) مع (ص)،(ك) التي تليها في الخانة هما من نفس النمط مع تلك العلاقة بين النواة وقطبيها، إنه ذلك الشيء الذي يمنعنا من فصل النواة عن قطبيها، هو نفسه الذي يجعل حسب فتجنشتاين أي فصل لكل من (ق) و (ل) أو (ص)، (ك) من خاناتها متعذراً، فما يعتبر من وجهة نظر معاصرة كحرف القضية Lettre de proposition يعتبره فتجنشتاين كجزء غير مستقل عن الرمز القضوي، وبقلب العلاقة ينتج أن كلُ الصادات(جمع ص"رمز الصدق") وكل الكافات(جمع ك"رمز الكذب") ليست في الرسالة مما يمكن عزله عن النواة[1]، ليس الصادات والكافات ذات دلالة وإنما موضعها في الجدول هو ما يدل، هي الصاد الذي تحت القاف(ص الذي تحت ق)، والكاف تحت اللام(ك تحت ل)، بمعنى الصادت والكافات مأخوذة باعتبارها أقطاباً لنواةٍ وأجزاءً لجدولٍ.

فعلى الرغم من الشبه الكبير بين الترميز المستعمل اليوم، والترميز الموضوع في الرسالة، إلا أن التأويل الذي يقدمه فتجنشتاين لجداوله هي على تمام الاختلاف من الاستعمال المعاصر لها. فالجداول تمثل بالنسبة له الوسيلة التي تجبرنا على عدم الفصل بين القضايا وقيم الصدق، و الوسيلة التي نزيل بها المشاكل الزائفة التي يُجادلُ فيها وخصوصا فيما يتعلق بما يسميه بفكرته الأساسية.

يمكن القول أن مفهوم المعنى عند فتجنشتاين متعذرٌ فَهْمُهُ بمعزلٍ عن الجهاز الرمزي الذي تم توظيفه في الرسالة، وأبسط وصف للمعنى في اللغة العادية، يجعل التصور الذي تقدمه الرسالة أكثر إشكالية، فعندما نقول في اللغة العادية أن المعنى سابق عن الصدق و الكذب و الذي قد يوحي لنا عن وجود كيان ألا و هو المفهوم القضوي والذي لم يرتبط إلا خارجياً عن قيم الصدق [2] ، كما أنه عندما نعتبر الجزم متضمنا في المعنى ، يبدو لنا أنه لا

[1] -*Tractatus,* 4. 441.

[2] - Sébastian Gandon, *Logique et langage études sur le premier Wittgenstein,* ibid. Page 35.

يمكن إعطاء القضية إمكان أن تكون كاذبة. في اللغة العادية نتكلم عفوياً عن المعنى وعن قيم صدق القضية كشيئين مختلفين، و هذا هو السبب في المعاناة الكبيرة في تبيان ما الذي يظهره الترميز أب بالاعتماد على اللغة العادية، وهناك سؤال بالغ الأهمية و الذي هو: ما الدافع الذي قاد فتجنشتاين إلى الدفاع عن تصوره الجديد للقضية؟ ولما كل هذا الإلحاح عن فكرة ثنائية قطب القضية ؟ وما الغاية من طرح ترميز راسل/فريجه والأخذ بترميز دفاتر1913؟

وكما أسلفنا فإن الترميز المعتمد في الدفاتر يقدم إمكانية لعدم شق القضية إلى كيانين متمايزين، لكن هل هذا فقط هو كنه هذا الجهد الإبداعي؟ و هل يكفي حقيقةً اختراع جهاز ترميزي جديد لِتُحَلَ به المشكلات النظرية العويصة والتي لم يفلح راسل إلى حلها؟.

إن التعديل الذي أحدثه فتجنشتاين على مستوى الرمزية ليس أبداً بمجرد البسيط هادفاً من وراءه تجاوز بعض الصعوبات، و إنما كشيء آخر كما سَنَتَبَيَّنُ ذلك في الآتي.

إن استخدام الترميز أب، يقود في الرسالة إلى تجديد كلي للتصور الذي يعطيه كل من فريجه و راسل للمنطق، فهو أولا يسمح بتقديم حلٍ لمشكلة الثوابت المنطقية، ثم بعد ذلك إعطاء مقام واضح للقضايا المنطقية.

- المبحث الثالث :الروابط المنطقية عند فتجنشتاين:

يميز فريجه وراسل بين مستويين لتحليل الثوابت المنطقية، فالروابط المنطقية ينظر إليها في المقام الأول كأجزاء في القضية، وتعتبر في المقام الثاني كدوال صدقٍ Fonction de vérité، وكذلك يميز فريجه أيضاً بين المعنى و الجزم للثوابت المنطقية، فمثلا الرمز «إذا.....فإن»، الذي نرمز له اليوم بالشكل التالي(⇐) الذي يعبر عن معنى (Exprime un sens)، فهو يدخل في تكوين الفكرة مثلا: « إذا كان 2 أكبر من 3 فإن 4 عدد فردي»، بالطريقة نفسها التي تحوز عليها الأسماء «2» و «هو عدد فردي» و «أكبر من» على

معنى، و بالزيادة عن ذلك فالعلامة (⇐) تستحوذ كذلك على دلالة، المتمثلة في تعيينها لتصور ثنائي Concept binaire تكون فيه الحجج Arguments هي قيم صدق القضايا _وقيمة صدق القضية بتعبير فريجه على لسان راسل هي "الصدق إذا كانت صادقة و الكذب إذا كانت كاذبة"[1] _ التي تربط بينها و قيمة صدقها هي قيمة صدق القضية الـمُكَوَّنَةُ)، و هكذا فالقول«إذا كان 2 اكبر من 3 فإن 4 عدد فردي» هو كاذب، إذا وفقط إذا كانت الجملة « 2 أكبر من 3» صادقة و الجملة « 4 عدد فردي » كاذبة، فتحليل الروابط المنطقية يعطي مثالا عند فريجه عن المخطط السيمونطيقي العام، الذي يمكن بموجبه تحليل المعنى يُـمَـيَّـزُ عن تحليل الدلالة، و لكن ليس هذا هو المنوال عند راسل الذي يرى أن التمييز بين مستويي التحليل يفرز عدة صعوبات:

في الجزء الأول من مقدمة البرنكيبيا، يقدم راسل الروابط المنطقية كدوال قضوية التي حججها Arguments هي القضايا فيقول:

"تَجْمِيعُ القَضَايَا، الـمُعْتَبَرَةِ كَكُلٍ وَالتِي لَيْسَتْ بِالضَرُورَةِ بِدُونِ غُمُوضٍ، وَ القَضِيَةِ التِي أَكْثَرُ تَرْكِيباً مِنْ أَجْزَائِهَا، هِيَ دَالَةٌ لَهَا كَحُجَجٍ القَضَايَا "[2]، وبعد ذلك في موضع آخر يعرفها كونها دوال صدق، فيقول:"نَسْتَطِيعُ أَنْ نُسَمِي الدَالَةَ تا(ق)"دَالَةَ صِدْقٍ" إِذَا كَانَتْ حُجَتُهَا "ق" هِيَ قَضِيَةٌ، وَقِيمَةُ صِدْقِ تا(ق) لَيْسَتْ مَرْهُونَةً إِلَّا بِقِيمَةِ الصِدْقِ التِي لِـ ق"[3] فراسل كما فريجه يعطي للروابط دورين فهي تسمح بتكوين قضية جديدة انطلاقا من قضايا أخرى، وتحدد كذلك قيمة صدق القضية الـمُكَوَّنَةُ انطلاقا من قيمة صدق مُكَوِّنَاتِهَا، ويوضح راسل أن دوال

[1] -Bertrand Russell, *Principia Mathematica*, in, Russell (B), Ecrits logiques et philosophiques, traduit de l'anglais par Jean-Michel Roy, presse universitaire de France, premier édition:1989, Paris. Page 230

[2] -*ibid*. Page. 227.

[3]- Bertrand Russell, *Principia Mathematica*, *Ibid.* Page. 230.

القضايا ليست كلها دوال صدق فَـ " أ يَعْتَقِدُ أَنَّ ق" مَثَلاً أ هِيَ دَالَّةٌ لِـ ب وَ التِي قِيمَةُ صِدْقِهَا تَتَغَيَرُ مِنْ أَجْلِ عِدَةِ حُجَجٍ ، التِي لَهَا نَفْسُ قِيَمِ الصِدْقِ"[1].

الصعوبة التي واجهت راسل ليربط مستويي التحليل يقود إلى صعوبة أخرى و هي تحليل التباين بين المفهوم القضوي و الجزم، أي أنه إذا كانت الثوابت المنطقية تربط مفاهيم قضوية فكل "قضية مصاغة في ترميزنا، بدون أن تكون العلامة ⊦لها سابقة (مقدمة) فهي غير مؤكدة، والتي لم تُقَدَّم إلا من أجل أن تكون ببساطة معتبرة أو كجزء تابع لقضية مؤكدة.[2]، ليكون بالإمكان التفكير بطريقة متسقة حول طبيعة الروابط المنطقية، يجب أولا أن توضيح العلاقة الرابطة بين المفاهيم القضوية مع قيم الصدق.

إنه وفي هذا السياق، سيقوم فتجنشتاين بعرض نظريته الجزيئية (Théorie de la molécularité) (المبنية على الرمزية أب، وهدف فتجنشتاين هو حلُ مشكلة راسل التي تَنُصُ على ما يلي : "كيف نمثل القضية بطريقة نُجْلِي فيها الطبيعة الحقيقية للثوابت المنطقية؟" وبما أن الترميز أب يكافئ الترميز الذي في الرسالة والتالي سنقوم بفحص هذا الأخير لكونه الأكثر ألفة[3].

وسنبدأ بفحص هذا المثال:

[1]- *Ibid.* Page. 231.

[2] - *Ibid.* Page. 231.

[3] - يعرض فتجنشتاين كتابته الجدولية في الفقرات 4.3 و 4.4 من الرسالة، و كذلك في كيفية استعمال هذه الكتابة في تأليف القضايا الجزيئية قي الدفاتر ص 184 و185

ق	ل	ق⇐ل
ص	ص	ص
ص	ك	ك
ك	ص	ص
ك	ك	ص

(الجدول2)

إذا لاحظنا الجدول(2) واضعين نَصْبَ اهتمامنا تلك العلاقة بين الخانة الأخيرة والتي تسبقها، هذه العلاقة إذا قرأنها كما نفعل عادة اليوم، سنجد أنفسنا ضمن التحليل الذي اعتمده كل من فريجه وراسل للثوابت المنطقية أي أن: أن الصلة بين العلامة "ق ⇐ ل" لعمود الخانات مع الرموز الأخرى في السطر الأول تمثل واقع كون الاستلزام هو دالة القضية، العلاقة بين الصادات و الكافات في الخانة الأخيرة وتلك التي للخانات الأخرى تصور واقع كون الثوابت كدوال صدق، لكن فتجنشتاين لا يستخدم الجداول بنفس الطريقة التي نستخدمها نحن، فالرموز ق ول هما عنده مقرونان بـ التي تليها في خانتهما، وحين إذ فمن المستحيل أن نكوِن انطلاقا من هذه العلامات الرمز الجديد ق ⇐ ل، ولهذا فنحن لا نجد في الرسالة شيئا في الخانة الأولى من العمود الأخير للجدول كما سيظهر ذلك لنا:

ق	ل	
ص	ص	ص
ص	ك	ك
ك	ص	ص
ك	ك	ص

(الجدول3)

والى هنا يمكن أن نستخلص أفقين رئيسيتين يفتحهما لنا الترميز الجَدْوَلِيُ (Notation tabulaire) الذي يعتمده فتجنشتاين: فهو أولا يسمح بتوحيد ما يفرقه الترميز عند كل من فريجه وراسل .

و أما النقطة الثانية فالترميز الجدولي يساهم في إدراك دوال الصدق مباشرة كإجراءات بناء للرمز القضوي، فالقضية الجزيئية والتي نجد تعبيرها في الجدول ذاته، والتي تظهر مباشرة كدالة صدق وزيادة على هذا فالجداول تزيح الفروق بين الإجراءات المتعلقة بالبناء(Procédure de construction) والإجراءات المتعلقة بالتقييم (Procédure d'évaluation) كـ: ق و ~ق تُتَرْجَمَانِ بنفس العلامة في الكتابة المعتمدة في الرسالة، فعلى النقيض من فريجه يعتبر فتجنشتاين حجج دوال الصدق ليست بالأشياء المنفصلة عن القضية، بل كأقطاب لها و هذا الرفض إزاء الفصل على المستوى الرمزي لقيم الصدق عن الأقطاب القضوية سمحت له بطرح التفريق الذي قرره فريجه بين إحالة و معنى الثابت المنطقي، فمعنى الاستلزام هو مثبت بتحديد شروط الاستلزام، وهذا فقط لان الفيلسوف الألماني يستخدم رمزية لا تظهر في تعبيراتها مباشرة شروط صدق القضية و التي هي كما يرى فتجنشتاين أجبرته من الاقتراب إلى التحليل الصدق-الدالي للروابط، و إلى الفكرة الفارغة أن الثوابت المنطقية لها معنى وهذا ما تشهد عليه الفقرة التالية:

" التَعْبِيرُ عَنْ التَوَافُقِ أَوْ عَدَمِ التَوَافُقِ مَعَ إِمْكَانَاتِ الصِدْقِ لِلْقَضَايَا الأَوَلِيَةِ، هُوَ تَعْبِيرٌ عَنْ شُرُوطِ صِدْقِ القَضِيَةِ.

القَضِيَةُ هِيَ [ذلك] التَعْبِيرُ عَنْ شُرُوطِ صِدْقِهَا.(فريجه إِذَنْ عَلَى حَقٍ عِنْدَمَا قَامَ بِإِسْبَاقِهَا بِشَرْحِ عَلَامَاتِ جِهَازِهِ الرَمْزِيِ الـمَوْضُوعُ فِي البَدْءِ، فَقَطْ شَرْحُ مَفْهُومِ الصِدْقِ عِنْدَ فْرِيجُه مَغْلُوطٌ: فَإِذَا كَانَ " الصِدْقُ" وَ "الكَذِبُ" هُمَا حَقاً أَشْيَاءٌ، وَ الحُجَجُ فِي ~ ق ...الخ ، فَإِنَّ مَعْنَى ~ق لَيْسَ مَحْسُوماً بِأَيِّ حَالٍ بِتَحْدِيدِ فْرِيجُه"[1].

[1] - *Tractatus,* 4.431.

وهذا أيضا لا يعني أن فتجنشتاين في اجتنابه لهذا المأزق يقع في آخر، فإذا كان لا يطابق بين التأكيدات و دوال الصدق كونهما أشياء مفصولة عن القضايا، إلَّا أنه يميزها عن المفهوم القضوي، فالثوابت المنطقية وفقه ليست كما هي عند راسل في نفس المستوى كدوال مادية Fonctions matérielles من صنف "أ يعتقد أن ق" في الرمزية المستعملة عادة، فالاختلاف بين "ق" و "أ يعتقد أن ق" عنده لها نفس الاختلاف بين "ق" و "~ ق". الترميز في الرسالة يجلي أن الروابط القضوية تتدخل بكيفية أساسية في البنية الثنائية القطب صادقة- كاذبة (Vraie-fausse)، للقضايا التي تربطهما ،"يَنْبَغِي أَنْ يَظْهَرَ فِي رَمْزِيَتِنَا أَنَّ مَا هُوَ مُدْمَجٌ بِـ "v "، "."، يَجِبُ أَنْ يَكُونَ قَضَايَا"[1]

"السَبَبُ الَّذِي مِنْ أَجْلِهِ "~سقراط" لَا يَدُلُ عَلَى شَيْءٍ هُوَ أَنَّهُ "~س" لَا يُعَبِّرُ عَنْ خَاصِيَةٍ لِـ س. الرُمُوزُ مِنَ الصُورَةِ "ق v ~ق" هِيَ رُمُوزٌ خَالِيَةٌ مِنَ الـمَعْنَى"[2]

وفي موضع آخر من الدفاتر يقول:" لَا يُمْكِنُ نَفْيُ سِوَى القَضِيَةِ الـمُنْجَزَةِ وَهَذَا أَيْضاً هُوَ الحَالُ بِالنِسْبَةِ إِلَى كُلِّ الدَوَالِ-أب"[3] وما يقصده فتجنشتاين بالدوال-أب في الدفاتر ليس إلا دوال الصدق كما نجدها في الرسالة. فكل علامة قضية ترفق بمؤشر صدق (أ) وبمؤشر كذب (ب)، و الدالة الأحادية (Fonction monadique) ،كالنفي تنقط بالإشارة إلى التعديل الذي تحدثه في أقطابها، مثال ذلك:

ب أ ق ب أ

---

[1] - *Tractatus*, 5. 515.

[2] - *Notes sur la logique septembre 1913*, in Carnets 1914-1916, traduction, introduction et notes de G. G. Granger, Page. 183.

[3] - *Carnets 1914-1916*, 3/11/14, in, Carnets 1914-1916, traduction, introduction et notes de G. G. Granger,

و الذي يعني أنه إذا كان ق هو أ، فإن ~ق هو ب، أما إذا كان ق هو ب فإن ~ق هو أ والتي تقرأ كما يلي: إذا كان ق صادق، فإن ~ق كاذب، أما إذا كان ق كاذب فإن ~ق صادق.

كذلك فإمكانية القضية تستند على مبدأ موضعة العلامات كتمثيل للأشياء. كما يقول أيضاً:

"فِكْرَتِي الأَسَاسِيَةُ هِيَ أَنَّ "الثَوَابِتَ الـمَنْطِقِيَةَ" لَا تُمَثِلُ شَيْئاً. لِأَنَّ مَنْطِقَ الوَقَائِعِ بِحَدِ ذَاتِهِ لَا يُمْكِنُ أَنْ يَكُونَ لَهُ مُمَثِلٌ".[1]

كما تجدر الإشارة إلى أنَّ فتجنشتاين لا يريد القول بعدم وجود دوال الصدق ، وإنما ما يريد قوله هو أن دوال الصدق بعيدة أن تكون مكوناً من مكونات القضية الجزيئية، وإنما هي تَمَظْهُرٌ لماهية ثنائية قطب القضية.

"فِي الصُورَةِ العَامَةِ لِلْقَضِيَةِ، لَا تَظْهَرُ قَضِيَةٌ فِي قَضِيَةٍ إِلَّا كَأَسَاسٍ لِإِجْرَاءِ الصِدْقِ.[2]

ويظهر هنا جلياً أنه ليس ثمة وفق منظور فتجنشتاين لأشياء منطقية و لثوابت منطقية بمفهوم راسل و فريجه كما يقول أيضا في 5,47 "هُنَاكَ أَيْنَ ثَمَةَ تَرْكِيبٌ، ثَمَةَ حُجَةٌ وَدَالَةٌ، وَ مَعَهُمَا كُلُّ الثَوَابِتِ الـمَنْطِقِيَةِ تَحْظُرُ. وَ يُمْكِنُ أَنْ نَقُولَ أَنَّ الثَابِتَ الـمَنْطِقِيَ فَرِيدٌ، وَهُوَ مَا تَشْتَرِكُ فِيهِ كُلُ القَضَايَا بُحُكْمِ طَبِيعَتِهَا"[3]، ليس هناك شيء أكثر في إمكان نفي قضية، في وصلها أو فصلها مع (قضايا) أخرى، إلا التعبير عن ثنائية قطب القضية.

دوال الصدق لا تنطبق إلا على القضايا، ولكن إدخال هذا النمط من الدوال لا يعتبر كقطيعة بالنسبة إلى ما للقضايا الأولية (من معلومات)، فيقول : "كُلُ العَمَلِيَاتِ الـمَنْطِقِيَةِ هِيَ

---

[1]- *Tractatus*, 4 .0312.

[2] - *Tractatus*, 5. 54.

[3] - *Tractatus,* 5.47.

مُتَضَمَنَةٌ فِي القَضَايَا الأَوَلِيَةِ"[1] وهذه النقطة أساسية وكثيرة الورود في المدونة النصية لفتجنشتاين.

فمثلا : إمكان النفي متضمن سلفا في التأكيد، فالرمز(ص ك)ق هو في ذاته موجه، وإمكانية قلب معنى القطب هي موجودة قبلا في الرمز . فالنقطة المستبعدة في الرسالة هي فكرة أن المستوى الجزيئي يوضع بجانب المستوى الأولي الخالص. فمع القضايا الأولية، كل الثوابت المنطقية تعطى.

الرمزية الجديدة ليس من البساطة في شيء كما قد تبدو منذ الوهلة الأولى لكونها تسمح بإبداء أن التصورات التي ناقشها فريجه وراسل تتوافق فقط مع نسق تعبيري خاص و التي تكمن خاصيتها الأساسية في تسمية القَضِيَةِ (Nominaliser la proposition). في لُغَةٍ فيها علامة القضية تميز فوراً عن الحروف (Lettres) التي تعين أشياء، فإدخال الرابط المنطقي ليس إذن ضروري و الأسئلة التي تخص طبيعتها تختفي من ذاتها، و راسل من جهة ما قريب من فتجنشتاين عندما يؤيد كما سبق لنا وأن رأينا، بأن الرمزية المعمول بها لا تعكس بنية المضمون المعبر عنه، فإذن فالمشاكل التي تمس طبيعتها لها منشأ لساني محض، و لكن و رغم ذلك فهو يختلف مع فتجنشتاين في كونه بقي على مستوى الإعلان ولم يقدم كما فعل تلميذه بوضع رمزية يتم فيها إظهار الروابط المنطقية بطريقة جلية مَوصولةً مباشرةً مع الصورة ص/ك للقضايا .

[1]- *Tractatus*, 5.47.

- المبحث الرابع: القوانين المنطقية وفق فتجنشتاين:

الوظيفة المقررةُ للترميز الجديد في الرسالة المنطقية الفلسفية يتجاوز بكثير إطار البحث حول طبيعة الثوابت المنطقية وحدها، بل يجعلها فتجنشتاين أرضية ينطلق منها لإعادة طرح إشكال أكثر عمقا ألا وهو طبيعة المنطق. فبالنسبة لكل من فريجه و راسل فالمنطق أولا وقبل كل شيء، علمٌ ينبغي أن يُقَدَّمَ في صورة أكسيوماتيكية خاصة تحوي بديهيات خاصة، فهما يقومان بالتمييز بعد تعريف لغتهما الرمزية[1]، عدداً محدداً من القضايا التي تُشَكِّلُ الأُسس التي منها يمكن اشتقاق مبرهنات منها، و لكن فريجه وراسل يتبنون في المقام الثاني فكرة تتوازى مع فكرتهم الأولى أَلَا وهي كون المنطق يحدد الشروط الأكثر عمومية للعقلانية، و من خلال وجهة النظر هذه و بمراعاة الشرط الثاني فالمنطق لا يمكن أن يكون علماً كباقي العلوم الأخرى، ونظرا لأن أنساق هذه العلوم غير قادرة على أن تقوم مقام شرح النطاق الكلي للفكر العقلاني[2]، إلا أن شتان بين ما ينبغي أن يكون عليه المنطق و الأهداف التي يرمون إليها والمضمون المقدم في أنساقهم للمنطق وسيتجلى لنا ذلك بوضوح فيما يأتي بتمثيل ذلك في نسق البرنكيبيا.

ففي كل عرض أكسيوماتيكي[3]يجب بعد ضبط اللغة أن نعرف مرة واحدة البديهيات وقواعد الاستدلال، قراءة البرنكيبيا تكشف لنا أن راسل يقدم قائمة من القضايا الأولية

---

[1] - أنظر مقدمة البرنكيبيا.

[2] - كلية المنطق تعني أنه عوضا أن يكون له كباق العلوم مجالا من الواقع خاص به، أنه ينطبق بدون تمييز ولا تقييد على كل ما يوجد. هذا ما يميزه [المنطق] مع علم الحساب والذي هو جزء منه [من المنطق] عن علم كالهندسة و الذي لا ينطبق إلا على الأشياء التي هي من حدس خاص. القوانين المنطقية لا تنطبق فقط على الأشياء المنطقية، إذا كان لها مثل هذه الأشياء، وإنما تنطبق على كل الأشياء التي للعلوم الأخرى. ولكنها تعالج هذه الأشياء بطريقة يمكن أن ندعوها "صورية"، بالمعنى الذي به "فريجه" يقبل أن يعتبر علم الحساب كنظرية صورية. أنظر:

-Jacques Bouveresse, *Dire et ne rien dire. L'illogisme, l'impossibilité et le non-sens*, Éditions Jacqueline Chambon, 1997, Pages 9-13.

[3] - "تحت صورة أكسيوماتكية، النسق الصوري يتم عرضه كلاسيكيا بوصفه مخزونا، محدودا قدر الإمكان، لأفكار و قضايا أولية والتي ندعمها بقواعد للتعريف واضحة للأفكار المشتقة، وقواعد التكوين الجيد للصياغات وكذا قواعد التحويل

(Propositions primitifs)؛ ولكنه لا يصوغ بوضوح و لا أي قاعدة فهل بذلك راسل يوحدهما مصطلح كلمة واحد، ما نميزه اليوم بكل من البديهيات وبقواعد الاستدلال؟ فإثبات المقدم (Modus ponens)الذي يعتبره راسل كقاعدة[1] ، هو في البرنكيبيا له مقام المبدأ الأول ولكن يقول راسل أنه لن تجد إلا القضايا الأوليةP_p قأ في كتابه في نص كمدخل إلى نظرية القضايا الذي يفتتح به.

كما أن المنطق وفق تصور راسل، هو علم لا يحمل على حقلٍ وقائعيٍ خاص (Domain factuel spécifique)، وإنما يحملُ على الاستنباط ذاته، بمعنى أنه يحمل على المبادئ التي بموجبها تُستَدَلُ النتائج من مقدمات، كل أكسيوماتيك في حال تضمنه على قواعد الاستدلال يفترض مسبقا و بالضرورة المنطق، ذلك العلم الذي ينبغي أن تصير به كل الافتراضات جلية.

وهذا ما يتجلى بوضوح في هذا النص التالي : إن استخدام مبدأ عام للاستنباط كأحد أضرب القياس هو في البرهنة، مختلف عن استخدام المقدمات الجزئية التي طبق عليها مبدأ الاستنباط، فقاعدة الاستدلال يمكنها مع ذلك أن تتجلى كواحدة من المقدمات العادية، بمعنى أنه في حالة القياس مثلاً، القضية "(ق⇐ ك)⇐ ((ك⇐ ل) ⇐ (ق⇐ ل)) يمكن أن تكون كأحد المقدمات التي تطبق عليها قواعد الاستنباط، وحينئذٍ فهي مقدمة عادية.[2]

الاستنباطي لبعض من هذه الصياغات انطلاقا من مسلمات. الأكسيوماتيك يمكن إيجازه إذن في ثلاثية من الإجراءات[...] تعريف الأفكار المشتقة، تكوين الصياغات، و إثبات المبرهنات.". أنظر:

Pierre Joray et Denis Miéville, *Regards croisés sur l'axiomatique*, Centre de Recherches Sémiologiques, Université de Neuchâtel, Espace Louis-Agassiz 1, CH-2000 Neuchâtel (Switzerland), 2011, Page 8.

[1] - Bertrand Russell ,*Les principe de la mathématique* (1903), Ibid. § 18.

[2] - Alfred North Whitehead and Bertrand Russell, *Principia mathematica*, Cambridge University Press 1997, Page 106.

و لتبسيط العرض سنأخد المثال التالي[1]:

(3) ب ⇐ جـ

و

(4) أ ⇐ ب

يمكننا أن نستنتج :

(5) أ ⇐ جـ

في نسق راسل مثل هذا الإشتقاق يتم إجراءه عن طريق قاعدة إثبات المقدم و إستخدام المبرهنة 2.05

(ب⇐جـ) ⇐((أ⇐ب) ⇐(أ⇐جـ))

و التي تأخذ على أنها مقدمة: فيكون لدينا الاستنباطين التاليين:

⊣ (3)	⊣ (4)
⊣ (2.05)	و ⊣ ((أ⇐ب) ⇐(أ⇐جـ))
ـــــــــــــ [إثبات المقدم]	ـــــــــــــ[إثبات المقدم]
⊣ ((أ⇐ب) ⇐(أ⇐جـ))	⊣ (5)

[1]-هذا المثال تم إقتباسه من مؤلف "سيباستيان غوندون" أنظر:

Sébastian Gandon, *Logique et langage études sur le premier Wittgenstein,* ibid. Pages 46.47

وتبعا لما تنص عليه الفقرة السالفة الذكر، فراسل يؤكد أنه يمكننا أن نبرهن على (5) بطريقة أخرى ألا وهي أن نعتبر المبرهنة 2.05 مباشرة كقاعدة إشتقاق و الإستنتاج الذي سنحصل عليه يكتب على الشكل:

$\vdash (3)$

$\vdash (4)$

$\vdash [2.05]$ ——————

$\vdash (5)$

وهنا نشهد تحولا لمقام الممبرهنة 2.05، فبعدما كانت مبرهنة في النسق عادت لتكون كقاعدة للاستدلال. ولكن بأي طريقة تتحول بها القضية إلى صورة برهان؟ و ما الذي يسمح لقاعدة الاستدلال أن تتحول إلى قضية صحيحة؟ خطأ الإجابة الصريحة عن هذه الأسئلة، فموضع إجابة راسل لا يمكن أن تثبت، وفي الحالة هذه، فهذه الأسئلة تبقى دون إجابة من طرف راسل[1]. لقد جئنا حتى الآن على بسط الخلفية التي على إثرها بزغت نظرية التوتولوجيا في الرسالة المنطقية الفلسفية والتي سنحاول تحليلها:

يلعب الترميز الجدولي دورا محوريا في تطور تأملات فتجنشتاين، بالعكس عمّا كان عليه الأمر فيما يخص الثوابت المنطقية، ففتجنشتاين لم يعِ في الدفاتر تلك الآفاق التي يفتحها الترميز الجدولي، ففي ملاحظات1913، لا نجد أثرا لمفهوم التوتولوجيا. إنه في رسالة نوفمبر 1913التي يعرض فيها فتجنشتاين لراسل ما يسميه بالاكتشاف الكبير فيقول:

[1]- Sébastian Gandon, *Logique et langage études sur le premier Wittgenstein,* Page 48.

"لَقَدْ كَتَبْتُ هَذِهِ الرِسَالَةَ البَارِحَةَ، وَبَعْدَ ذَلِكَ أَفْكَارٌ فِي غَايَةِ الجِدَةِ تَبَادَرَتْ إِلَى ذِهْنِي، وَ مُشْكِلَاتٌ جَدِيدَةٌ ظَهَرَتْ فِي نَظَرِيَةِ القَضَايَا الجُزَيْئِيَةِ، كَمَا أَنَّ نَظَرِيَةَ الإِسْتِدْلَالِ لَاقَتْ هَيْئَةً جَدِيدَةً وَجِدُّ مُهِمَّةٍ، وَأَهَمُّ النَّتَائِجِ التِي سَتَتَرَتَّبُ مِنْ أَفْكَارِي الجَدِيدَةِ، كَمَا أَعْتَقِدُ، هُوَ أَنَّ المَنْطِقَ كُلُّهُ يَنْجُمُ مِنْ قَضِيَةٍ أَوَّلِيَةٍ وَاحِدَةٍ! وَلَا أَسْتَطِيعُ أَنْ أَقُولَ أَكْثَرَ مِنْ ذَلِكَ فِي الحَاضِرِ".[1]

ويقول في رسالة أخرى تالية:

"وَالآن اِسْمَعْ ،سَأَتَحَدَّثُ أَوَّلاً عَنْ القَضَايَا المَنْطِقِيَةِ المُحْتَوَاةِ فِي الفُصُولِ الثَّمَانِيَةِ الأُولَى مِنَ البرنكيبيا التِي يُمْكِنُ أَنْ تَنْجُمَ كُلُّهَا مِنْ قَضِيَةٍ وَحِيدَةٍ وَاحِدَةٍ وَوَاضِحَةٍ لِكَوْنِ أن قَاعِدَةً رَمْزِيَةً وَاحِدَةً تَكْفِي لِلْتَعَرُّفِ إِذْ مَا كَانَتْ كُلُّ وَاحِدَةٍ مِنْ هَذِهِ القَضَايَا صَادِقَةً أَوْ كَاذِبَةً"[2]

القاعدة الرمزية التي يبسطها فتجنشتاين في النص تتمحور حول نقطتين أساسيتين وهما:

أولا: ترجمة الصيغة التي ستختبر في الترميز أب ، ثم : تحديد عدد الأقطاب الخارجية عن القضية، فإذا كان ترميز أب ليس له إلا قطب واحد خارجيٌ، إذاً التعبير الذي نحن في صدده، هو نفسه القضية المنطقية (مبرهنات AN) إذا كان القطب هو أ، أما في حالة كون القطب هو ب فهذا يعني نفي للمبرهنة،أما في الحالة العكس، أي في حالة امتلاك الرمز لقطبين، فالقضية ليست قضيةً منطقيةً، و هذه القاعدة يمكن لها أن تتغير بسهولة في سياق الرمزية الجدولية : لأن وحدها الجداول التي تحوي في العمود الأخير (ص) فقط والتي تحمل (ك) فقط هي علامات التوتولوجيات أو التناقضات[3].

وهكذا فالرمز (قv~ ق) تكتب في الرسالة كما يلي:

---

[1]- *Lettre a Russell* 30 10 1913, in Carnets 1914-1916, traduction et introduction et notes de G.G.Granger. PP. 223-224

[2]- *lettre a Russell* Novembre 1913 , Carnets 1914-1916, traduction et introduction et notes de G.G.Granger. Page. 227.

[3] - *Tractatus* 6. 1203

ق	
ص	ص
ك	ص

إن الجداول بعيدة كل البعد عن أن تشييد سيمونطيقا لحساب القضايا، فهي تُعَدُّ بالنسبة لفتجنشتاين كرمزية جديدة في مقابل اللغة المقترحة من طرف راسل، فما اكتشفه فتجنشتاين سنة 1913 ليس إذن تابعاً للنسق المعروف في الجزء الأول من البرنكيبيا ، بل هي إتمام لما للترميز الجديد من أفضلية في مقابل الرمزية المعتمدة من طرف فريجه وراسل، وخصلته الكبيرة هي الفصل المباشر بين القضايا المنطقية عن البقية من القضايا .

من خلال لغة الجداول، يتضح أن التمييز بين التوتولوجيا، هي عند راسل و فريجه ، تلزم إعداد اكسيوماتيك خاص، الذي له مقام التمييز النحوي، أما عند فتجنشتاين فالتوتولوجيا لها بالضبط نفس المقام الذي به تتمايز علامة الشيء عن الدالة عند فريجه وراسل، فيكفي فقط الإلمام بالكتابة الجديدة حتى يتسنى لنا عزل التوتولوجيات عن باقي القضايا المعطاة مع اللغة، فيصرح أن الحقائق المنطقية لا يمكن لها أن تكون موضوع أي بحث علمي محدد لان ما تطمح إليه (هذه العلوم) لإيجاده هو منجز قبلا كما يكتب في الرسالة:"كل توتولوجيا تظهر بنفسها، أنها توتولوجيا"[1]

واستخدام الجداول يقدم تعبيرا عيني لفكرة حاضرة عند راسل والتي وفقها لا يمكننا معالجة القضايا المنطقية كباقي القضايا، وكذلك هو الحال عند فتجنشتاين، وهذا الأخير يقر أيضا أن الترميز الذي يستعمله راسل هو منبع الصعوبات التي واجهته عندما تم عنده مقارنة القضية بالاسم، ولهذا حُرِمَ مؤلف البرنكيبيا من إمكانية أن يعكس في كتابته الاختلاف بين

[1] - *Tractatus,* 6. 127.

التوتولوجيا والقضية، وجعلته مرغما على أن يستخدم البدهنة (Axiomatisation) ليقوم بعدها بالتمييز، والذي في جوهره تمييز محض نحوي[1]، والتأكيد على الطابع التأسيسي لعلم المنطق، جعل الإمساك بالطبيعة الحقة للتوتولوجيا أكثر صعوبة. أما السبب الآخر الذي اعترى طريق راسل هو قوله بأن القضايا المنطقية لها استعمال صوري واستعمال مادي دفعة واحدة، و فتجنشتاين يطور من الشذرة 5.15 إلى5.511 نظرية لأسس الصدق ، التي تسمح بإدراك الاستدلال المنطقي انطلاقاً من الترميز الجدولي. النتيجة الأساسية هي أنه في الرسالة المنطقية الفلسفية لا وجود هناك لإزدواج بين القضايا المنطقية و قواعد الاستدلال، فالتوتولوجيات هي صور لبراهين، كما تنص على ذلك الرسالة:" القَضِيَةُ التِي لَهَا مَعْنَى تَقُولُ شَيْئاً مَا، وَ عَرْضُهَا يُظْهِرُ أَنَّهُ(هذا الشيء الذي تقوله) مَوْجُودٌ كَمَا تَقُولُهُ؛ فِي الـمَنْطِقِ، كُلُّ قَضِيَةٍ هِيَ صُورَةُ بُرْهَانٍ.

"كُلُّ قَضِيَةٍ مَنْطِقِيَةٍ هِيَ إِثْبَاتُ مُقَدَّمٍ مُصَمَمٍ فِي عَلَامَةٍ.(وَ إِثْبَاتُ الـمُقَدَّمِ لَا يُمْكِنُ التَعْبِيرُ عَنْهُ بِوَاسِطَةِ قَضِيَةٍ."[2]

فكل قضية منطقية هي على صورة عرض، وهنا نشهد تقاربا بين فتجنشتاين وراسل، ففي البرنكيبيا تعد التوتولوجيات هي صورٌ لبراهين؛ ولكن المشكل هو في العلاقة الغير مضبوطة بين الاستعمال المادي و الاستعمال الصوري لنفس القضية. فوفق فتجنشتاين ليس هذا نابع من طبيعة القضايا المنطقية وإنما نابع من سوء اختيار للترميز و بذلك يبدو لنا في عرض فريجه وراسل أن المنطق يمتلك مضمونا، وكذلك الفكرة التي يشترك فيها راسل و فريجه التي تنص على أن القوانين المنطقية ليست إلا صورة لعقلانيتنا وليست تحمل على شيء خاص و الذي يظهر بطريقة مناسبة تماماً في الكتابة الجدولية.

---

[1] - Sébastian Gandon, *Logique et langage études sur le premier Wittgenstein*, Page, 50.

[2] - *Tractatus,* 6.1264.

وفي الأخير: فالتحليلين السابقين يبينان إلى إي درجة أن "الترميز أب" يمثل الكثير في أعين فتجنشتاين ويفتح آفاقا عدة، سواء بالنسبة لطبيعة الثوابت المنطقية أو بالنسبة لماهية القضية المنطقية، كما أنه يبين أن فتجنشتاين لا يفصل أبدا الاعتبارات الفلسفية عن الإشكالات البنائية (syntaxiques).

الرمزية أب، هي النقطة الحقيقية التي يضع فيها فتجنشتاين قطيعة مع كل من فريجه وراسل. يعود فتجنشتاين على إكمال سير عمله الذي بدأه في الدفاتر، و في الرسالة المنطقية الفلسفية وكذا الرسائل التي بعثها إلى راسل، توضح الأهمية التي يوليها لها، وفي هذا الصدد نخلص إلى نقطة بالغة الأهمية وهي أن فتجنشتاين وقبله راسل و فريجه يتصورون أن بناء لغة جديدة هو الذي يسمح بإعطاء تصور ملائم للمواقف الفلسفية على ماهية القضية ولطبيعة الروابط القضوية ولخصوصية القضايا المنطقية .

وخلاصة القول هو أن فتجنشتاين من الدفاتر إلى الرسالة يربط السؤال حول المنطق (حول الترميز المنطقي، حول الثوابت المنطقية، حول اكسيوماتيك المنطق...) بالاستفهام حول صورة القضايا. فقبل الرسالة وجود مثل هذه الصلة لم تنبعث هكذا من نفسها. فعند فريجه المنطق دائما يعرف كونه علم الصدق و ليس كعلم القضايا أما عند راسل الذي نجد في بعض نصوصه التي يبين فيها أن المنطق مختص بصورة للقضية ولكن لا هذا الشكل ولا العلاقة الدقيقة بينها وبين العملية المنطقية الحقيقية أو الفعلية قد تم تحليلها وحده فتجنشتاين حقق كتابةً تَظهر فيها ماهية ثنائية قطب القضية و بعدها استخدمها لحل الإحراجات المرتبطة بمقام القضية، و بمقام الروابط القضوية وبمقام علم المنطق وتعديله للرمزية ساعدته على ضبط طبيعة المنطق إلى طبيعة العملية المنطقية بطريقة دقيقة جداً.

الفصل الثاني:

نظرية الرسم المنطقي

- أولا/ مفهوم الرسم عند فتجنشتاين
- ثانيا/ الصورة المنطقية
- ثالثا/ نظرية الرسم و آلية المعنى
- رابعا/ استقلالية المعنى عن الصدق

- تمهيد الفصل الثاني:

يرى برتراند رسل في تقديمه للرسالة المنطقية الفلسفية أن هناك أربع مشاكل تمس اللغة أولها: خاصة بعلم النفس ألا وهي مشكلة ما الذي يعرض فعلا لأذهاننا عندما نستخدم اللغة ونحن نقصد أن ندل بها على شيء ما والثانية: خاصة بالإبيستيمولوجيا وهي مشكلة العلاقة الموجودة بين الأفكار و الألفاظ والجمل وبين ما تشير إليه أو تدل عليه ثالثا: خاصة بالعلوم الخاصة وهي مشكلة استخدام الجمل لكي تعبر عن الصدق بدلا من الكذب. ورابعا وهذه هي المشكلة التي تهمنا نحن في هذا الفصل ألا وهي الإجابة عن السؤال : أي علاقة يجب أن تربط واقعة ما بواقعة أخرى بحيث يمكن أن تكون رمزا لتلك الواقعة الأخرى وهذه المشكلة هي حسب برتراند رسل هي مشكلة منطقية وهي التي عَنِيَ فتجنشتاين بدراستها فيرى رسل: " يهتم [فتجنشتاين] بشرط رمزية، أي برمزية تكون فيها الجملة "دالة" على شيء محدد تحديدا تاما، فاللغة نجدها أكثر أو أقل غموضا من قبيل أن ما نفكر فيه ليس أبدا محددا. هكذا، فالمنطق له مشكلتين ليعالجهما فيما يخص الرمزية(1) شروط المعنى عوضا عن اللامعنى في ترتيب الرموز(2) شروط توحيد الدلالة أو الإحالة في الرموز أو في ترتيب الرموز. فاللغة الكاملة منطقيا لها قواعد بناء والتي بها تستبعد الخلو من معنى، كما أن لها رموز فردية دائما فريدة ومحددة المعنى دائماً." وكما لاحظ كذلك "شالوم أ"(Shalom. A) أن المشكل الأساسي الذي شغل فتجنشتاين في المرحلة الأولى هو مشكلة المعنى و مشكلة الدلالة والإجابة على هذه الإشكالات نجده في مقاربة اللغة بوصفها رسما[1] وهذا ما سنحاول سرده في هذا الفصل ببيان هذه العلاقة التمثيلية التي تربط بين اللغة و العالم بعرض مفهوم الرسم عند فتجنشتاين و الآفاق التي تفتحها صياغة القضية بوصفها رسما للواقع على مفاهيم الصورة المنطقية و الصدق و المعنى و العلاقة بينها و كذا أثرها على تصوره للغة.

[1] -Shalom A. *De la langue comme image à la langue comme outil*. In: Langages, 1e année, n°2, 1966. Page 7.

- المبحث الأول: مفهوم الرسم عند فتجنشتاين.

السبب الذي دفع فتجنشتاين إلى القول بنظرية الرسم، يعود إلى الاستفهام عن طبيعة "التمثيل القضوي" الذي هو الرباط الداخلي الذي يَشُدُّ بين اللغة و العالم، أو كما يرى "هوتوا" أنه تم اللجوء إلى هذه النظرية للفصل في آليات عمل القضية[1] ونظرية الرسم هي إجابة على السؤال التالي: كيف نفهم أن هذا التجمع من العلامات الذي هو القضية أن يقول شيئاً صادقاً أو كاذباً؟[2] أو بتعبير آخر: كيف نفهم أن هذين النظامين من الواقع اللذان هما ظاهريا مختلفين أي القضية والواقعة، أن يعبر الواحد منها عن الآخر؟

كما يظهر ذلك في النص التالي:"هِيَ ذِي الصُعُوبَةُ التِي اِعْتَرَتْ نَظَرِيَتِي فِي التَمْثِيلِ المَنْطِقِي: إِيجَادُ صِلَةٍ بَيْنَ العَلَامَةِ المَكْتُوبَةِ عَلَى الوَرَقِ وَحَالَاتِ أَشْيَاءِ العَالَمِ الخَارِجِي. دَوْماً كُنْتُ أَقُولُ أَنَّ الصِدْقَ هُوَ عِبَارَةٌ عَنْ عِلَاقَةٍ بَيْنَ القَضِيَةِ وَحَالَةِ الأَشْيَاءِ، وَلَكِنْ دُونَ القُدْرَةِ مُطْلَقاً عَلَى الوُصُولِ لِمِثْلِ هَذِهِ العِلَاقَةِ"[3]، إنه وفي مفهوم "الرسم" يجد فتجنشتاين الوسيط الذي يسمح بضمان التضام بين العالم واللغة، فإذا كانت القضية في حالة تسمح لها أن تحدثنا عن حالة أشياء العالم، فهذا راجع إلى كونها رسماً منطقيا، وهذا الحل يجد صياغة في الشذرة 4.03 من الرسالة أين صلة "التعالق الجوهري" الموجود بين القضية وحالة الأشياء الممثلة هي صلة من طبيعة تصويرية Picturale فهي تقول:" القَضِيَةُ تَنْقُلُ إِلَيْنَا وَضْعاً، إِذَنْ لَا بُدَّ أَنْ يَكُونَ لَهَا صِلَةٌ جَوْهَرِيَةٌ مَعَ هَذَا الوَضْعِ. وَهَذِهِ الصِلَةُ تَكْمُنُ بِحَقٍ بِمَا هِيَ رَسْمٌ مَنْطِقِي لِلْوَضْعِ. القَضِيَةُ لَا تَقُولُ شَيْئاً إِلَّا بِقَدْرِ مَا هِيَ رَسْمٌ"[4]، وهنا لا بد من التنبيه أن "الرسم

---

[1] - Gilbert Hottois : *La philosophie du langage de L. Wittgenstein* (préface de Jacques Bouveresse), Éditions de l'Université libre de Bruxelles, 1976, Page 25

[2] - Sabine Plaud, « *Vie du langage, vie des images : une marque de continuité dans la philosophie de Ludwig Wittgenstein* », *Philosophique*, 13 | 2010, Page 57.

[3] - *Carnets 1914-1916*, 27 /10/14. In (L). Wittgenstein Carnets 1914-1916, traduction et introduction et notes de G.G.Granger.

[4] - Tractatus, 4.03.

المنطقي" هو رسم بمعنى محدد، رغم أن فتجنشتاين يؤكد في بعض الأحيان أنه يفهم "الرسم" بالمعنى المألوف للكلمة، لكن الرسم المقصود به عندما يكون بصدد وصف سير الرسم القضوي، هو رسم بمعنى رياضي أو ميكانيكي: أي هو رسم بمعنى النموذج الذي يعكس مركباً معطى (الواقعة) في واقعة أخرى (القضية)[1]، أين نجده يحيل الى نظرية "النماذج الديناميكية" « Modèles dynamiques » للعالم الفيزيائي هرتز Heinrich Hertz. [2]، و يمكن القول بطريقة أخرى، أنه وبفضل قدرة القضية على تمثيل الواقعة، فاللغة تستطيع عموما أن تمثل الواقع كما تقترح الشذرة 4.012 من الرسالة:" مِنَ الوَاضِحِ أَنَّنَا نُدْرِكُ القَضِيَةَ مِنَ الصُورَةِ "أع ب" كَرَسْمٍ، وَمِنَ الوَاضِحِ أَنَّ العَلَامَةَ هُنَا هِيَ مُتَشَابِهَةٌ مَعَ ماَ تُعَبِنُهُ".[3] كما أن فتجنشتاين يبرر ضرورة وجود أشياء بسيطة عبر مصادرة أن هناك طابعا محددا للمعنى، الذي هو التلازم السيمونطيقي لمصادرة الطابع المحدد للواقع[4]، كما يكتب في دفاتر 1914-1916 :"مِنْ جَدِيدٍ وَكَمَا هُوَ الحَالُ دَائِماً تُفْرَضُ عَلَيْنَا فِكْرَةُ أَنَّ هُنَاكَ شيئاً مَا بَسِيطاً، وَغَيْرَ قَابِلٍ لِلتَفْكِيكِ، عُنْصُرٌ مِنَ الوُجُودِ(مما هو واقع)، بِاخْتِصَارٍ، شَيْءٌ. وَهَذَا لَا يُعَدُّ مُبْطِلاً لِشُعُورِنَا أَنَّهُ لَيْسَ بِمَقْدُورِنَا تَحْلِيلُ القَضَايَا إِلَى مُسْتَوَى يُمْكِنُ فِيهِ ذِكْرُ العَنَاصِرِ بِأَسْمَائِهَا، وَلَكِنَنَا نَشْعُرُ أَنَّ العَالَمَ يَنْبَغِي أَنْ يَكُونَ مُتَكَوِّناً مِنْ وَحَدَاتٍ، وَيَبْدُو أَنَّ هَذَا يَنْطَبِقُ عَلَى القَضِيَةِ: فَالعَالَمُ يَنْبَغِي بِالضَبْطِ أَنْ يَكُونَ مَا هُوَ وَاقِعٌ. أَوْ بِكَلِمَاتٍ أُخْرَى فَمَا هُوَ غَيْرُ مُسْتَقِرٍ هِيَ تَحْدِيدَاتُنَا وَلَيْسَ العَالَمُ. وَيَبْدُو أَنَّ إِنْكَارَ وُجُودِ الأَشْيَاءِ ذَهَابٌ إِلَى حَدِّ القَوْلِ أَنَّ:

---

[1]- *Tractatus*, 3.11.

[2]- *Tractatus*, 4. 04.

[3] - *Tractatus,* 4.012.

[4] - Bouveresse Jacques, *Frege, Wittgenstein*, *Dummett et la nouvelle « querelle du réalisme* » In : Études de philosophie du langage [en ligne]. Paris : Collège de France, (n.d.) (généré le 28 avril 2014). Disponible sur Internet : <http://books.openedition.org/cdf/1961>. ISBN : 9782722601994.

العَالَمَ يُمْكِنُ أَنْ يَكُونَ لَامُحَدَّداً قَرِيباً مِنْ المَعْنَى الذِي نَقُولُ بِهِ أَنَّ عِلْمَنَا هُوَ غَيْرُ قَطْعِي وَغَيْرُ مُحَدَّدٍ"[1] .

يقترح "غرانجي" كمركز دوران نسق الرسالة، "نظرية الرسم"التي يرى أنها تكشف أن الصورة المنطقية للغة هي نفسها صورة العالم بوصفه مجموع كل الوقائع، ولكن القول بمركزيتها لا يعني البتة أن غرانجي يعتبرها الأهم، بمعنى أن لها الأفضلية على باق النظريات ولكن فقط لأسبقيتها الكرونولوجية ، وكذلك ليس لأنها الأمتن بين باق النظريات ولكن لكونها تتموضع في معرض الرسالة كمركز تدور حوله باق المواضيع[2]. ولكن لا ينبغي كذلك أن نتصور أنها تعتبر وفق هذه الأولوية، كمنطلق منطقي ومنها يستنبط الباقي، لأننا هنا ليس فقط غير ملتزمين بالدقة، وإنما نكون قد تعدينا على فكر فتجنشتاين ذاته، لأنه وكما نعرف لا يمكننا أن نستنبط أي شيء من الفلسفة[3].

تتموضع نظرية الرسم في بدايات عرض نسق الرسالة، فبعد تعريف العالم كمجموع وقائع، والوقائع كوجود حالات الأشياء، وحالات الأشياء كترتيبات أشياء. يقول فتجنشتاين :"أَنَّنَا نُشَكِّلُ رُسُوماً لِلْوَقَائِعِ"[4] ويُتبعها بتعليق على كلمة الرسم بقوله: أنها تمثل وجود وعدم وجود حالات الأشياء، فهي إذن بهذا المعنى نموذج للواقع، والرسم بحد ذاته واقعة، وهذه النظرية متسقة مع الأنطولوجيا التي عرضها قبل عرض النظرية، وكذلك هي متسقة مع أطروحة الماصدقية، ولكن ليس من الضرورة أن الأولى تنتج عن الثانية، أي أن نظرية الرسم ناتجة عن أطروحة الماصدقية، ويرى "غرانجي" أن سبب ذلك عائد إلى أنه وإذا كانت اللغة في صورتها تعكس بنية العالم، فالأشياء ستمثل بالأسماء التي سيكون عندها آنئذ

---

[1]- *Carnets 1914-1916*, in (L) . Wittgenstein Carnets 1914-1916, traduction et introduction et notes de G.G.Granger.

[2]- Gilles-Gaston Granger, *Wittgenstein*, édition Seghers, Paris, 1969, Pages 28-29.

[3] - Ibid., Page 29.

[4] - *Tractatus,* 2 .1.

إحالة، وحالات الأشياء ستمثل بالقضايا الأولية، والوقائع الأكثر تركيباً ، أو الواقعة، بالقضايا المركبة، والقضية الـمُمَثِلة لحالة شيء موجودة سيقال أنها صادقة، و في الحالة العكس سيقال عنها كاذبة، سنقول نفس الشيء عن القضية المركبة إذا وفقط إذا كانت مجموعة حالات الأشياء الموجودة تفي بترتيبات الصدق و الكذب التي تسمح بها. وهذا التعريف لصدق القضايا المركبة هو الذي يكوِّن أطروحة الماصدقية، فهي تعطي معنى مضبوطا لفكرة التطابق للغة مع العالم، وتحدث تميز جوهريا في النسق بين معنى القضية الذي هو مجموعة الإمكانيات وجود حالات الأشياء وبين صدقها. يقول في الدفاتر 1915/01/22 :"كُلُّ مُهِمَتِي تَتَوَقَفُ عَلَى شَرْحِ طَبِيعَةِ القَضِيَةِ. أَيْ بِبَيَانِ طَبِيعَةِ الوَقَائِعِ التِي تُعَدُّ القَضَايَا رَسْماً لَهَا. أَيْ بَيَانُ طَبِيعَةِ كُلِّ وُجُودٍ.

(و وجود être هنا لا تعني الكينونةexistence _لأنه بذلك يصبح لا معنى)[1].

كما أن فتجنشتاين يلح على البنية الداخلية للفكرة و للقضية*، فالقضية هي وفقه ذلك التعبير الحسي Sensible عن الفكرة والتي تُعَرَّفُ على أنها "وصف لحالة أشياء"[2]، هذا التعريف أدى بفتجنشتاين إلى الإتيان بصلة مختلفة بين الفكر والواقع لكون القضية التي تُجَسِّدُ الفكرة هي رسم للواقع[3] ويمكن فهم هذه القضية(التي هي تجسد الفكرة) فقط إذا كانت قابلة أن تكون صادقة أو كاذبة وإلا فهي تسقط في مجال الخلو من المعنى (Non sense)، وبهذا فإن فتجنشتاين ينحت تصورا للفكرة مختلفاً تمام الاختلاف عن التمثل Representation بالتأكيد على البنية المنطقية التي تصبغ كل فكرة، ولكون هذه البنية رسم

[1]- Carnets 1914-1916, 1915/01/22 , in (L) . Wittgenstein Carnets 1914-1916, traduction et introduction et notes de G.G.Granger.

* - إن فتجنشتاين يكافئ بين الفكرة و القضية التي تحوز على معنى.

[2] - *Tractatus*, 4,02 .

[3]- *Tractatus*, 4.01.

للواقع، فالفكرة كذلك رسم للواقع، وبهذا فهي واقعة [1]، وليست في مكان ثالث، فتجنشتاين بهذا يستبعد أي شكل للأفلاطونية، ولكن على حساب توسيع لمدى اللامعنى.

يقر راسل على ضرورة أن يكون لاسم العلم تعيين ليكون للقضية معنى. و فتجنشتاين يأخذ عنه هذه الفكرة التي تقول بضرورة أن يكون للاسم إحالة لتكون القضية التي فيها يدخل هذا الأخير ذات معنى. وهذا لم يستتبع عند فتجنشتاين كما هو الحال عند راسل أن كل قضية ذات معنى هي صادقة أو كاذبة بالضرورة، وبهذا فمن غير الممكن إذا تبنينا موقف راسل أن نفهم ببساطة قضية كاذبة، فالقضية صادقة إذا كان موضوعها يعين شيئا موجودا بالفعل و أن الخاصية التي تُحْمَلُ على هذا الموضوع تنتمي إليه فعلا. فإذا قلنا مثلا " إدوارد السابع ملتحي" هذا الحُكم صادق لأنه: وإذا تتبعنا المنهج المعتمد في مقال " في التعيين 1905"[2] نخلص إلى: أنه يوجد هناك كيان وكيان وحيد و المسمى بإدوارد السابع وهذا الكيان عنده لحية (ملتحي)، إن الإحالة إلى الواقع تُظْهِرُ أنه يوجد هناك أحد مسمى بإدوارد السابع، فشرط الوجود مستوفى، وبالزيادة فصور ذلك العهد تبين أنه يحوز على لحية، فهذا الحكم له معنى و بالزيادة فهو صادق، وهذا يعود لان المتكلم في علاقة مع مكونات القضية وأمام العلاقة نفسها بمعرفة مباشرة. ولهذا فَوِفْقَ راسل فالقضية لها معنى إذا كانت كاذبة:" و القضية" إدوارد السابع أصلع"(Est chauve) هي كاذبة ولكن لها معنى لأن القائل بها يمكن أن تكون له معرفة بما يعينه إدوارد السابع ، وبِمُكْنَتِهِ أيضاً فَهْمُ الجزم "هو أصلع"، ولكن الإحالة إلى الواقع تبين أن ادوارد السابع ذو شعر طويل. ولكن في حالة " الملك الحالي لفرنسا أصلع" مختلف، فإذا ما كذبت فهذا ليس راجع إلى كون الملك الحالي لفرنسا ليس أصلع وإنما لكون أنه لا يوجد ولا كيان هو حاليا ملك فرنسا، ففي هذه الحالة فالقضية كاذبة لأن شرط الوجود لم يتم إستوفاءه، وعليه فيمكن القول أن هذا الحكم ليس حكما ذا معنى وإنما

---

[1] - *Tractatus*, 2.141.

[2] - Bertrand Russell, *de la dénotation*(1905), ,in Ecrits logiques et philosophiques, traduit de l'anglais par Jean-Michel Roy, presse universitaire de France, premier édition:1989,Paris.

خاليا من المعنى ، فالملك الحالي لفرنسا لا يمتلك إحالة، لا يُعَيِّنُ شيئاً وهذا ما يعني أنه من الخلو من المعنى إضفاء أي خاصية من الخواص إليه، فعند راسل، القول ذو معنى هو قول يمكن أن تكون لنا معرفة مباشرة بمكوناته أو لأنه بالإمكان تحليله إلى مكونات يمكن أن تكون إزاءها معرفة مباشرة، ولكن ما الذي يسمح بمعرفة ما إذا كانت العلاقة بين هذه الأجزاء لها معنى إذا ما استثنينا الإحالة؟

فإذا أخذنا المثال " سكوت هو مؤلف ويفرلي"[1]، فهذه القضية ذات معنى وصادقة، ولكن إذا قلت أن :" وفرلي هو مؤلف سكوت" فما هو الضمان على أنها خاطئة؟ وفق راسل هو كما نعرف : القضية "يوجد كيان و كيان واحد المسمى وفرلي و هذا الكيان كتب سكوت" هي خاطئة. و لكن علاوة من معرفة المكونات، يجب أن نطرح من المعرفة صورتها المنطقية لأجل فهم لماذا أ ع ب (أ علاقة ب) صادقة و بينما ب ع أ كاذبة. ولكن هذه المسلمة (التي قال بها راسل) تؤدي إلى طريق مغلقة. لأنه إذا كانت الصورة المنطقية موضوعاً للمعرفة المباشرة، فهي بهذا شيء بسيط، ولكن في هذه الحالة، يجب شرح ما الذي جعل هذا المكون البسيط الإضافي يجعل مكونات القضية موصولة بطريقة ذات معنى. أما إذا سلمنا أن الصورة المنطقية هي على العكس من ذلك ليست بالبسيطة وإنما هي مركبٌ يربط المكونات بطريقة لها معنى ، هكذا فنحن فسنتراجع في التحليل إلى ما لانهاية: ففي هذا المركب يمكن أن أكون في اِتصال مباشر مع مكوناته و مع المركب الذي يربطها بطريقة ذات معنى. ولهذا ففتجنشتاين يؤيد بالخلاف أن: أنه وبدون التطابق مع الواقع، فلا يمكن التأكد من أن مكونات القضية مترابطة بطريقة لها معنى، وهذا ما دفع به إلى أن يقترح نظرية للقضية على أنها رسم للواقع، كما أن "الرَّسْمَ يُمَثِّلُ الوَضْعَ فِي الـمَكَانِ الـمَنْطِقِي، وُجُودُ وَ عَدَمْ وُجُودِ حَالَاتِ الأَشْيَاءِ"[2].فهو وفق هذا التصور واقعة، أي أنه قطعة من العالم un Fragment du monde، ولكن هو كذالك بسبب خاصية أساسية وقبلية لهذا العالم،

[1]- *de la dénotation*(1905), Scott est l'auteur de *Weverley* .

[2]- *Tractatus,* 2.11.

فيمكن أن نختار فيه وقائعا لها نفس البنية على أخرى، ما معناه: "كَوْنُ عَنَاصِرِ الرَّسْمِ تَرْتَبِطُ بَعْضُهَا البَعْضُ عَلَى نَحْوٍ مُحَدَدٍ يمثل هذا: كَوْنُ الأَشْيَاءِ هِيَ فِيمَا بَيْنَهَا مُرْتَبِطَةٌ عَلَى ذَلِكَ النَحْوِ"[1]، ما يدعوه فتجنشتاين "بالرسم" ليس يعني الواقعة فقط ، أو حالة الشيء التي تُكَوِّنُ الحامل Support، ولكن أيضا "علاقة التمثيل" Relation de représentativité التي تعطي له معنى .فالرسم ينبغي أن يشترك في شيء مع ما يمثله، والذي هو "صورة التمثيل" فمثلاً ولتمثيل الجانب المكاني Aspect spatial للوقائع ، فالرسم ينبغي أن يكون كذلك مكانيا. القضية رسم للواقع لأن ما يُعْرَفُ فيها ليس مكونات مفصولة والتي بعدها يمكن أن يُرْبَطَ بينها بِطُرُقٍ مختلفة، ولكن هي وقائع مُكَوَنَةٌ. فتجنشتاين يسير في فلك فريجه بأخذه لفكرة أن القضية ليست مُكَوَّنَةً من تَمَثُلَاتٍ معزولة الواحدة عن الأخرى والتي فيما بعد يجب شرح العلاقات المنطقية. فالفكرة لها بنية منطقية داخلية لأن العالم بحد ذاته له بنية، ولهذا هو مؤلف من وقائع وليس من أشياء: العَالَمُ هُوَ كُلُّ مَا هُوَ وَاقِعٌ[2]، وَ العَالَمُ هُوَ مَجْمُوعُ الوَقَائِعِ، لَا الأَشْيَاءِ.[3]وَمَا هُوَ وَاقِعٌ، أَيْ الوَاقِعَةُ، هُوَ تَوَاجُدُ حَالَاتِ الأَشْيَاءِ.[4] فالعالم بالنسبة لفتجنشتاين ليس مؤلفا من أشياء ولكن من وقائع، هذا التأكيد ليس مدهشا كما قد يبدو منذ الوهلة الأولى، فهو يعلن أن الأشياء لا تظهر أبداً "بمعزل عن" وإنما على العكس من ذلك فهي تظهر في علاقة مع أشياء أخرى. وهكذا فنحن لسنا نتعامل أبدا مع مُكونات للقضية معزولة وإنما مع حالات الأشياء أين تكون هذه المكونات و أين تكون هذه الأشياء موصولة بعضها مع البعض، راسل يؤكد أننا على اتصال مباشر مع المعطى الحسي Sense-data للطاولة، فتجنشتاين يلح على العكس من ذلك و أن الطاولة ليست بفرد (Particulier) و الذي يمكن بذلك أن يظهر منعزلا، فالطاولة تظهر في حالة شيء شاملة، كشيء في علاقة مع أشياء

---

[1] - *Tractatus,* 2 .15 .

[2] -*Tractatus*, 1.

[3] - *Tractatus*, 1.1.

[4]- *Tractatus*, 2.

أخرى، و بالخصوص في المكان : الطاولة موجودة في المكتب، أمام الكرسي، على يمين الباب، ولا يمكن أن ندرك أو نتخيل أو أن نمثل الطاولة إلا في المكان :"كُلُّ شَيْءٍ يُوجَدُ فِي مَكَانِ حَالَاتِ الأَشْيَاءِ الـمُمْكِنَةِ. وَ يَجُوزُ تَصَوُّرِ هَذَا الـمَكَانِ كَمَكَانٍ خالٍ، وَلَكِنْ لَا يَجُوزُ تَصَوُّرُ الشَيْءِ بِمَعْزَلٍ عَنِ الـمَكَانِ."[1] فالكِتَابُ مثلاً يمكن أن يظهر لي في مكان فارغEspace vide، (في مكان خالٍ) ولكن فهو رغم ذلك يكون في مكان، أي في وَسَطِ، أو على يسار، أو على يمين هذا المكان الفارغ، وعليه فالمكونات تظهر في علاقة ما وهذا ما يكوِّن الواقعة.

- "تركيب الأشياء هو ما يشكلُ حالات الأشياء."[2]
- "في حالات الأشياء، تلتزم الأشياء بعضها في بعض كحلقات السلسلة."[3]
- "في حالات الأشياء، الأشياء في ترابط محدد." [4]
- "الطريقة المحددة التي تتعالق بها الأشياء بعضها البعض في حالة الشيء هي بنية هذه الأخيرة"[5]

فالعالم عند فتجنشتاين لا يظهر كوقائع لمكونات و التي يمكن فصلها، وإنما على العكس هو كواقعة لمكونات التي لها دوما علاقة مع بعضها البعض. وهكذا فلا تُدْرَكُ العلاقة بالزيادة على المكونات؛ فالمكونات تظهر في علاقة، وهذه العلاقة هي داخلية لحالة الشيء، و الأشياء في حالة الشيء هي متضامنة بعضها البعض كحلقات سلسلة. و الرسوم التي نشكلها من وقائع يجب أن تكون في وفاق مع الواقع لتكون صادقة. ولكن ما ينبغي أن يشترك فيه

---

[1] - *Tractatus*, 2.013.

[2] - *Tractatus* 2.0272.

[3] - *Tractatus* 2.03.

[4] - *Tractatus* .2,031

[5] - *Tractatus*,2,032

الرسم مع الوقائع عموما، هو "الصورة المنطقية" التي هي صورة الوقائع بإمتياز.[1] وهناك علاوة عن هذا الشرط العام، شروط خاصة بكل قسم من أقسام الرسوم، وكليها أي الشرط العام و الشروط الخاصة يمكن أن تنعت بالمتعالية Transcendantal لكونها تقود قبليا وضروريا إلى إمكان تمثيل القضية عن طريق الرسم، ولكن فقط مطلب "الصورة المنطقية" هو الذي يتطلبه كل رسم. لأنها نقطة البدء في اللغة و القضية فرسم الوضع، مهما كان واقعياً أو ممكناً يمكن كذلك أن يحتوي علاقات مكانية، علاقات كيفية محسوسة،.....الخ ، ولكن باعتباره رسما منطقيا، فهو يعرض الوضع كمجموعة من تعايش وجود حالات الأشياء. إذن فهي تقتطع من العالم كل حالات الأشياء الممكنة مجالا يحدد منطقيا الوقائع، بدون إخلال بخصائصها الأمبيريقية الفعلية، إذا افترضنا كما فعل فتجنشتاين أن حالات الأشياء تم تمثيلها بشبكة مربعات، ونلون بالأسود المربعات ممثلين بذلك حالات الأشياء التي نحن بصدد وصفها، سنحصل على ترتيب الذي هو الصورة المنطقية.

ويرى "فرانسوا شميتز" (François Schmitz) أنه قد لا يكون واضحا كيف تكون قضية مثلا ك"ديموسثان أَفْصَحُ من شيشرون" رسما؟[2]

ويقترح علينا الطريقة التالية: هو أننا نبدأ بتعويض ديموسثان بـ "أ" و شيشرون بـ "ب"، والعلاقة أفصح بـ "ع" فمثالنا هو من الصورة "أع ب"، يقول فتجنشتين أنه" مِنَ البَدِيهِي إدراك قضية من الصورة أع ب كرسم، ومن البديهي هنا أن العلامة هي استعارة عن المعين"[3] والقبول بمثل هذا التشابه بين القضية والرسم، وجعلها تطال كل اللغة يفترض أن نضيف بعض المكملات التي تجعلها مقبولة.

---

[1] - *Tractatus* 2.18

[2] - François Schmitz, *Wittgenstein*, les belles lettres, Paris, 1999, Page 93.

[3]- *Tractatus* 4,012.

أولا: من الواضح أن الرسوم التي نصطنعها لحالات الأشياء تفترض بعض المواضعات، وهذا لا يخص القضايا الأولية فقط، وإنما الرسوم الأخرى كالسلم الموسيقي ومنحنيات قياس درجة حرارة المريض...الخ ، وهذه المواضعات تخص ما يجعل الرموز البسيطة واقعة، وكذلك في ما يخص كيفية بناء الرسم: وفي مثال منحنيات الحرارة نتواضع القراءة من اليسار إلى اليمين التي تطابق العلاقة "قبل/بعد"، وعلى نفس المنوال فارتفاع الصوت الخاص بالنغم يتمثل بارتفاع النوتات في السلم. ولكن "شميتز" يرى أنه ينبغي التمييز بين حالتين[1]:

إنه وفي حال احترمنا هذه المواضعات، فإن كل منحنيات الحرارة مثلا التي سنكونها ستكون تمثيلية لحالة الأشياء الممكنة لها، ويمكن أن يحدث وتكون حالة الأشياء الممثلة في منحنياتنا فيزيولوجيا شاذة، فمثلا إذا كان المنحنى يعرض قفزات معتبرة لدرجات الحرارة في ضل وقت ضئيل جداً، فرغم هذا الشذوذ يبقى المنحنى تمثيلي لحالة الأشياء، والتي هي كما نعرف غير محققة في عالمنا، ولكن يمكن أن تتحق في عالم آخر وسنقول في هذه الحالة أن طريقتنا في ترميز درجات حرارة المريض لها "الكثرة الجيدة"، والذي يعني ببساطة، أن صورة الترميز المستعمل لتمثيل تطور درجة حرارة المريض هي نفسها صور الوقائع الفيزيولوجية التي يسمح الترميز بعرضها. ولكن هذا ليس دائما ما يحدث، فيمكن وبدرجه عالية من الإمكان أن نسقا من العلامات وعلى الرغم من احترام هذه القواعد أن لا تمثل شيئا البتة، وبتعبير آخر، هي رسوم غير دالة، فهذه الرمزية إذن ليس لها "الكثرة الجيدة" ، وهذه السمة تطبع جل اللغات العادية التي نعبر بها، والتي تحكمها قواعد النحو، وبتتبع هذه القواعد يمكن أن نكون قضايا لا يمكنها أن تمثل ولا أية حالة أشياء، ولنأخذ المثال التالي: على الساعة 22:30 درجة حرارة جون 37,5 و39 درجة مؤوية (على نموذج، على الساعة 22:30 جون جائع و إعتراه البرد). ولكون:

---

[1]- François Schmitz, *Wittgenstein*, ibid., Page 94.

- "الرَسْمُ يَتَوَافَقُ أَوْ لَا يَتَوَافَقُ مَعَ الوَاقِعِ وَعَلَيْهِ فَهُوَ إِمَا صَحِيحٌ أَوْ غَيْرُ صَحِيحٍ، صَادِقٌ أَوْ كَاذِبٌ.[1]
- وَ الرَّسْمُ يُمَثِّلُ مَا يُمَثِلُ بِمَعْزَلٍ عَنْ صِدْقِهِ أَوْ كَذِبِهِ بِوَاسِطَةِ صُورَةِ التَمْثِيلِ.[2]
- ما يُمَثِّلُهُ الرَّسْمُ هُوَ مَعْنَاهُ[3]
- إِنَّهُ فِي تَوَافُقِ أَوْ عَدَمِ تَوَافُقِ مَعْنَى الرسم مَعَ الوَاقِعِ مَكْمَنُ صِدْقِهِ أَوْ كَذِبِهِ.[4]
- وَ لِنَكْشِفَ عَمَّا إِذَا كَانَ الرَسْمُ صَادِقاً أَوْ كَاذِباً، يَتَعَيَّنُ مُقَارَنَتُهُ بِالوَاقِعِ.[5]

فتجنشتاين يقر برؤية للصدق كتطابق مع الواقع، ولكن لفهم هذا التطابق، يجب أن نعلم أن الرسم لا يمكن مقارنته باللوحة، بتصوير شيء بسيط، فالرسم هو رسم لمركب لأنه رسم لحالة الأشياء، وليس رسم لأشياء، ولكن رسم لأشياء في شكل من العلاقة، هذا التصور يبدو كأنه يفصِل ما ينتمي إلى المعنى وكل ما ينتمي إلى الصدق لأن الرسم تمثيل لمعنى، مستقلا عن صدق ما هو مُتَمَثَّلٌ فالشيء الـمُمَثَّلُ في الرسم، هذا الشيء هو الواقعة، و بالتأكيد فمن الضروري فهم ما هو ممثل لقيم صدقه من كذبه، ففهم معنى الرسم يسمح برده إلى الواقعة التي يمكن من خلالها أن يحقق أو أن يبطل، ففتجنشتاين يأخذ بتعريف للفكرة قريبة من تلك التي يعتمدها فريجه:

- الرَّسْمُ الـمَنْطِقِيُ لِلْوَقَائِعِ هُوَ الفِكْرُ.[6]

---

[1]- *Tractatus*, 2 .21.

[2] -*Tractatus*, 2 .22.

[3] - *Tractatus*, 2.221.

[4] -*Tractatus*, 2.222.

[5] - *Tractatus*, 2.223.

[6] -*Tractatus*, 3.

هذا الموقف في صورته الخامة يمكن يُقرأ كتابع للتراث الغربي في العصر الحديث و الذي يعتبر الفكرة كرسم، كـــتمثل ذهني للأشياء. ولكن عند فتجنشتاين كما هو الحال عند فريجه، الفكرة ليست رسما لشيء، فهي رسم لواقعة، بمعنى أنها رسم لمركب تكون فيه الأشياء في علاقة من نوع محدد، وكذلك فالفكرة عند فريجه ليست ظاهرة ذهنية أو فردية، وإنما الفكرة عنده هي بالأساس منطقية، منظمة ببِنْيَةٍ داخلية و التي هي رسم بِنْيَةِ الوقائع، فالفكرة ليست إذن مما يمكن مقارنته باللوحة، فإذا أخذنا المثال التالي: "ضريح إمدغاسن"[1] ، يمكن بِيُسْرٍ أن أقارن لوحة زيتية بالضريح وأن أقول إذ ما كانا متشابهين، ولكن عملية التفكير ليس كذلك، فالأمر لا يتعلق بعزل رسم الشيء في الذهن ومقارنته(الرسم) بالشيء. وما أستطيع أن أقارنه هو دائما محدد وهو ليس تمثلا، فيمكن أن أنوع من تمثلي لضريح إمدغاسن، ويمكن أن أستعملها في عدة سياقات و لهذا فالصدق لا يخص لا التمثلات و لا الأشياء وإنما يخص الأفكار التي تُشَكَّل على هيئة أحكام كما يقول فريجه. فالقضية تعبر عن فكرة ليس لأنها موصولة بكيان ذهني، بل لأنها مربوطة بالواقع. فالقضية هي إسقاط للواقع في اللغة.

- الفِكْرَةُ هِيَ القَضِيَةُ التي تحوز عَلَى مَعْنَى.[2]

فإذا كانت للفكرة تنظيم داخلي، لاحتوائها صورة منطقية، فلا يمكن أن يعبر عنها إلا في قضية. ففقط القضية لها معنى وليس الكلمات ذاتها، الأسماء لها دلالة لأنها تمثل الأشياء.

- الإِسْمُ يَدُلُ عَلَى الشَيْءِ، وَالشَيْءُ هُوَ دِلَالَتُهُ.[3]

---

[1]- Le Medracen (tombeau Imedghassen) ou Medghassen, est un mausolée numide datant du III[e] siècle av. J.-C. situé sur le territoire de la commune de Boumia, dans la wilaya de Batna en Algérie.

[2] -*Tractatus*, 4.

[3]- *Tractatus*, 3 .203.

كما هو الحال عند راسل فمعنى الأسماء(مكونات القضية) مرهون بتواجدها في قضية و التي وحدها لها معنى:

القضايا لها معنى لأنها تصمم حالة الأشياء الممكنة.فهي بهذا رسم للواقع:

- القَضِيَةُ هِيَ رَسْمٌ لِلْوَاقِعِ.[1]

عندما يكون تصميم حالة الشيء ليس ممكنا فقط وإنما واقعيا، فالقضية بهذا تكون صادقة. فمثلا " القلم فوق الطاولة" هي قضية صادقة إذا كانت الطاولة بالفعل في مكتبي وإذا كان القلم حقا فوق الطاولة. في هذه الحالة فالواقعة هي التي جعلت القضية صادقة ونفس هذه الواقعة هي التي تجعل القضية "القلم تحت الطاولة" كاذبة، فالقضية إذن رسم لواقعة ويجب أن تنسجم معها لتكون صادقة ، وعليه، فنحن لسنا بحاجة إلى معرفةِ ما إذا كانت القضية صادقة أو كاذبة لنفهمها:

- فَهْمُ القَضِيَةِ، هُوَ العِلْمُ بِمَا يَقَعُ عِنْدَمَا تَكُونُ صَادِقَةً

(إِذاً فَبِالإِمْكَانِ فَهْمُهَا دُونَ العِلْمِ أَنَّهَا صَادِقَةٌ)

فَنَحْنُ نَفْهَمُهَا عِنْدَمَا نَفْهَمُ مُكَوِنَاتِهَا[2]

فهم القضية يعني معرفة ما هي حالة الشيء المتحققة في العالم إذا كانت القضية صادقة.

[1] -*Tractatus*, 3.3.

[2] - *Tractatus*, 4.024.

- المبحث الثاني:الصورة المنطقية عند فتجنشتاين

نظرية اللغة التي يعرضها فتجنشتاين في الرسالة يمكن تلخيصها في الصيغة التي تأخذ القضية كرسمٍ للواقع. وهذه الفكرة تمخضت في ذهن فتجنشتاين كاشفةً عن الطبيعة الحقيقية للقضية و عن كيفية اشتغالها.[1]حسب "بيرس" Pears ففتجنشتاين استعمل نظرية القضية-الرسم أساسا كوسيلة لتجميع و عرض ثلاث أفكار رئيسية[2]:

1- الميزة المُضْمَرَّةُ للصورة المنطقية.
2- *كيفية إظهار القضية لمعناها.*
3- استقلالية المعنى عن الصدق.

في هذا المبحث سنحاول ولوج الفكرة الأولى التي سعى فتجنشتاين إلى إلقاء الضوء عليها بقوله بنظرية الرسم و التي هي كما ذكرنا هي الميزة المُضْمَرَّةُ للصورة المنطقية، ففتجنشتاين رغم أنه يتفق مع راسل على تصور القضية الأولية كبنية من النمط: ع (أ ب جـ) ((De type R(abc)، التي تجزم أن بعض الأشياء (أ ،ب،ج) توجد بينها علاقة (ع): مثلا أن أ يوجد بين ب وجـ . وكذلك تمتلك القضية أ علاوة عن ذلك أيضا صورة (مثلا، صورة ع (أ ب ج) يمكن أن يشار إليها بـ: **س**(س ص م) X(xyz) ، و قد كان لبرتراند راسل في هذه الفترة، ميل لفهم الصور القضوية كأشياء منطقية و المعرفة المباشرة بها وفق تصوره يفترضه مسبقاً فهم اللغة، ولكن يعترض فتجنشتاين أنه إذا كانت الصور هي أشياء منطقية، فبأي طريقة يمكن للقضية أن تبلغنا بصورتها؟

يجيب فتجنشتاين بالقول أنه ليس بتعيينها باسم، لان هذا لا يفعل إلا أن يزيد مكونا آخر إلى المكونات التي للقضية، و بذلك نغير الصورة؛ لكن ليس أيضاً بتعبيرها بقضية، لان هذا

---

[1]- Jacques Bouveresse, *Wittgenstein et les sortilège du langage*, texte rassemblé et organisés par J, J rosat, Agone, 2003.Page 66

[2]- ibidem.

سيستلزم تراجعاً إلى ما لا نهاية[1]. فالصورة ينبغي أن يتم إظهارها من قبل القضية : على نفس المنوال الذي تعرض الصورة الفوتوغرافية به بنية الوضع الذي هي بصدد تمثيله فهي تجعل باديا للعيان، من خلال ترتيب عناصرها أن الأشياء تترشح بطريقة أو بأخرى في الواقع، فالقضية بهذا تُظْهِرُ بنية ما تجزمه. كما هو الحال في الصورة الفوتوغرافية، البنية التي تعرضها(هذه الصورة الفوتوغرافية) هي بنية ما تم جَزْمُ وجوده، أي وجود حالة الأشياء التي نحن بصدد جزمها و التي هي واقعة: فالقضية "القلم موجود تحت الطاولة " تجزم كون القلم موجود تحت الطاولة واقع حقاً) فتجنشتاين يصل إذن إلى أن يفكر القضية كونها رسماً لأنه و فقط بِعَدِ القضية كرسم التي نصل إلى إدراك ما يتعلق في كون أنها يمكن أن تبلغنا بمعلومة جديدة. فهي تقول لنا شيئا عن الواقع، و الذي لم نكن نعلم به قبلا؛ و هي تقول لنا ذلك باستخدامها فقط لأجزائها التي تكونها- الكلمات- و نظامها(قواعدها). "القَضِيَةُ يَنْبَغِي أَنْ تُبَلِغَنَا بِتَعَابِيرٍ قَدِيمَةٍ مَعْنىً جَدِيداً. القَضِيَةُ تُبَلِغُنَا عَنْ وضعٍ؛ فَيَنْبَغِي إِذَنْ أَنْ تَكُونَ فِي تَوَاقُفٍ [أَيْ أَنَّ كُلَّ القَضَايَا تَشْتَرِكُ فِي كَوْنِهَا مَرْهُونَةً بِالوَضْعِ] ضَرُورِيٌّ مَعَ هَذَا الوَضْعِ. وَهَذَا الإِرْتِبَاطُ المُتَبَادَلُ يَعُودُ إِلَى كَوْنِهَا رَسْماً مَنْطِقِياً لِلْوَضْعِ"[2] . فتجنشتاين يدعونا إلى إتمام العملية التجريدية انطلاقا من رسوم بالمعنى العادي للكلمة وصولاً إلى القضية كرسم منطقي؛ فهو يحاول أن يجعلنا نرى أن في هذه العملية التجريدية "أن الأساسي من التمثيل بالرسم ليس مفقود"[3]. فالتصوير الفوتوغرافي بالأبيض و الأسود مثلا، يماثل بالحدس إلى الوضع المُمَثَّل، ولكن إذا نظرنا عن كثب في الصورة Photo فلا وجود فيها للأبعاد الثلاثية(طول ، عرض، إرتفاع)، فعلاقات اللونية بين الأشياء الواقعية المُمَثَّلَةُ بعلاقات النمط "أكثر شحوباً، أو "أكثر غمقاً" و أبعاد الأشياء المُمَثَّلَةِ مختلفة عن أبعاد الأجزاء التي تناظرها في الصورة Photo التي تمثلها حتى ولو كانت النِسَبُ محفوظة فالتصوير

---

[1] - *Carnets, 1914-1916*, 20/11/1914. In, (L). Wittgenstein Carnets 1914-1916, traduction et introduction et notes de G.G.Granger.

[2]- *Tractatus*, 4.03.

[3]- *Tractatus,* 4.016.

La photographie يمثل الواقع بكيفياته الخاصة، بالاستناد إلى بعض التعاقدات، و صورة التمثيل هي مُغيرة (تم تغييرها، تعديلها) : فالرسم Le dessin لم يَعُدْ في مستوى تمثيل العلاقات اللونية Relations chromatiques (كما هو الحال في التصوير الفوتوغرافي)، ولكنها تستطيع فضلاً عن ذلك) أن تُمَثِّلَ العلاقات الهندسية ...الخ. وأعلى مستوى للتجريد يُبْلَغُ عبر صورة التمثيل التي تأخذ بعين الاعتبار العلاقات عامة (ليس العلاقات المكانية (الفضائية) مع العلاقات المكانية،...الخ.): وهذه الصورة للتمثيل هي ما يطلق عليه : الصورة المنطقية، فـ "إذا كانت صورة التمثيل هي الصورة المنطقية، فالرسم يدعى بالرسم المنطقي"[1].

إن الرسم المكاني يمكن له أن يمثل حالة الأشياء المكانية، كما أن الرسم اللوني يمكن أن يمثل حالة الأشياء الملونة...الخ، ولكن يمكن أيضا على سبيل المثال لا الحصر أن يمثل حالة الأشياء الزمانية رسمٌ مكانيٌ، أو أن يمثل حالة الأشياء النغمية رَسْمٌ لونيُ، وعليه وليتحقق ذلك فعلى الرسم وحالة الأشياء أن تشترك في شيء آخر غير الصور المكانية، اللونية، النغمية...الخ، وهذا الشيء الذي تشترك فيه ليس شيئاً آخر غير الصورة المنطقية، التي هي صورة الواقع، فكل رسم ومهما كانت صورته الخاصة لابد أن يتقاسم مع الواقع على الأقل هذه الصورة المنطقية، واليه فكل رسم هو رسم منطقي.

وتجدر الإشارة إلى أن مفهوم الصورة يعد من المفاهيم الحاضرة في كتابات راسل الأولى، وبمعنى من المعاني يمكن أن نعتبر كتاب "أصول الرياضيات" كتاباً مكرساً كلية لدراسة صورة منطقية واحدة، كما توضحه الفقرة الأولى من الكتاب:

"الرِيَاضِيَاتُ البَحْتَةُ هِيَ فِئَةُ كُلِّ القَضَايَا مِنَ الصُورَةِ " ق يَسْتَلْزِمُ ك" أَيْنَ ق وَ ك هِيَ قَضَايَا تَحْتَوِي عَلَى مُتَغَيِّرٍ وَاحِدٍ أَوْ أَكْثَرْ هِيَ بِحَدِّ ذَاتِهَا فِي القَضِيَتَيْنِ، أَيْنَ لا ق ولا ك تَحْتَوِي عَلَى

[1]- *Tractatus*, 2.181.

ثَوَابِتٍ غَيْرَ الثَّوَابِتِ الـمَنْطِقِيَةِ"[1]، من الواضح أن الفلسفة المنطقية والرياضية هي من جهة موصولة بدراسة الصور، ويمكن الذهاب إلى أبعد من ذلك والقول أن المنطق عند راسل" هو دراسة الصور الأكثر عمومية، التي هي العلاقات"[2] و بالاستناد إلى ذلك فراسل يرى "أن المنطق هو العلم الأكثر عمومية كما أن مضمونه كذلك هو الأكثر عمومية"[3]، ففي كتاب "الأصول" الفلسفة الرياضية تهتم بالصور، وهذه الصور قابلة لأن تطبق على كل شيء ممكن بواسطة القضايا التي تُظْهِرُ هذه الصور، ولكن النقطة الحاسمة هي التالية:"إن دراسة الصور لا يستتبع وجود كيانات و التي ندعوها أشياء منطقية"[4] فعند راسل، "المنطق يتقدم (يُعَدُ) كنظرية مُكَوَنَةٍ في صدد صنفٍ محددٍ من كياناتٍ لها وجودٌ في عالم آخر غير هذا العالم: كالصور المنطقية و الأشياء المنطقية . فالمنطق هو من قبيل جَرْدِ ما يحتويه الواقع المنطقي"[5].

أما عند فتجنشتاين، فالصور المنطقيةُ هي محايثةٌ للواقع العادي La réalité ordinaire (ولكن محايثة كذلك للفكر و اللغة) وهي ليست مدركةٌ بأي فعلٍ مخصص للمعرفة. فالصورة المنطقية ليست مكوناً خاصاً لواقعة، أو للقضية التي هي تمثيلٌ لهذه الواقعة[6]: فهي ببساطة لهذا ولذاك(للواقعة وللقضية) ، إِمْكَانُ بِنْيَتِهَا، الذي يُقْصَدُ به، تلك الإمكانية التي تجعل عناصر الواقعة و القضية مرتبةً كما هي عليه.

---

[1]- Bertrand Russell, *les principe de la mathématique (1903),* ,in Ecrits logiques et philosophiques, traduit de l'anglais par Jean-Michel Roy, presse universitaire de France, premier édition:1989,Paris, §1, Page3.

[2] - Jérôme Sakur, *formes et faits, analyse et théorie de la connaissance dans l'atomisme logique*, librairie philosophique de J.Vrin, Paris, 2005, Page254.

[3]- *ibidem*.

[4] - *ibidem*.

[5]- Jacques Bouveresse, *Wittgenstein et les sortilèges du langage*, Ibid. Page 66.

[6]- *Ibidem*.

إن فتجنشتاين يؤيد أن معرفة الأشياء تتضمن معرفةَ كل الترتيبات التي تستطيع تلك الأشياء الظهور فيها ما يعني أنَّ إدراك كل الصور المنطقية، على النحو نفسه الذي لا نستطيع اختيار طريقة للإسقاط من أجل تمثيل الأشياء المادية في رسم Dessin أو على مخطط Plan بدون الدراية أن الأشياء من هذا النوع هي بحكم طبيعتها قابلة للدخول في علاقاتٍ مكانية، فلا يمكن لنا أن نختار علامات لنمثل بها أشياء دون الدراية في أي نمط من العلاقات هو ممكن منطقيا لها (الأشياء) أن تدخل فيها. فالشيء بالمعنى الذي يطرحه فتجنشتاين في الرسالة، ليس شيئا آخر إلاّ عقدة من الإمكانات التركيبية من النوع هذا. فليس هناك معرفة بالشيء مقطوعة الصلة عن طريقة وروده في الوقائع هذا من جهة، ومن جهة أخرى كما يقترح ذلك "بوفريس" أننا "نستطيع كما فعل "بيرس"، نؤهل بالأرسطية هذا التصور المحايث Immanent للصور المنطقية، بينما موقف راسل يموقعها من جهته، في عالم مفارق (متعال)Transcendant ، فهي على العكس على نحوٍ أفلاطوني"[1] أما فيما يتعلق بالأشياء المنطقية و التي يزعم راسل أنها مما يمكن أن يمثل بالثوابت المنطقية، فتجنشتاين يؤيد على الخلاف من هذا أنه لا وجود هناك لأشياء منطقية من هذا النوعِ بل و يعتبر أن فكرته الأساسية، هي الفكرة التي تَنُصُّ على أن الثوابت المنطقية لا تمثل أشياء من أي نوع، وعليه فهي مختلفة تمام الاختلاف عن الأسماء. فإذا كانت أشياء الواقع يمكن لها أن تُمَثَّلَ بالأسماء، أي بالكيفية التي قد يصح أن نطلق عليه التمثيل(La représentation) و الذي هو المبدأ الذي يقوم عليه في آخر التحليل إمكان القضية أما "منطق الوقائع من غير الممكن أن يكون تمثيلي"[2]. وبهذا المعنى فالأشياء المنطقية لا يمكن لها أن تحوز على مُمَثِلٍ (بالمعنى الإحالي للتمثيل) لأنه لا وجود لأشياء منطقية، و الصور المنطقية لا يمكن أن تُمَثَّلَ لكون ما ينبغي للقضية أن تتشاركه مع الواقع لأجل أن يكون بوسعها أن تمثله، أي الصورة المنطقية، لا يمكن أن يُمَثَّلَ في أية قضيةٍ.

---

[1]- *Ibidem*.

[2] -*Tractatus,* 4.0312.

- المبحث الثالث: نظرية الرسم وآلية المعنى

الفكرة الثانية التي جاءت نظرية الرسم لتوضيحها هي فكرة آلية المعنى (Automatisme du sens) (أو تلقائية المعنى) التي هي أيضا موصولة مباشرة بالفكرة الأولى التي تشرح خصائص الصورة المنطقية. وفكرة آلية المعنى تدل على أنه إذا كانت العلامات موصولة في القضية بكيفية هي حقيقةً تطابقيةٌ مع إمكانات ترتيب الأشياء التي هي تمثيل لها (أي أن هذه العلامات تمثيل لهذه الأشياء) . فالقضية تُوَصِّلُ آلياً(من ذاتها، تلقائياً) معنى.

يرى فتجنشتاين أن الأسماء ليس لها معنى، وإنما لها إحالة، ففقط القضايا لها معنى لكونها مبنية منطقياً، وهي تمثل حالة الأشياء سواء وقعت أم لم تقع، والثالث مرفوع. و التفرقة بين الاسم والقضية هي فكرةٌ أساسٌ تقطع الصلة مع نظرية فريجه التي ترى أن القضية اسم مركبٌ[1]. ونظرية الرسم وباعتمادها على التمييز بين الاسم والقضية، ينبغي أن تظهر أن القضايا موصولة بالواقع بشيء آخر غير الذي يربط بين الاسم و الشيء (الإحالة).[2] وللإجابة عن هذا الإشكال يجب التمييز بين مستويين لتطبيق نظرية الرسم[3] :

1): مستوى الصدق والكذب: فالقضية تكون صادقةً، إذا كانت رسماً يطابق بالمشاكلة واقعة موجودة، وإلا (إذا كنت هذه الواقعة غير موجودة) فتكون هذه القضية كاذبة.[4]

---

[1]- *Tractatus,* 4. 22 : La proposition élémentaire se compose de noms, elle est une interdépendance, un enchaînement de noms.

[2]- *Tractatus* 3,143

[3] - Gilbert Hottois, La *philosophie du langage de L. Wittgenstein* (préface de Jacques Bouveresse), Éditions de l'Université libre de Bruxelles, 1976, Page 25.

[4] - *Tractatus*, 2.222.

فصدق أو كذب القضايا هي مسألةٌ أُمبيريقيةٌ، مَنُوطَةٌ بالعَرَضِيَةِ (الجواز) فلا وجود لقضية صادقة (ولا لقضية كاذبة) صدقاً قبلياً"

2): مستوى شروط الصدق و المقصود به ما عُرِّفَ في السابق كمعنى القضية بمعزلٍ عن كون القضية صادقة أو كاذبة، هذا الكون رسماً Etre image (ويقصد به "هوتوا" الرسم من حيث هو إمكان لا من حيث هو رسم بالفعل) والذي هو ذاته معنى القضية، و بالتالي فهو مما لا يمكن أن يقال ولكن يُظهر فقط، ولأجل تَحَدُّدِ معنى القضية، فينبغي أن يكون تحليلها له نهاية، كما هو الحال في الواقعة، ينبغي أن يوجد هناك أشياءُ بسيطة و التي تكون نقطة الوصول. ومن دون هذه الأشياء " ينتج أن كون أن للقضية معنى يعود إلى صدق قضية أخرى"[1]، ولنتأكد من أن القضية شيء ما لها معنى، يجب أن نضمن أن الأشياء التي تتحدث عنها القضية توجدا فعلاً ، فالقضايا لها معنى (أما الأسماء، فهي على العكس من ذلك ليس لها معنى: فقيمتها السيمونطيقية هي ببساطة هي ما تعينه)، ومعنى القضية هو ما نعرفه عندما نفهم القضية، إذن فالقضية من حيث هي رسم لحالة الأشياء الممثلة تأخذ بعين الاعتبار الكيفية التي تكون عليها الأشياء إذا كانت القضية صادقة.

"القَضِيَةُ تُظْهِرُ كَيْفَ هِيَ الأَشْيَاءُ وَتَقُولُ أَنَّ الأَشْيَاءَ هِيَ هَكَذَا".[2] فهي يمكن أن تكون صادقة (إذا كانت الأشياء هي فعلا كذلك) أو كاذبةً (إذا لم تكن تلك الأشياء كذلك)؛ ولمعرفة هل القضية صادقة فينبغي مقابلتها مع الواقع، ولكن لأجل فهمها فمن غير الضروري معرفة إذ ما كانت صادقةً أم كاذبةً، ففهمها هو " معرفة ما سيقع إذا كانت صادقة"[3]. وبهذه الطريقة يقيم فتجنشتاين الصلة بين الدلالة الإخبارية Signification Enonciative و الصدق، التي تقول بأنه وحدها الجمل الوقائعية Enoncés factuels لها معنى و بهذا التعريف

---

[1] - *Tractatus* 2.0211.

[2] - *Tractatus,* 4.022.

[3]- *Tractatus*, 4.024.

للمعنى، فالأقوال القيمية تتموضع خارج اللغة (كتلك المتعلقة بالأخلاق و الإستطيقا (الجمال))، وتلك التي بدلاً من أن تُمَثِّلَ وقائعاً فهي تحاول ساعيةً أن تمثل حدود اللغة والعالم والتي هي بالتحديد قضايا الميتافيزيقا.[1]

و كذلك ينبغي التنبه إلى التفرقة التي يضعها فتجنشتاين بين الرسم بمفهومه العام، مثلاً كمخطط مدينة، مع رسم القضية، هو أن المخطط لا يمكن أن يُمَثِّلَ توفيقاً مكانيا مستحيلا (و بالتالي يكون هذا التمثيل غير مفهوم Incompréhensible) للأشياء الذي هو بصدد معالجتها[2]. بينما الحالُ في قضية من قضايا لغة محلية (خاصة بجماعة ما) فبمكنتها أن تعبر بإحكام على لامعنى. ولكن هذا لا يصدقُ إلا في حال اللغة التي فيها القواعد المضبوطة و الواضحة للبناء المنطقي La syntaxe logique (كما يسميها فتجنشتاين في مرحلة متقدمة) ليست َبَيِّنَةً بشكلٍ مباشرٍ أو بشكل غير كافٍ. في لغةٍ تخضع حقيقة لقواعد البناءSyntaxe أو لقواعد النحو Grammaire المنطقي- من نوع اللغة التي حاول فريجه وراسل تشيدها-، ترتيب العلامات الذي هو ببساطة ممكن و كذلك هو من حيث الجوهر ذات دلالة. "فالعلامة الممكنة ينبغي أن يكون في مقدورها أن تُعَيِّنَ. فكل ما هو ممكن في المنطق هو أيضا جائز (مرخص) "[3] في القضية "سقراط هو هو" فنحن أدمجنا اسماً مع شيء ما يشبه خارجيا لتعيين خاصية. ولكن هذه القضية ليس لها معنى لأنه لا وجود لخاصية تدعى

---

[1] ـ و هذا القول يصح حتى على القضايا التي تؤلف الرسالة المنطقية-الفلسفية. فهي محاولات لقول ما يمكن فقط إظهاره "، يمكن أن نقول مع فتجنشتاين نفسه أنها ليست رغم ذلك بغير ذي جدوى: فبالضبط فإخفاقها و كيفيات عدم نجاحها هي كاشفة.ونقرأ في الشذرة: 6.54 ما يلي: "قضاياي هي توضيحات وعليه فمن يفهمني سيعتبرها في النهاية كخالية من المعنى....، يجب تجاوزها لرؤية صحيحة للعالم....".

[2]- Bouveresse, J, *Wittgenstein et les sortilèges du langage*, Ibid. Page 67.

[3] - *Tractatus,* 5.473.

وترجمتها :

"على المنطق أن يعتني بنفسه. فإذا كانت العلامة ممكنة فهي قادرة على أن تعين. في المنطق، كل ما هو ممكن هو كذلك جائز.("سقراط هوهو" لا تعني شيئا لأنه لا توجد أية خاصية تدعى" هو هو". و القضية خالية من المعنى لأننا لم نجري تحديدا كيفي، وليس لأن الرمز بحد ذاته غير مقبول.) و بمعنى من المعاني (يمكن القول)، أننا لا يمكن أن ننخدع في المنطق "

"هو هو" « Identique » و التي لم نبين أنها لا يمكن أن تكون الخاصية الحقيقية والتي نختارها اصطلاحيا) لتعين بكلمة هو هو « Identique » . إذا كان هناك ضعف في اللغة الطبيعية، فهو ضعف بهذا المعنى، أي أنه يمكن للكلمات أن تظهر في ترتيبات لا تعود فيها تشكل علامات ممكنة بدون أن تكون قواعد البناء المنطقي منتهكة بطريقة واضحة، أي أنه يمكننا مع احترامها توليد اللامعنى.

كما أن مبدأ آلية المعنى يسمح بشرح أنه وفقط بإمتكلاك مفردات Vocabulaire و نحو Grammaire لغة ، فنحن نكون في مستوى يسمح لنا أن نفهم بدون أية صعوبة عددا غير محدود من الجمل التي يكون أغلبيتها لم نلتقِ بها قبلاً (التي لم نكن نعرفها قبل ذلك)، والذي يماثل ما سماه "نعوم شومسكي ظاهرة " الإبداع اللغوي"[1] .و التي تعنى أنه يمكن لعلامات اِسْتُعْمِلَتْ في ترتيب معين لتمثِّل حالة أشياء معطاة، يمكنها كذلك أن تُستعمل في ترتيب آخر جديد، والذي ينبغي فهمه هو الآخر(الترتيب) مباشرة كتمثل حالة أشياء مختلف تماماً عما كان عليه ترتيبها الأول. "موريس شيليك" يعبر عن هذا بقوله أن الميزة الجوهرية للتعبير، و على النقيض من التمثيل البسيط، فهي إمكانية ترتيب العلامات بطرق مختلفة[2]، و بكلمات أخرى: فليس النظام L'ordre هو هذا أو ذاك النظام (المكاني، الزماني،....الخ) الخاص، وإنما هو النظام عموماً(أو النظام بالإطلاق)، هو ما يمكن تسميته "النظام المنطقي، أو ببساطة البِنْيَةُ "[3]

فتجنشتاين يرى أن هناك في جوهر القضية ما يُمَكِّنُهَا من إيصال معنى جديد: "القضية ينبغي أن توصل معنى جديدا بتعابير قديمة"[4] وهذا ما يثبت أن القضية ينبغي أن

---

[1] - Jacques Bouveresse, *Wittgenstein et les sortilèges du langage, Ibid.* Page 68.

[2] - Moritz Schlick, *Forme et contenu. Une introduction à la pensée philosophique*, traduit de l'anglais par Delphine Chapuis-Schmitz, Agone, Marseille, 2003.

[3]- Jacques Bouveresse, *Wittgenstein et les sortilèges du langage, Ibid.* Page 68.

[4] - *Tractatus,* 4.03.

تكون رسماً للواقعِ و كوني أعرف الوضع الممثَّل من طرف القضية عندما أفهمها و أني أفهمها بدون ضرورة أن يكون معناها موضحا سلفا. [1]

وهذا من بين المعاني التي تستحوذ عليها نظرية القضية-الرسم، في نظر فتجنشتاين فالقضية يجب في كل الأحوال، أن تظهر معناها ولا تستطيع ذلك إلا بوصفها رسماً لما تصوره، كما أن فتجنشتاين سيواصل الإلحاح فيما بعد على التشابه البارز الذي يوجد، من وجهة النظر هذه، بين فهم رسمٍ وفهم قضيةٍ: هو بالذات كما نرى في الرسمِ مباشرة الشيء الذي يمثله(ذلك الرسم) ، فنحن كذلك ندرك مباشرة دلالة القضية. فقط الذي هو بصدد تعلم اللغة أو الذي لم يتحكم بها بالقدر الكافي الذي يمكن أن يدرك في الجملة شيئا آخر غير ما تدل عليه حقاً.

- المبحث الرابع: استقلالية المعنى عن الصدق :

الفكرة الثالثة التي تكشف عنها نظرية الرسم هي فكرة استقلالية المعنى إزاء الصدق. ففهم القضية يعني العلم بما يقع عندما تكون صادقةً، وهو ما يستلزم أننا نستطيع فهمها دون الدراية عما إذا كانت صادقة (أو كاذبة) وعليه يستحيل صياغة نظرية فيما يخص المعنى، باعتبار أن النظرية ينبغي أن تحوي حقائق و التي هي أيضا يجب أن تحوز على معنى سابقٌ عن صدقها وبالتالي معناها مضمون بشكل مستقل عن النظرية.

إن مصادرة استقلالية المعنى إزاء الصدق هي التي ستستلزم وجود القضايا الأولية[2]، أي القضايا التي تنشأ من ترتيبات أسماء و (وهذه الأسماء) هي الممثلة المباشرة للأشياء وهذه

---

[1] - *Tractatus* 4.021.

[2] - Malherbe Jean-François. *Interprétations en conflit à propos du « Traité » de Wittgenstein*. In: Revue Philosophique de Louvain. Quatrième série, Tome 76, N°30, 1978. Page. 198

الأشياء تعد خالية من كل تركيب داخلي. فإذا كان التحليل التام لقضايا اللغة الطبيعية ينبغي أن يقود إلى قضايا تشير كذلك إلى أشياء مركبة ، فهذه القضايا معناها مرهون بصدق القضايا الأخرى التي تعلن أن مكونات الأشياء التي هي بصددها هي مرتبة بطريقة تضمن فعلاً وجود المركبات التي هي بصددها و في الحالة هذه فمعنى القضايا يبقى أبدا معلقا إذ ما ارتهن في كل طور من أطوار تحليله، للواقعة التي يمكن أو لا يمكن أن تتحقق[1]. فينبغي إذن الانقياد عاجلا أم آجلا إلى المستوى الذي فيه دلالة القضية ليست خاضعة إلى تحقق أية واقعة[2].

القضايا الأولية تعكس في بنيتها الإمكانات الأولية التي هي مُحَقَقَةٌ أو غير محققةٍ، ولكن التي لها وجود (أي واقعة)، بهذا المعنى يمكن للأشياء التي رسمتها القضايا أن تكون منسقة أو غير منسقة كما تخبرنا القضية أنها كذلك، ولكن هذه الأشياء ليست موضع سؤال هل هي موجودة أم غير موجودة (أي أنه لا يمكن أن تكونا موضوعاً للسؤال عما إذا كانت موجودة أم لا)

فتجنشتاين يقول أن" مصادرة إمكان العلامات البسيطة هو مصادرة الطابع المُحَدَدِ للمعنى"[3]. ولا واحدة من القضايا يمكنها الحيازة على معنى مضمون ومُحَدَّدٍ ،إذا كانت اللغة لا تمثل في تحليلها الأخير عالم ممكنات Un univers des possibilités أولية محددة[4] ،

عندما ينقد هذا التصور في كتابه *" ملاحظات فلسفية"*، فتجنشتاين يشير فيه إلى هذه المصادرة أنها نابعة من الشعور أنه ينبغي علينا مبدئيا أن نصف الحالة التي فيها كل ما يمكن

---

[1] - *Tractatus* 4.021.

[2] -Ghins Michel. *La forme et le sens dans le Tractatus de Wittgenstein*. In: Revue Philosophique de Louvain. Quatrième série, Tome 75, N°27, 1977.Page 455.

[3]- *Tractatus,* 3.23.

[4] - Jacques Bouveresse, *Wittgenstein et les sortilèges du langage, Ibid.* Page 69.

أن يكون مقسماً هو كذلك فعلا، وأننا بأمس الحاجة للقيام بذلك إلى علامات لأشياء غير قابلة للتقسيم فحله يتمثل في القول أن ما هو في الظاهر، ينبغي أن يوجد فعلا لتتمكن القضايا من الحيازة على معنى ليس راجع إلى عنصر من الواقع وإنما إلى عنصر للتمثيل[1]و تبعاً للرسالة " القضية هي (ذلك) التعبير عن شروط صدقها"[2]، والتي هي بناء على ذلك مطابقة مع معناها. ولكن فتجنشتاين يعتبر" شروط صدق" القضايا هو انسجامها أو عدم انسجامها مع إمكانات صدق القضايا الأولية. ويرى "بوفريس" أن فتجنشتاين يريد القول أن شروط صدق قضيةٍ مركبة يمكن أن تعطى من خلال شيء كجدول صدقها أو تحت شكل من النوع الذي يقترحه فتجنشتاين : "(ص ص ك ص)(ق،ل)" مثلا، للاستلزام[3] ولكن أن تكون القضايا الأولية بذاتها إذا كان لها إمكانيات صدق (غير قابلة لأن ترد ومستقلة بعضها البعض)، ليس لها إمكانيات صدق ففتجنشتاين يقترح في زمن الرسالة معالجة القضايا المكممة ك Des conjonctions ou des disjonctions قضايا أكثر بساطة، فيحق لنا افتراض إن جداول الصدق تمثل إجراءًا قياسيا لأجل ضبط شروط صدق كل القضايا، فإذا كان الأمر كذلك، فمعرفة شروط صدق قضية من قضايا اللغة العادية يعني القول بمعرفة التحليل الكامل الذي أظهرها كدالة صدق محددة لبعض القضايا الأولية، و فتجنشتاين يرى أن القضايا التي هي بحاجة إلى تحليل لا تعبر بنفسها مباشرة عن شروط صدقها[4]. وتلك القضايا الغير القابلة للتحليل ليس لها شروط الصدق: ففهما يعني كما يتضح في الرسالة هو الدراية بما هو عليه الحال عندما تكون صادقة؛ ولكن هذا المفهوم الأخير لا يمكن على كل حال أن يُشرح من خلال الانسجام مع شروط صدق القضايا الأولية. فإذا كان ضبط شروط صدق قضية مركبة قابل أن يعرفنا بمعناها، لكونه بتمثيلها نتيجة لتطبيق عمليات الصدق لقضايا أولية و التي

---

[1] - *Ibid*. p70.

[2] - *Tractatus,* 4.431.

[3]- Jacques Bouveresse, *Wittgenstein et les sortilèges du langage, Ibidem.*

[4]- *Ibid*. Page 69.

نعرفها سلفاً، وبطريقة أخرى، المعنى:"معنى دالة صدق ق هو دالة معنى ق."[1] وأطروحة الماصدقية تؤكد أنه و رغم وجود المثال-النقيض(الظاهر فقط) كالقضايا من نمط" أ يعتقد أن ب" أو " أ يقول أن ب"، فكل القضايا التي تحوز على معنى، ينبغي أن تكون ترتيبات صدق-دالية Combinaisons véri-fonctionnelles لقضايا أولية. وهذه القضايا الأولية هي مركبة من علامات بسيطة التي دلالتها قوامها الأشياء التي تنسجم (العلامات) معها(الأشياء). يؤيد فتجنشتاين، على الضد من فريجه، أن الأسماء لها تعيين(دلالة) لكن ليس معنى، أما القضايا فلها معنى، ولكن لا تعين. فالاختلاف الموجود بين القضية و الأسماء يتجلى في كون القضية من حيث الجوهر مبنية، (الأسماء مهيأة لبعضها البعض كما هي موجودة في العلامة القضوية التي هي تمثيل توفيقي ممكن للأشياء في حالة الأشياء)، أما الاسم فهو سانتاكسيا بطبعه بسيط، وبهذا المعنى فليس هناك نوع من التركيبية الضرورية للتسمية.

إن دلالة القضية هي تلك الدالة تأليفية Une fonction compositionnelle للأسماء التي تكونها(الأسماء هي التي تكون القضية) بالنسبة للقضايا الأولية، وللقضايا الأولية بالنسبة للقضايا المركبة، ولكيفية ترتيبها، فكل معنى قضوي ممكن هو متوقع وقابل للحساب Calculable، بهذا المعنى بالإمكان أن نولد انطلاقا من معنى القضايا الأولية المعطاة بـ الاستعمال المتكرر لإجراء واحد ووحيد : النفي الآني (المتزامن) La négation simultanée، و الذي يضمن وجود ما يسميه فتجنشتاين بالصورة العامة للقضية[2]، و التي يقول عنها أنها جوهر القضية والتي تعطي لنا جوهر كل وصفٍ، الذي هو العالم، الصعوبة التي سوف تعترضنا هي كما يرى "بوفريس" أنه ليس لدينا و لا أية فكرة عما هي القضايا الأولية[3]، والتي هي نقطة بدء كل بناءٍ. ولأجل معرفة ذلك، فيتوجب علينا ترقب تنفيذ إجراء

---

[1] - *Tractatus,* 5.2341.

[2]- Jacques Bouveresse, *Wittgenstein et les sortilèges du langage, Ibid*. p 71.

[3] - *Ibidem*.

تحليل كامل للظواهر، و الذي يعني الكشف عن المكونات القصوى للواقع مع طراز اندماجها الممكن في الوقائع الأولية. بعد ذلك فتجنشتاين سيعتبر الاستحالة التي يجدها في إعطاء مثال واحدٍ عيني للقضية الأولية أو للاسم كضعف مبطل لنظرية اللغة في الرسالة[1].

والنتيجة المؤسفة التي تنتج من هذا الوضع هي أنه ولكي نفهم جملةً من جُمَلِ اللغة العادية، فيجدر بنا إجراء تحليل من نفس النوع الذي تصفه الرسالة. ولكن و بالإضافة على أن الفهم العادي لا يظهر على أنه يستخدم أية خطوة من النوع الذي سلف ذكره، كذلك حساب الدلالة يتوقف صياغته على عناصر أساسية والتي نجهل طبيعتها وتتصرف وفق قواعد منطقية-بناءية Logico-syntaxiques والتي ليس لنا وعي بتطبيقها.

يرى "بوفريس" أنه غير صحيح القول، كما فعل راسل، أن الرسالة " تهتم بالشرط الذي ينبغي أن يستوفى من قبل لغة كاملة منطقيا..."[2]، لأن فتجنشتاين يعتبر أن اللغة العادية ذاتها هي قبلاً بطريقة ما كاملة منطقيا: "كل قضايا لغتنا اليومية هي حقاً، كما هي موجودة، منظمة بطريقةٍ كاملةٍ منطقياً.- الشيء المفرط البساطة و الذي ينبغي قوله هنا ليس رسماً للصدق ولكن الصدق بذاته كلياً تاماً[3]، فالمثال L'idéal، أو النظام المنطقي الكامل، هو هنا منجز سلفا رغم المظاهر. و لكن الآلة المنطقية التي تناسبها هناك ما يعيقها، أي ما يجعلها غير ظاهرة في السطح تماماً.[4]

[1] - *Ibid*. Page72.

[2] - Bertrand Russell, *introduction de Tractatus*. Page 13.

[3] - *Tractatus,* 5.5563.

[4]- Jacques Bouveresse, *Wittgenstein et les sortilèges du langage, Ibid.* Page72.

الفصل الثالث:

نقد فتجنشتاين لنظرية الأنماط وموقفه من نظرية التسوير

- أولا/ فريجه وإدخال مفهوم الدالة
- ثانيا/ برتراند راسل : البنية دالة-حجة و نظرية الأنماط المنطقية
- ثالثا/ نقد فتجنشتاين لنظرية الأنماط
- رابعا/ موقف فتجنشتاين من نظرية التسوير

- تمهيد الفصل الثالث :

سنحاول في هذا الفصل عرض نقد فتجنشتاين لنظرية الأنماط التي قال بها راسل وكذا موقفه من مفهوم السور الذي يعد من أهم المفاهيم التي تم إدخالها إلى المنطق في صورته المعاصرة ، أولا لهذا الفصل سببين أولها يتعلق بمنطق المحمولات والذي يرده فتجنشتاين إلى منطق القضايا أو بتعبير أكثر دقة اختزال المنطق قي منطق القضايا فهو بهذا ينزع منه حصته الأكثر جدة و الأكثر غنى وهذا قد يبدو غريبا من الوهلة الأولى فسؤالنا الأول هو لماذا قام فتجنشتاين بهذا الرد، أما التساؤل الثاني الذي نريد الإجابة عنه هو ما يخص نقد نظرية الأنماط فلقد عُد هذا النقد من المفاتيح الأساسية لقراءة الرسالة المنطقية الفلسفية ولمجمل فكر فتجنشتاين وفيه سنعرض موقف فتجنشتاين من العلاقة بين المنطق والانطولوجيا و نقده لتشيء الرمز و مفهومه للرمز.

و ليتم لنا ذلك سنبدأ هذا الفصل أولا بعرض مفهوم "الدالة" و كيف تم تعويض الزوج (موضوع-محمول) بالزوج (دالة-حجة) عند غوتلوب فريجه وفي المبحث الثاني سنقوم بتلخيص تصور راسل لهذا التجديد ونعرض فيه لنظرية الأنماط المنطقية التي تعد من أهم اكتشافات راسل، و التي تستلزم طريقة مختلفة مقارنة مع تلك التي يعتمدها فريجه لنمذجة البنية دالة-حجة وهذه النظرية هي وليدة هم إيجاد إجراء يمنع من الأساس إمكان توليد نوع التناقضات التي ذكرها راسل إلى فريجه سنة 1902.ومن ثَم نَتَبَيَّنُ موقف فتجنشتاين منها.

- المبحث الأول:فريجه وإدخال مفهوم الدالة:

هناك تجديد كبير في ميدان المنطق كما هو معلن في مقدمة كتاب الايديوغرافيا، والذي يتعلق بالبنية الداخلية للقضية الأولية، وهذا التجديد فحواه تعويض مَفْهُومَيَ: الموضوع والمحمول بمفهوم الحجة و مفهوم الدالة، فيقول:" أعتقد أن تعويض مفهوم الموضوع و

المحمول[بمفهومي]الحجة و الدالة سيبرهن على المدى الطويل نجاعته[...] ."[1] في الفقرة الثالثة من نفس الكتاب، هذا التعويض تم تبريره من طرف فريجه على أساس أن البنية موضوع-محمول تؤدي الى التمييز بين جزمين على الرغم من أن لهما نفس المحتوى المفهومي (Contenu conceptuel). ومثال ذلك في القضيتين التاليتين " الإغريق هزموا الفرس في بلاتي" و القضية " الفرس هزموا من طرف الإغريق في بلاتي". من وجهة نظر الإيديوغرافيا، لا ينبغي أن نعتبر في الجزم " الا ما يؤثر على مترتباته الـمُمْكِنَة"، و الحال أنه في هاتين القضيتين " فالمترتبات التي تشتق من الأولى، عندما تركب مع أية جزوم أخرى، ستتبع دائما بالثاني، إذا ما تم تركيبه مع نفس الجزوم"، فالجزمين المعبر عنهما في المثال أعلاه لهما نفس المحتوى المفهومي، وعليه فليس من المفيد، بالنسبة للإديوغرافيا، التمييز بين القضيتين السابق ذكرهما. فمن وجهة نظر البنية "موضوع-محمول"، فالقضيتين " الإغريق هَزَموا الفرس في بلاتي" و " الفرس هُزِموا من طرف الإغريق في بلاتي" تختلف، لأنه ليست نفس الحدود التي تظهر في المواضع التي تكوّن القضايا التي نحن في صددها. ولكن من وجهة نظر فريجه، هذا الاختلاف لا يعني إلا إرادة القائل أن يضع لمتلقيه، حدا بدل[حدٍ] آخر، وهذا الإجراء لا تُعْنَي به الإديوغرافيا، و فريجه يعود في مقاله " التصور والشيء" لمعالجة التفرقة بين الموضوع والمحمول، ليس لسبب إعادة صياغتها وإنما لتصحيح لتفسيرها الخاطئ للتميز بين التصور والشيء، والذي هو تفسير مُؤَسَسٌ على اعتبار البنية الداخلية للقضية الأولية كبنية من نمط "موضوع و محمول".[2]

والشيء الذي نلمسه بوضوح في عدم رضى فريجه بهذه البنية، كونها تعالج بشكل سيء ما يميز حقا البنية الداخلية للقضية التي محتواها ينبغي أن يكون محتوى ممكن لجزم حدود أخرى في قضايا أخرى تعد من سماتها الأساسية إمكان دخولها ضمن لغة منطقية و أن

---

[1] - Gottlob Frege, *idéographie, un langage formulaire de la pensée pure construit d'après celui de l'arithmétique*, traduction, préface, notes et index de Corine Besson, postface de Jonathan Barnes, librairie philosophique J.Vrin, 1999. Page 9

[2] - *Ibid*. pages 16-17.

تشغل موضعا محددا في متتاليات استنتاجية (Séquences inférentielles)، ففريجه يريد إقحام مكان مفهومي الموضوع والمحمول مفهومي الدالة و الحجة لأنه يرى أن مفهوم الدالة والحجة تعد الأكثر ملائمة للبعد ألاستنتاجي للقضايا التي هي إديوغرافيا ذات دلالة. والتساؤل التالي سيكشف لنا عن هذين المفهومين : بناءاً على ماذا أو على أي أساس تستمد البنية دالة-حجة نجاعتها بالمقارنة مع سابقتها؟

يجب القول بدءا بأن مفهوم الدالة الذي أدخله فريجه ليس من المفاهيم التي تم ضبطها في العرف الرياضي عند معاصريه ولكنه في هذا الصدد مبدع، فتعريف مفهوم الدالة يحتل مكانة هامة في مؤلفاته، وهذا منذ إدخالها في الإيديوغرافيا ، وفي مجمل القول فإن مجهود فريجه لإخراج هذا المفهوم من الغموض التعريفي الذي هو فيه في " علم التحليل Analyse"، أين " التفاسير المقترحة لشرح مفهوم الدالة، تستدعي دائما أحد مفاهيم التعبير للعد و للمتغير، أو لكليهما. ونكتشف أيضا انزلاقا في استعمال الكلمة، لأننا ندعو حينا دالة ما يحدد طبيعة التباعية أو التباعية ذاتها. وحينا المتغير التابع"[1] و لتكن مثلا العابرة التالية: "2×س^3+س". إذا كانت الدالة في هذه العبارة هي نفس الشيء و العبارة ذاتها، فالمتغير مدمج في علاقة التباعية، وهذا القول لا يتناسب مع الطابع المستقر لعلاقة التباعية، ومن جهة أخرى نطابق الدالة مع متغير تابع ع، لأن 2×س^3 +س=ع. وعلى عكس ذلك فإن لم تكن الدالة لم تطابق مع العبارة، فإنه يعود من الممكن التمييز بين الأجزاء في العبارة على سبيل المثال، حتى تكون خاصية التغير غير مستوعبة في علاقة التباعية ذاتها، فالواحدة منها كما الأخرى نابعة من أجزاء مختلفة من العبارة. وفي الواقع فريجه لا يستعمل مفهوم المتغير وإنما يحبذ و يستعمل مفهوم حجة الدالة، التي هي الأنسب لمفهوم التباعية.

و الدالة و الحجة هي هكذا تم إدخالها من طرف فريجه كمطابقات للأجزاء المكونة للقضية. وهذان المكونان يكمل أحدهما الآخر، و الواحدة بينها هي غير تامة وينبغي أن تكمل

[1] - Gottlob Frege, qu'est-ce qu'une fonction, in Frege, (G), Ecrits logiques et philosophiques, traduction par Claude Imbert, Paris, Seuil, 1971, page 160.

بالأخرى، التي هي تامة بذاتها، و هذا التكامل بين المكونات هو الذي يعرف تسلسلها. فالجزء الغير التام للقضية هو مكون مستقر يمثل علاقة التباعية بما هي كذلك، أما الجزء الغير التام الذي عدم استقراره يبقى إلى أن تعوض العلامة المكونة لهذا الجزء من القضية بجزء آخر، وهنا أيضا نقطة مهمة، فهذا التحليل ينطبق على كل العبارات التي لا تمتلك البساطة المتلازمة مع "فكرة مستقلة"، ما يعني ما ليس باسم علم ك" زيد" أو عبارة من النمط " العدد 20". هذا يعني أننا ندعو "البنية دالة-حجة" ليس فقط ما ينطبق على القضايا الأولية، ولكن كذلك على عبارات علم الحساب من نمط"2+2" كما تنطبق أيضا على القضايا العامة(الجزئية، أو الكلية) وعلى القضايا المركبة، وقد عبر فريجه عن عموم التفرقة بين الدالة و الحجة بالطريقة التالية: إذا كان في عبارة و التي محتواها ليس من الضرورة قابلا أن يكون حكما، علامة بسيطة أو مركبا بصيغة واحدة أو عدة صياغات وإذا اعتبرنا هذه العلامة كقابلة للاستبدال في كل أو في بعض هذه الصياغات بشيء آخر(ولكن في كل موضع نغير فيه سنغير بنفس الشيء)، إذن سندعو الجزء الذي سبقى ثابتا في العبارة بالدالة وندعو الجزء القابل للاستبدال بحجة الدالة فعندما تحدد الدالة والحجة تماما، ك " العدد 20 يمكن أن يمثل ب 5×4" فالمحتوى الصوري لا يلعب أي دور في التمييز بين الدالة و الحجة. ما يعني أن القضية يمكن أن تقسم بكيفيات شتى، كل تقسيم يحدد قطعة مختلفة عن القضية بالرجوع الى الدالة والقضية، في القضية السابقة مثلا: يمكن إعتبار أن" العدد 20 هو يطابق الجزء الغير التام(الناقص) من القول أما التعبير "حاصل جداء 5×4" هو الجزء التام من القول، المضمون الصوري يدخل عندما تظهر أحد هذه التعابير في جملة بغير تحديد (أي أن هذه التعابير غير محددة) كما هو حال العبارة "كل الأعداد الزوجية" في المثال التالي: "كل الأعداد الزوجية يمكن أن تمثل بقابليتها للقسمة على 2" في هذه الحالة فالتقسيم، أي تحديد ما هي الأجزاء التامة و ما هي الأجزاء الغير التامة في العبارة، سيتم بالعودة إلى مضمون العبارات، وليس فقط وببساطة على وجهة النظر التي تعطى حولها.

هذه المرونة التي تمتلكها البنية دالة و حجة هي ما يجعلها بالضبط هي الأكثر ملائمة لتحليل البنية الداخلية للقضايا و التي تنتمي إلى نسق صوري. و معيار هوية عبارة الدالة

نسبي بالرجوع إلى العبارة التي يوجد فيها هذا التعبير، الدوال يعطيها(يقدمها) تقسيم العبارات و التي هي قضايا يمكن أن تميز على أساس مضامين القضايا التي تكون فيها عبارات الدوال كأجزاء مكونة. وعليه فإنه سيكون لدينا أنماط مختلفة من الدوال بموجب أن مضامين العبارات التي تظهر فيها عبارات هذه الدوال تكون أو لا تكون مضامين ممكنة للجزم. أو أيضا بموجب أنها عامة أو غير عامة أو أنها تحتوي أو لا تحتوي على نفي على سبيل المثال لا الحصر.

في كتابة " الدالة والتصور" فريجه يميز الدالة $2ع^3 + ع$ عن قيمتها لأجل حجة ما. فهكذا فإن $2 \times 1^3 + 1$ لا تعين $2ع^3 + ع$ ولكن تعين قيمة الدالة لأجل العدد 1، إذا كان س عددا غير محدد فإن $2ع^3 + ع$ تعين العدد الغير محدد وإنما قيمة الدالة $2ع^3 + ع$ لأجل العدد الغير المحدد س وليس $2ع^3 + ع$ ذاتها، كما أن فريجه يواصل ويقول :

"إن فحص الكتابة أين ورود س فيها يشير بطريقة غير محددة هو الذي يقودنا إلى التفسير الصحيح للدالة. نقول أن س حجة للدالة و تعرف في :

$$2 \times 1^3 + 1$$

$$2 \times 4^3 + 4$$

$$2 \times 5^3 + 5$$

شأني أن أظهر أن الحجة لا تنتمي الى الدالة ولكن أن الدالة و الحجة معا تشكل كلا تاما. و الدالة مؤخوذة على إنفراد سنقول أنها غير تامة لانها بحاجة الى شيء آخر، وبتعبير أدق هي غير مشبعة[1]

[1]- *Fonction et Concept,* in Frege, (G), écrits logiques et philosophiques, traduction par Claude Imbert, Paris, Seuil, 1971, page 84.

النقطة الأساسية هي التالية: إذا كانت الدالة و عموما التصورات لا تحتوي على حججها فإنها تحتوي من حيث هي كذلك على إمكان أن تتمم بحجة محددة. العدد 1 أو العدد الغير المحدد س لا ينتميان إلى الدالة 2ع^3 +ع؛ ولكن إمكان أن تشبع بالعدد 1 أو العدد الغير محدد س ينتمي إليها بطريقة أساسية.

"مِنَ الـمُسْتَحِيلِ أَنَّ كُلَّ أَقْسَامِ الفِكْرَةِ مُغْلَقَةٌ عَلَى نَفْسِهَا فَوَاحِدَةٌ مِنْهَا عَلَى الأَقَلِ يَنْبَغِي أَنْ تَكُونَ بِطَرِيقَةٍ مِنَ الطُرُقِ قَابِلَةً لِلْحَمْلِ وَ غَيْرَ مُشْبَعَةٍ، وَ إِلَا فَلَا يُمْكِنَهَا أَنْ تَرْتَبِطَ" [1] كما أنه و حسب فريجه فـ:" لِأَجْلِ الكَشْفِ عَنِ الدَالَةِ، يَجِبُ تَحْلِيلُ العِبَارَةِ التِي تَظْهَرُ فِيهَا، وَ إِمْكَانُ هَذَا التَحْلِيلِ يَكْمُنُ فِي بِنَاءِ تِلْكَ العِبَارَةِ"[2]، ومنه فهناك نوع من المرونة السياقية لأقسام التعبير بالنسبة للكل و الذي هو العبارة كاملة، وهذه المرونة يمكن أن تفهم حدسيا بواسطة المثال الذي يقدمه فريجه، وهو مثال ينتظر منه أن يوضح الفرق بين الأجزاء التامة و الأجزاء الغير التامة من التعبير، ولكن يعمل أيضا و في نفس الوقت على ما نحن فيه، وهو قطعة قسمت بنقطة. فالمقطع الأول يسمى(على وجه التشبيه فقط) حجة والمقطع الثاني يسمى دالة، واللتان تكونان القطعة ككل، ولكن تحديد الواحدة منها غير ممكن البتة إذا كانت القطعة الأساسية (أي التي فيها يتم تحديد ما هو حجة وما هو دالة) غير معطاة، وسمة لاتمامية عبارة الدالة هو بهذا مقرون بطريقة شرعية إلى أسبقية العبارة بوصفها كلا على أجزائها المكونة لها. و منه نستنتج الفرق الأول بين البنية دالة و حجة و البنية موضوع ومحمول. فالبنية دالة وحجة ولكونها نسبيتها إلى العبارة (Enoncé) وهذا ما يجعلها تسمح بتكييف البنية الداخلية للعبارة ببعدها الاستدلالي، والذي يعني إلى العبارة بوصفها كلاً هي وحدة في متتالية إستنتاجية. أما البنية موضوع و محمول فهي تقوم على الاستقلالية، وهذا يعني أنها تقوم على الطابع الأولي للحدود على أساس جامد والذي به يعتبر القول أو العبارة معطاة،

---

[1] - *Concept et Objet*, in Frege, (G), écrits logiques et philosophiques, traduction par Claude Imbert, Paris, Seuil, 1971, page 140.

[2] - *Fonction et concept*, *Ibid.* Page 84.

وهو ما يدعونا إلى النظر إلى البنية الاستدلالية نفسها كمطابقة في نهاية المطاف للحدود البسيطة أو المركبة بدلا من أن تكون مطابقة للعبارات.

البنية دالة وحجة هي إذن وفقا لما تقدم حسب فريجه، هي البنية المميزة لكل العبارات التامة التي ليست عبارات بسيطة، ما يعني أنها بنية كل العبارات التي يمكن تحليلها كمكونة من جزء غير تام قابلة لأن تتمم بجزء تام هو كذالك مكون للعبارة الأولى. و العبارة المطابقة للجزء الغير التام هي عبارة غير تامة، و العبارة التي تطابق الجزء التام هي عبارة تامة. هذه البنية ينبغي مع ذلك أن تميز مع محتوى العبارة، وهو مفهوم يخص كل العبارات تامة كانت أو غير تامة، و كذلك تخص العبارة التامة، بسيطة أو مركبة، وبتعبير آخر فالتعبير مهما كان حائزا أو غير حائز على البنية دالة-حجة فهو بكل الأحول له محتوى.

- المبحث الثاني: برتراند راسل : البنية دالة-حجة و نظرية الأنماط المنطقية:

البنية دالة و حجة، كما هي مطبقة على العبارات هي عند راسل، بنية منطقية وليست بنية لغوية، فقد فُكِّرَتْ في إطار منطقو-فلسفي مختلف عما كان عليه الحال عند فريجه، في نظرية فريجه، هذه البنية مؤسسة على التضاد بين الإشباع وعدم الإشباع. وهي تناظر على مستوى التعيينات لعلاقة التداخل Subsomption بين الشيء و التصور، أو بين تصور من درجة معينة و تصور من درجة أكبر. وكما أشرنا فالتمييز بين مفهومي الإشباع وعدم الإشباع يجعل عُسْرًا في اِسْتِعْمَالِ التعبير "كيان غير مشبع" للإشارة إلى التصورات فكلمة "كيان" يستتبع القول به باستقلالية والذي لا يرتقي وفق فريجه إلى أن يكون جوهر الدوال عموما لأن هذه الأخيرة لا يمكن أن تحدد إلا على أساس العبارة التي تحتوي عبارة غير تامة و التي تعينها، فالأشياء عند فريجه هي على العكس يمكنها أن تعتبر ككيانات بالمعنى الصارم للكلمة، ولكنها في هذه الحالة تخضع إلى تبسيط ليس بعده رد. و هذا الحل هو شرط

استقلاليتها. هذا لا يمثل أي عائق بالنسبة إلى جل الأشياء في الأنطولوجيا التي يقترحها فريجه، سوى فيما يخص مجرى القيمة و ماصدق التصورات ، التي لا تحفظ من شيئيتها ولا أي أثر لإنتاجها المنطقي. الأشياء هي بحسب جوهرها حجج لدوال أو لتصورات من الدرجة الأولى، ولا يوجد أي مانع من أن هذا الشيء الذي هو ماصدق لتصور من الدرجة الأولى فيظهر كحجة لهذا التصور، أو أيضا، أن ماصدق تصور من درجة عليا إلى تصور من الدرجة الأولى تظهر كحجة لذلك التصور من الدرجة الأولى. مبدئيا فهذه الإمكانية ليست إشكالية البتة، لان التصور سيعرف بطريقة أي يكون الكذب كقيمة للحجة. ولكن الصعوبة التي يعلنها راسل هو أنه توجد حالات أين هذه القواعد لا يمكن أن تعمل بدون أن تستلزم كذلك قواعد تكون ضد الأولى. كل حد من الزوج المفاهيمي "مشبع/غير مشبع" يمثل كذلك صعوبة. من جهة فمفهوم الإشباع يجعل ضيقا مفهوم التصور بوصفه كيانات، لأن الأمر يُعني بمعنى من المعاني بالكيانات الغير-التامة وأن هناك معنى أساسي والذي فيه كيان من الكيانات لا يمكن له إلا أن يكون تاماً بحد ذاته، ولهذا فماصدقات التصور ليست هي عند فريجه تصورات: ماصداقات التصورات هي مجموعات و هذه المجموعات هي كيانات (تامة). ومن جهة أخرى فمفهوم الإشباع الموضوعي هو في نفس المستوى مع الكيانات التي ينطبق عليها، مما يجعل مستحيلا التمييز بين هذه المجموعات التي هي ماصدقات التصور و المواضيع التي تنتمي إلى هذه المجموعة. وبإختصار فالزوج مشبع/غير مشبع لا يسمح بإدراك الخطوط المميزة لماصدقات التصورات بالنسبة إلى الأشياء وإلى التصورات، ولكن مفهوم مجموعة الأشياء يسمح بذلك، و الاختلاف بين مجموعة الأشياء والشيء الذي ينتمي إلى هذه المجموعة، هو تميز جوهري لكل سؤال حول المفارقات المنطقية.[1]

[1]- Suzanne Leblanc, *contexte et signification logique des énonces élémentaires*, thèse doctorat, université du Québec, 1982 pages, 117-124.

فنظرية الأنماط المنطقية التي تعد من أهم اكتشافات راسل، تستلزم طريقة مختلفة مقارنة مع تلك التي يعتمدها فريجه لنمذجة البنية دالة-حجة[1] في الواقع فهذه النظرية هي وليدة هم إيجاد إجراء يمنع من الأساس إمكان توليد نوع التناقضات التي أشار إليها راسل الى فريجه سنة 1902. وهذا الإجراء يستند على تشخيص كشف على الخطأ الذي تشترك فيه مجموعة من المفارقات المصاغة خلال تلك الفترة، فوفق راسل فإن:

"هذه الحلقات المفرغة تبرز من إفتراض أن مجموعة الأشياء يمكن أن تتضمن أعضاء والتي لا يمكن أن تعرف إلى عن طريق المجوعة بوصفها كلا".[2]

مثل مجموعة الحالات التي تشكل كليات غير مشروعة، وتوليدها يمكن تجنبه، ويؤكد راسل أننا لو لائمنا القاعدة التالية التي تسمح لنا بتفادي المجملات الغير مشروعة يمكن أن تصاغ على النحو الآتي:

"كل ما تعرضه *كل* مجموعة لا ينبغي أن يكون عنصرا من المجموعة" أو بطريقة عكسية، "إذا كانت بعض المجموعات لها مجمل، التي بعض من أعضائها لا تقبل التعريف إلا عن طريق هذا المجمل، فإن هذه المجموعة ليس لها مجمل". هذا ما سندعوه مبدأ الدور، لأنه يسمح بطرح الحلقات المفرغة التي تراعي افتراض مجملات غير مشروعة."[3]

طريقة تطبيق هذا المبدأ على البنية الدالة و الحجة هي تقوم على الأخذ بعين الاعتبار أن الدالة ليست شيئا غير محدد بذاته، ولكنها وبكل وضوح كيان، الذي يتميز كما هو الحال في كل كيان منطقي بنمط منطقي. فعند راسل ووفق نظرية الأنماط البسيطة ، فعالم الدوال هو عالم كيانات مشطور إلى ما لانهاية من المجموعات المفروقة لهذه الكيانات. وكل واحد

---

[1] - Bertrand Russell, *Principia Mathematica*, in écrits logiques et philosophiques, traduit de l'anglais par Jean-Michel Roy, presses universitaire de France, premier édition:1989, Paris. Page 284.

[2] - *Ibid*. page 270.

[3] - Bertrand Russell, *Principia Mathematica*, *Ibid*. Page 271.

من هذه المجموعات يشكل نمطا منطقيا مختلفا عن باق الأنماط المنطقية الأخرى، فكل أعضاء مجموعة لها نفس النمط، وهذه الأنماط (مرتبة) منظمة بطريقة وفق تراتبة بسيطة، يحتل مرتبة قاعدة هذه التراتبية النمط صفر الذي تكون أعضائه فقط كينات العالم التي ليست بدوال، وتتم تراتبية الأنماط التي تلي النمط الصفر وفق القاعدة التي تنص لكل نمط م>0، م=ن+1.

فالنمط الذي تنتمي إليه دالة ما يحدد بسجل دلالته والمقصود به هو مجموعة الحجج الممكنة لهذه الدالة، والتي هي حجج وفقها تحوز الدالة على قيمة. فالدالة من النمط واحد هي دالة التي حججها الممكنة هي أفراد(أي كيانات من النمط صفر)، أما الدالة من النمط إثنان فهي دالة تكون حججها الممكنة هي دوال للأفراد (أي كيانات من النمط واحد)، كما أن الدالة من النمط ثلاثة فهي دالة تكون حججها الممكنة هي دوال لدوال الأفراد، وهكذا. المبدأ الأساس للنظرية البسيطة للأنماط هو أن دالة نمط معين (معطى) لا يمكن لها أن تأخذ كحجة إلا الكيانات من النمط الذي تحتها مباشرة وأنها لا يمكن أن تكون بمثابة حجة إلا في دالة من نمط من درجة أعلى ، فإسناد نمط إلى دالة يسمح في الوقت نفسه بإزالة إمكان أن تظهر هذه الدالة بوصفها حجة نفسها، كما يسمح كذلك بتكوين المجمل الذي يحدد جميع الدوال إذا كان الإجمال هذا الكل يرمي (و الذي يفترض خرقا لنظرية الأنماط البسيطة)، فلا تصبح بكل حال من الأحوال إلا مجموعة حجج لدالة من نمط أعلى على الدوال التي تم إجمالها، أين تكون هذه الدالة ليست عضوا في ما تم إجماله، وما تم إجماله لا يمكن أن يكون مجموعة كل الدوال.

البنية دالة و حجة كما تكشفها لنا نظرية الأنماط البسيطة للأنماط، هي (دائما في حالة الدالة لها مكان واحد للحجة) كعلاقة بين الكيانات التي كل واحدة منها ينتمي إلى نمط مختلف، تشكل العنصر الأول لتحليل البنية المنطقية للقضايا الأولية. أما العنصر الثاني من هذا التحليل فيعنى بمفهوم الدالة القضوية، والتي هي مفهوم أساسي للتعريف بمفهوم القضية. فيعرف الدالة القضوية كما يلي: "بالدالة القضوية نقصد شيئاً ما يحتوي على متغيرٍ، وتعبر[الدالة القضوية] عن قضية عندما نحدد قيمةً لـ س، ما يعني أنها تختلف عن القضية

ومن هنا فقط منشأ غموضها : أي أنّ كونها تحتوي على متغير لم يتم تحديد قيمته. هذا ما يجعلها قريبة إلى الدوال العادية في الرياضيات، وتختلف عن الدوال الرياضية كون قيمها هي قضايا"[1]، وبتعبير آخر الدالة القضوية هي دالة قيمها قضايا، إما صادقة، إما كاذبة، ومثل هذه الدالة " لها سجل دلالة، الذي داخله توجد الحجج التي بها يكون للدالة قيما. وداخل هذا السجل من الحجج تكون الدالة إما صادقة أو كاذبة، أما خارجه لا يكون لها معنى"[2].

عند راسل " الميزة الجوهرية للدالة هو الغموض"[3] وهذا الغموض منبعه كون الدالة تحوز على قيم مختلفة وفق هذه الحجج المختلفة، أي أنه ولكل واحد من هذه القيم المختلفة التي تعطى للمتغير س الذي تحتويه. فنفس الدالة القضوية ستأخذ كقيمة إحدى القضايا التالية: بـ"الكندي إنسان" و "الفارابي إنسان" مثلا، وفقا للقيمة ا المعينة من طرف "الكندي" أو للقيمة التي يعينها "الفرابي" التي توزع على المتغير س. وبطريقة عامة، نرمز بـ "φ س̂" هي دالة قضوية، بـ"س" قيمة للدالة φس لأجل حجة غير معينة"[4] ونقول أن "φس" يعين بكيفية غامضة الدوال التي يرمز لها بـ"φ أ"،"φ ب"،"φ جـ"،الخ[5]، أين"أ"،"ب"،"جـ"، الخ. تمثل اختلاف القيم التي توزع على المتغير س. ولنكمل المثال السابق، التعبير "س إنسان" هو تعبير عن قيمة غير محددة للدالة القضوية التي يرمز لها بـ "س̂ إنسان" لها حجة غير محددة، وهي تدل بطريقة غامضة على القضايا "الكندي إنسان"، " الفارابي إنسان"،"ابن طفيل إنسان"، الخ.

---

[1] - Bertrand Russell, *Principia Mathematica*, Ibid. Page 272.

[2] - Suzanne Leblanc, *contexte et signification logique des énonces élémentaires*, thèse doctorat, université du Québec, 1982 Page 123.

[3]- Bertrand Russell, *Principia Mathematica*, Ibid. : Le problème de la nature de la fonction n'est en rien un problème facile à résoudre. Il semble cependant que la caractéristique essentielle d'une fonction soit *l'ambiguïté*. Page 272.

[4] - *Ibid*. Page 273.

[5] - *Ibidem*.

والميزة الهامة الثانية للدالة هي أنها دائما لا يمكن أن تعرف تعريفا دقيقا إلا إذا حددت قيمها تحديدا تاما[1]. فإن لم يكن الأمر كذلك، فبعض قيم الدوال ولكونها تفترض مسبقاً الدالة و لكون الدالة تفترض بنوع من الأنواع مجمل قيمها، وبهذا فهي تفترض مجمل القيم التي تنتمي اليها. فبعض العناصر في مجمل القيم لا يمكن تعريفها إلا بالاستناد على هذا المجمل. و إن هذا الوضع هو ما ينبغي أن يجتنب لكونه قادراً على توليد المفارقات. هذه الميزة الثانية للدوال هي " حالة خاصة، ولكنها قد تكون الحالة الأكثر جذرية(أساسية) لمبدأ الدور" فلا يمكننا هكذا أن ندرك" شيئا مثل، قيمة φ س̂ للحجة φ س̂، أو لكل حجة تستلزم φ س̂ ، أي أن الرمز "φ (φ س̂)" لا ينبغي أن يعبر على قضية، كما تقوم بذلك "φ أ" إذا كانت φأ هي قيمة لـ φ س̂ . في واقع الأمر فإن "φ(φ س̂)" ينبغي أن تكون رمزا لا يعبر على أي شيء : وحينها يمكننا أن نقول أن هذا الرمز غير دال".[2] و كما أنه عند راسل : "ليس فقط من المستحيل أن تكون الدالةψ ص̂ حاوية لنفسها أو حتى لأي شيء مشتق منها كحجة ولكن[...]، إذا كانت ψ ص̂ دالة أخرى كما توجد حجج أ التي بها تصبح "φ أ" و "ψأ" ذات دلالة، إذن فـ ψ ص̂ ولا أي شيء يشتق منها يمكن له أن يكون بطريقة ذات دلالة حجة لـ φ ص̂.[3] وإذا حددت الأمور هكذا فإنه فالتراتبية ستأسس كما رأينا بالطريقة التالية:" كيف يمكن بـ "أ" و الحدود الأخرى التي يمكن أن تكون حججا لنفس الدوال التي يمكن أن يكون فيها أ حجةً، ثم نجيء إلى الدوال التي تكون فيها أ حجة ممكنة، ثم بعدها إلى الدوال التي تكون هذه الدوال حجة ممكنة ، وهكذا"[4]

---

[1]- *Ibid.* Page 271.

[2]- *Ibid*. Page 275.

[3]- Suzanne Leblanc, *contexte et signification logique des énonces élémentaires*, thèse doctorat, université du Québec, 1982, Page 125.

[4]- *Ibid*., Page 126-127.

وهذه الميزة الثانية للدوال هي بالتحديد مهمة بما تسمح من تحدد نقاط الاختلاف بين مفهوم القضية عند راسل ومفهوم فريجه للفكرة ، والمتعلقة بالرابطة بين القضية وأجزائها. فعند فريجه الفكرة هي كيان ذو استقلالية و فريد ينتمي إلى عالم معنى و القضية التي تعبر عن هذه الفكرة تلعب دور السياق بالنسبة الى معنى الأجزاء. وهذا يظهر على مستوى المضمون المنطقي للتعابير بمبدأ جزم التصور. أما عند راسل، فعلى العكس فإن القضية هي نتيجة لتطبيق دالة على حجة محددة، بمعنى أن القضية هي قيمة هذه الدالة ذات الحجة. ويرى أن "القضية ليست كيانا واحداً وإنما علاقة بين عدة كيانات" والعلاقة في حالة دالة ذات حجة، هي علاقة مونادية. و يمكن التعبير عن هذا الطابع الخاص بالقضايا كما يتصورها راسل بأن نقول بأن القضية ليست أولية، ولكنها تشتق من عناصرها. وهذا يستتبع أن أجزاء قضية، أو ما سميناه بمكوناتها، أعني الدوال القضوية و حجج هذه الدالة ينبغي أن تُحدد لتكون القضية المعينة كذلك.

وفكرة أن القضية كيان معرف بمكوناته الأولية لا يدخل في تعارض مع مبدأ أن الدوال القضوية لا تكون تامة التحديد إلا إذا كانت مجمل القيم محددة. وهذا اللبس راجع إلى تطبيق مبدأ الدور كما هو أيضا متعلق بنمط الدالة القضوية. في الواقع وكما يقول راسل ذاته فإن مجمل قيم دالة "هو نفسه" مجمل حججها[1].

إن مفهوم النمط تم إدخاله من طرف راسل لاعتبار أن الدالة لا يمكن أن تقبل أي موضوع كحجة، فإذا لم نفرض مجالا محددا للدوال القضوية فسيكون لها إذن كحجج كيانات تفترض إحالة إلى مجموع المجال الذي تنتمي اليه، كما أنها أيضا وفق عدم التحديد هذا أن يكون بمقدور الدالة أن تطبق على نفسها. ولكن راسل يرى أن مصدر المفارقات يجب البحث عليه في مبدأ الدور. و بدون أن يفرق بين المفارقات المنطقية و بين المفارقات السيمونطيقية

[1]- Michel Seymour, *descriptions et référence : la théorie de la syntaxe logique de principia Mathematica et ses perspectives contemporaines*, université du Québec, avril 198. Pages 79-82

يرى راسل أنها نابعة من كون الدالة لها كحجة موضوعا الذي يدخل إحالة إلى مجوع مجال الدالة[1] ولأجل إزالة هذه المفارقات فهو أولا يقدم تمييزا للأنماط، فكل كيان ينتمي لنمط محدد. وإذ ما أردنا الكشف عن تراتبية الأنماط بطريقة تستند إلى طبيعة الكيانات التي يحويها كل نمط، فينبغي أن نسلم أولا أن بوجود لكيانات من النمط الدرجة صفر type de niveau zéro التي هي الأفراد. ثم هناك الكيانات من النمط من الدرجة واحد type de niveau un الذي يحتوي أصناف الأفراد، و النمط من الدرجة اثنان type de niveau deux المكون من أصناف أصناف الأفراد، الخ. كما يمكن تمييز الأنماط بالاستناد إلى الدوال القضوية وليس إلى الأصناف. سنقول حينها أنه إذا كان النمط صفر متكون من أفراد فإن النمط واحد يتشكل بدوال قضوية حججها الأفراد، والنمط اثنان يحتوي على الدوال القضوية حججها الدوال القضوية من النمط واحد،الخ.

وبقبول هذه التراتبية، سيكون بمقدورنا إزالة بعض المفارقات المنطقية، كما هو الحال في مفارقة راسل، التي مفادها أنه: إذا إعترفنا بوجود صنف لكل الأصناف الذي لا يكون عضواً في ذاته. فنحن سنؤول لا محالة إلى تناقضات. لأنه إذا كان هذا الصنف ذاتَه ليس عضوا في ذاتِه فإنه ينتمي إلى هذه المجموعة و بالتالي يكون عضوا فيها. ومع تراتبية الأنماط، فمثل هذا الصنف لا يمكن قبوله لأنه يتم فقط قبول الأصناف التي عناصرها من النمط الأدنى منها مباشرة.

[1] ـأنظر البرنكيبيا الصفحة272 وما يليها

- المبحث الثالث: فتجنشتاين ونقد نظرية الأنماط:

لقد أحدث النزر القليل من الملاحظات التي كرسها فتجنشتاين في الرسالة والدفاتر لنظرية الأنماط، عدة ردود أفعال. فعدة فلاسفة-مناطقة و الذين نذكر من بينهم راسل ذاته[1] كلهم يعتبرون أن هذه الشذرات بمثابة مفتاح لمجمل فكر فتجنشتاين، إنه وعلى الرغم من أن التفاسير والشروح المقدمة في هذا الصدد كثيرة إلا أن أغلبها يتفق في كون أن هذه الملاحظات هي نقد لمقاربة راسل للأنماط. و هذا التقارب ليس من الغرابة في شيء لأن فتجنشتاين يتحدث في الشذرة 3.331 و ما يليها عن ما يسميه بـ"خطأ راسل" و الذي ينبغي إبعاده.

سنقوم بعرض نصوص فتجنشتاين لنتمكن من الولوج إلى محاوره الأساسية:

سنبدأ بعرض وتحليل الشذرات 3.33 وما يليها من الرسالة لنتمكن من تحديد الخطأ الذي اعتقد فتجنشتاين أن راسل وقع فيه:

3.33: "فِي البِنَاءِ المَنْطِقِي، إِحَالَةُ العَلَامَةِ لَا تَعُودُ تَلْعَبُ أَيَّ دَوْرٍ؛ يَنْبَغِي أَنْ يَكُونَ البِنَاءُ مُؤَسَساً دُونَ العَوْدَةِ إِلَى إِحَالَةِ العَلَامَةِ، فَهِيَ لَا يُمْكِنُ إِلَّا أَنْ تَفْتَرِضَ فَقَطْ وَصْفَ التَعْبِيرَاتِ[2].

3.331 اِنْطِلَاقاً مِنْ هَذِهِ المُلَاحَظَةِ، سَنَفْحَصُ "نَظَرِيَةَ الأَنْمَاطِ" عِنْدَ رَاسَلْ: خَطَأُ رَاسَلْ يَظْهَرُ فِي أَنَّهُ تَوَجَّبَ عَلَيْهِ الحَدِيثُ عَنْ إِحَالَةِ العَلَامَاتِ لِيُؤَسِسَ البِنَاءَ الخَاصَ بِهَا[3].

---

[1] - Voir Préface au *Tractatus*, in *Tractatus logico-philosophicus*, Paris : Gallimard, 1993, p. 27-28 ; mais également R. Carnap, *La construction logique du monde*, Paris : Vrin, 2002, p. 112-113.

[2] - *Tractatus*, 3. 33.

[3] - *Tractatus*, 3. 331.

3.332 : "وَلَا أَيَّةُ قَضِيَةٍ يُمْكِنُهَا أَنْ تَقُولَ شَيْئاً فِيمَا يَخُصُهَا هِيَ، لِأَنَّ الرَمْزَ القَضَوِي لَا يُمْكِنُ أَنْ يَتَضَمَّنَ فِي ذَاتِهِ (وَهُنَا تَقْبَعُ كُلُ "نَظَرِيَةِ الأَنْمَاطِ")[1].

3.333 : "الدَّالَةُ لَا يُمْكِنُ مَعَ ذلِكَ أَنْ تَكُونَ حُجَّةَ نَفْسِهَا، لِأَنَّ عَلَامَةَ الدَّالَةِ تَتَضَمَّنُ قَبْلًا الصُورَةَ البِدَائِيَةَ لِحُجَّتِهَا، وَلَا يُمْكِنُ أَنْ تَتَضَمَّنَ نَفْسَهَا.

لِنَفْتَرِض مَثَلًا، أَنَّ الدَالَةَ د(دس) يُمْكِنُ أَنْ تَكُونَ حُجَةً لِنَفْسِهَا؛ فَسَتُكَوِّنُ حِينَهَا قَضِيَةً هِيَ"د(د(دس))" وَالتِي يَنْبَغِي أَنْ تَكُونَ فِيهَا الدَّالَةُ الخَارِجِيَةُ د وَ الدَّالَةُ الدَاخِلِيَةُ د ذَاتَ إِحَالَاتٍ مُخْتَلِفَةٍ، لِأَنَّ الدَّالَةَ الدَاخِلِيَةَ هِيَ مِنْ الصُورَةِ φ(د س)، وَالدَّالَةَ الخَارِجِيَةَ مِنَ الصُورَةِ ψ(φ(دس))

مُشْتَرَكٌ بَيْنَ دَالَتَيْنِ الحَرْفُ د، وَلَكِنْ هُوَ بِحَدِ ذَاتِهِ لَا يُعَيِّنُ أَيَ شَيْءٍ، وَهَذَا يَتَّضِحُ مُبَاشَرَةً إِذَا كَتَبْنَا عِوَضاً عَنْ د(د(ى)) الصِيغَةَ التَّالِيَةَ: " (φ E): د(φي).φ ي=دي"

وَبِهَذَا فَإِنَّ خَطَأَ راسَلْ تَمَتْ إِزَالَتُهُ.[2]

3.334 يَجِبُ أَنْ تَكُونَ قَوَاعِدُ السَانْتَاكْسِ تَشْمُلُ ذَاتَهَا، إِذَا عَلِمْنَا فَقَطْ كَيْفَ تُعَيِّنُ كُلُّ عَلَامَةٍ[3].

هذه الشذرات مترابطة فيما بينها رغم أنها تَظْهَرُ لنا عكس ذلك: فالأولى تتعلق بمفهوم السانتاكس المنطقي[4]، يبدو فتجنشتاين وكأنه يقبل بمشروعية نظرية الأنماط، ولكنه يرفض تأسيس الفروق النمطية على أية فروق أنطولوجية كما تعلنه الشذرة 3,33 و 3,331، من

---

[1] - *Tractatus*, 3. 332.

[2] - *Tractatus*, 3. 333.

[3] - *Tractatus*, 3. 334.

[4] - أنظر مقدمة راسل للرسالة.

هذا المنظور فتجنشتاين يوافق راسل على ضرورة التنميط لتفادي الوقوع في التناقض، ولكن يرفض اشتقاق تلك الأنماط بالاعتماد على التفرقة بين مختلف الكيانات. و القول بأن الرموز لها عدة أنماط مختلفة لا يمكن أن يُبَرَّرَ عن طريق طبيعة ما تَدُلُ عليه تلك الرموز- لأنه إذا كانت الرموز التي نكون بصدد درسها لا تخضع للقسور التنميطية، فهي إذن رموز تدل رغم ذلك بوضوح على ما هي منوطة بأن تدل عليه-ولكنها لا تدل بذلك البتة على أي شيء، وفي مقام آخر يعبر فتجنشتاين عن نفس الموقف بالتفرقة التي يقيمها بين القول و الإظهار، كما أن النقد الذي صاغه فتجنشتاين ليس موجها لنقطة خاصة من نظرية الأنماط أي أنه لا يرفض التفريع Ramification أي ضرورة التمييز داخل النمط ذاته بين عدة مستويات. فالمرمى هنا ليس إلا الصلة التي عُقِدَت بين الانطولوجيا و المنطق: فعند راسل، القسور(القواعد) النمطية تستند إلى الواقع. ولكن فتجنشتاين في هذه المرحلة يعارض بشدة بين كلا البعدين: الأمبيريقي (ما هو واقع) و القبلي المنطقي (ما ينتمي إلى صورة العالم)، وهذا كله لا يمكن إغتفاره وفق هذه النظرة التي يعتنقها: فإما أن القوانين النمطية هي شروط لإمكان المعنى فهي بالتالي قبلية ولا يمكن أن تبرر أمبيريقيا، وإما أنها ملامح لبنية المعطَى، فهي إذن بعدية وليس لها أية علاقة مع طبيعة المعنى و طبيعة المنطق[1]. كل تبرير للاختلافات النمطية باللجوء إلى الاعتبارات الأنطولوجية تصبح مستحيلة و هذا لا يعني أنه لا وجود لعدة أنماط من الكيانات، بل هذا يعني فقط أنه في حال ما إذا كانت موجودة (أو لم توجد) فإن هذا مما لا يمكن التعبير عنه لأن الأمر لا يتعلق بواقعة من الوقائع. فما يؤلف شروط إمكان القضية لا يمكن أن يعبر عنه في شكل قضوي. هو هذا ما يبدو فحوى ما يخص السانتاكس المنطقي في هذه الشذرات من الرسالة.

---

[1] - *Tractatus*, 5.53.

وترجمتها: أعبر عن تساوي الأشياء بتساوي العلامات، وليس عن طريق علامة التساوي، وأعبر عن اختلاف الأشياء بواسطة اختلاف العلامات.

و هناك جملة أخرى من البراهين، تركز على مفهوم القضية و العلامة القضوية، وهي تبرز في الشذرات 3.332 و 3.333. و فكرته تبدو أنها تقول أن القضية لا يمكن أن تكون محتواة في نفسها3.332 و 3.333 فالتساؤل الذي يتبادر إلى الذهن هو إلى ماذا يلمح فتجنشتاين؟ سيتبادر إلى الذهن مبدأ الحلقة المفرغة الذي بينه بوانكاريه، (الذي يعني عنده أن في التعريف لا يمكن للمُعرَّفِDefinendum[1] أن يحيل إلى المعرِّفِDefiniens [2]). فهو يرى أن في خرق هذا المبدأ منبع المفارقات المنطقية ولكن هذه المقاربة لا تفسر كل تلك الأهمية التي يوليها فتجنشتاين في ملاحظاته للقضية و إلى العلامة القضوية. وهكذا فإن البعض يرى في الشذرات 3.332 إحالة إلى مبدأ السياقية الذي يقول به فريجه، الذي هو بمثابة إقرار على أن الكلمة ليس لها معنى إلا في السياق القضوي الذي ترد فيه. ولكن ما هي صلة كل هذا بالمفارقات؟ يمكن القول أن فتجنشتاين يشير إلى أن التناقض له علاقة مع الكيفية التي يمكن فيها لصورة القضية أن تدرك. وفي واحدة من بين العديد من التفاسير التي قدمت لمبدأ السياقية الفريجي هناك من يرى أنه يؤكد على أن طراز ترتيب عناصر القضية لا يمكن أن يُجَرَّدَ، بمعزل عن تلك العناصر بالذات: لأن الصورة القضوية لا ينبغي أن تُدْرَكَ كَوِحْدَةٍ مُتَمِّمَةٍ و التي وظيفتها أن توحد المكونات الأخرى للقضية. ومن خلال هذا المنظور فالحديث عن الصورة بما هي كذلك يعود صعبا، لأن هذا سيحول الصورة القضوية ذاتها إلى عنصر (موضوع) لقضية جديدة؛ أي إلى اعتبار الصورة كمكون قضوي كباق المكونات و كما أن هذا يؤدي كذلك إلى استبعاد محايثية طراز الترتيب عن عناصر القضية. فإذا كانت صورة القضية لا يمكن أن تكون موضوعاً لقضية، فلا يمكن لها أيضا أن تحتوي على ذاتها، أي أن تأخذ نفسها كموضوع.

النقد هنا لا يستهدف هذه المرة الطريقة التي يربط بها راسل الأونطولوجيا مع المنطق، وإنما يستهدف فقط مُقَارَبَةَ القَضِيَةِ كَمَا هِيَ مُشْتَقَةٌ من نظريةِ الأنماط. وصحيح أن

---

[1] - definendum : qui est défini

[2] - definiens : qui définit

مشكلة طبيعة الصورة القضوية تحتل الصدارة في أعمال راسل ما بين سنة 1912و1913 . فالنظرية الجديدة العلائقية للحكم لا يتم فيها اعتبار القضية كوحدة خارجية والتي وفقها لا يُعَدُّ الذهن إلا ذلك الشيء الذي يروم إدراكها و إنما كنتاج من ترتيب يأخذ بعين الاعتبار الذهن وبعض الأشياء(مكونات القضية) وعليه فَيَنْطَرِحُ ضَرُورَةً إِشْكَالُ حَصْرِ إِمْكَانَاتِ التَرْتِيبِ: فإذا كان من الممكن انطلاقا من "الكندي" و "الحكمة"، أن نشكل القضية " الكندي حكيم"، فمن المستحيل ترتيب الأسد، الثقب الأسود و الكهف لتشكيل " الأسد ثقب أسود الكهف" أو لنأخذ المثال الذي يعطيه فتجنشتاين : الطاولة، حاملة الأقلام و الكتاب، لتشكيل : "الطاولة حاملة أقلام الكتاب". و الصلة مع نظرية الأنماط هي صلة مباشرة. فإذا كانت العلامة "الطاولة حاملة أقلام الكتاب" عبثاً، فَلِأَنَ "حاملة الأقلام" ليست بعلاقة، وإنما هي شيءٌ. راسل يبحث في مخطوط نظرية المعرفة(الذي لم ينشر في تلك الفترة) أن يجعل من الصورة القضوية مكونا من مكونات القضية، مكونا دوره الوحيد هو وضع بنية لكلية القضية.[1]

نظرية راسل تقول أن كل قضية تقول شيئا عن نفسها، بما أنها تحوي على عنصر يصف كيفية التنظيم التي ينبغي عليها أن تكون فيها، و فتجنشتاين بتأكيده على أن:" ولا أية قضية بإمكانها أن تقول شيئا في ما يخصها" فهو بهذا يرفض موقف راسل جملة وتفصيلاً.

وأخيرا ، فتجنشتاين يبدو وكأنه في الشذرات3.333 يكتشف طريقا ثالثة، و التي قادته إلى أن يساءل مفهوم العلامة و هوية العلامات: الرمز لا يمكن أن يحدد بالاستناد إلى جانبه الطيبوغرافي فقط، ولكن أيضا إلى طراز وروده في القضية. وهكذا وإذا افترضنا "أن الدالة د(دس) يمكن أن تكون حجة نفسها" إذن ستكون كذلك "القضية د(د(دس)"، والحال أنه وفي هذا القول الأخير،" الدالة الخارجية "د" و الدالة الداخلية "د" ينبغي أن تكون لها دلالات مختلفة، لأن الدالة الداخلية هي من الصورة φ(د ق)، أما الدالة الخارجية ψ(φ(د ق)" (3,333). فالعلامة ليست خَتْماً بسيطا لـ"د"، وإنما هي كذلك الكيفية التي يرد فيها هذا الخَتْمُ

[1]- Sébastien Gandon, *Wittgenstein dans la fabrique des Principia*. Sur et autour de Tractatus 3. 33, 2008. <halshs-00326485>, Page 7.

في العلامة القضوية. وهذه النقطة الأخيرة التي حددها فتجنشتاين تكفي للتمييز بين "د" الداخلية عن "د" الخارجية.

إنّ "ما هو واحد ومشترك في الدالتين هو الحرف "د"، ولكن هو في حد ذاته لا يعين شيئا" وعليه فإن كلمتين مختلفتين يمكن لهما أن تنطقا بنفس النطق (« chêne »,« chaîne ») كما أنه يمكن لكلمتين مختلفتين أن تحوزا نفس الكتابة (نفس الحروف بنفس الترتيب) مثل " سائل" "سائل"، "عدل" "عدل".

ويرى "سيباستيان غوندون" أن هذه الرؤية هي الأكثر أهمية و الأكثر فتجنشتاينية. فهي ترغمنا على إغفال عادتنا التي نعتمدها غالبا في التمييز بين الجانب السنتاكسيكي و الجانب السيمونطيقي. فالجانب السانتاكسيكي يتعلق ببساطة بالصورة الطيبوغرافية للرمز أو لتسلسل الرموز أما الجانب السيمونطيقي فيتعلق بالعلاقات التي ترتبط بها هذه العلامات بالأشياء. فوفق فتجنشتاين فإن هوية علامة أو رمز لا يمكن أن تفهم بواسطة إجراء هو الاستشهاد(ذكر) بتلك العلامة (أي بوضع تلك العلامة بين قوسين)؛ فالسؤال حول هوية العلامة ليست مسألة محض سيمونطيقية، ولا تكون كذلك لأن القول به سيكون قبليا بعثا للاعتقاد أنه يمكن أن نكشف عن الرموز التي تسمح بقصد الأشياء بمعزل عن القصد ذاته.

ومن المهم أن نفهم لماذا تبني مثل وجهة النظر هذه يعود إلى جعل إمكان خرق القواعد النمطية غير متصور. فإذا كان الرمزين "د" مختلفين لكون أن أحدهما يمكن أن يكون حجة للآخر فإنه ليس من الضروري أن ذلك يعني أن نفس الدالة تطبق على ذاتها. فمفارقة راسل هي من وجهة النظر هذه تم اجتنابها.

لقد عاتب فتجنشتاين راسل ليس لأنه صبغ نظرية الأنماط ببعد أنطولوجي، وليس لأنه جعل الصورة القضوية مكونا من بين مكونات القضية. فخطأ راسل يتقوم أساسا وبكل بساطة حسب مؤلف الرسالة في الاعتقاد أنه توجد ترتيبات عبثية للعلامات(المفارقات) التي تفرض الاعتبارات التي سبق ذكرها، و باختصار فإن فتجنشتاين عاتب أستاذه كونه أنه ببساطة يقر

بوجود لا-معنى أكثر أهمية من لا-معنى آخر[1]. أن صور ترتيبات العلامات هي خطيرة تفترض إنشاء نظرية في غاية النقاء وجد معقدة لتصفيتها و فتجنشتاين يرى أنه " لا يمكن لنا أن نعطي لعلامة معنى غير صحيح" (4731 .5)، و فَرَضُ نظرية راسل هو أنه يمكننا فعل ذلك أي أنه يمكن أن نضفي على علامة معنى غير صحيح. فوفق فتجنشتاين فإن أبسط قدرة على إدراك رموز لغتنا ينبغي أن تكفي لتجعل نظرية الأنماط زائدة. فقواعد السانتاكس ينبغي أن تفهم بذاتها، أي ليس بشيء آخر خارج عنها ،" إذا كنا نعرف فقط كيف كل علامة تعين" (3. 334)، وعليه فلا أي فرض ولا أية نظرية ستكون حينها ضرورية لإقصاء المفارقة.

كما ينبغي التنبيه إلى أن هذا لا يعني أن فتجنشتاين يرفض "محتوى" نظرية الأنماط، وكون فتجنشتاين صان كون الدالة لا ينبغي أن تكون حجة لذاتها يشير إلى أن تحليل راسل في خطوطه العريضة تم حِفظه ولكن مقام قواعد االنمطية ستعدل: فهذه القواعد لم تعد تعتبر كقضايا تنتمي إلى بعض المذاهب و التي ينبغي أن تبرر وأن يدافع عليها، ولكن تصبح أجهزة بسيطة تُسَهِّلُ الإدراك (الإمساك) بعلاماتنا و تطبيق نحو لغتنا.

تبرز ثلاثة مباحث من الشذرات 3.33-3.334:الا وهي مناقشة العلاقة بين المنطق و الانطولوجيا؛ نقد تشييء الصورة القضوية؛ و تأملات حول معايير هوية الرموز، وهذه المباحث تتقارب فيما بينها، إلّا أنه ينبغي أن نشير إلى الطابع التلميحي و الغامض في حديث فتجنشتاين. إن نظرية الأنماط و المفارقات هي موضوع لمئات الصفحات عند راسل. وعدة صفحات ركزت على تحليل أنواع المفارقات. وليس هذا الحال عند فتجنشتاين، الذي لا يقول الشيء الكثير و هذا ما يجعل من العسير تفسير شذراته القصيرة.

[1] ـ يجب التنبه هنا من نقد فتجنشتاين: فهو يقول أنه لا يوجد لا-معنى أكثر أهمية من لا-معنى آخر ولكنه يرى أن هناك لا-معنى يصعب كشفه من لا-معنى آخر.

- المبحث الرابع: موقف فتجنشتاين من نظرية التسوير:

الفقرة الأساسية التي تعنى بالتسوير هي في الرسالة الشذرة 5.501:

"التَعْبِيرُ الـمَوْجُودُ بَيْنَ قَوْسَيْنِ، الَّذِي تَكُونُ أَعْضَائُهُ هِيَ قَضَايَا وَ التِي نِظَامُهَا إِعْتِبَاطِي، أُنَقِطُهَا بِعَلَامَةٍ مِنَ الصُورَةِ "(ع̄)". "ع̄" هُوَ مُتَغَيِّرٌ حُجَجُهُ هِيَ أَعْضَاءُ التَعْبِيرِ الّذِي بَيْنَ قَوْسَيْنِ؛ وَ الـمَطَةُ الـمَوْجُودَةُ فَوْقَ الـمُتَغَيِّرِ تُشِيرُ اِلَى أَنَّ هَذَا الـمُتَغَيِّرَ يُمَثِّلُ مَجْمُوعَةَ القِيَمِ التِي تَدْخُلُ دَاخِلَ الأَقْوَاسِ.

(مَثَلًا إِذَا كَانَ لـ ع̄ ثَلَاثُ حُجَجٍ ق،ل،ع: (ع̄) = (ق،ل،ع).)

قِيَمُ الـمُتَغَيِرَاتِ تَمَّ تَثْبِيتُهَا. وَثَبَتْنَاهَا بِوَصْفِنَا لِلْقَضَايَا التِي يَدْخُلُ فِيهَا الـمُتَغَيِّرُ.

إِنَّ طِرَازَ وَصْفِ أَعْضَاءِ التَعْبِيرِ الّذِي بَيْنَ قَوْسَيْنِ لَيْسَ جَوْهَرِياً

يُمْكِنُنَا أَنْ نُمَيِّزَ بَيْنَ ثَلَاثَةِ أَنْوَاعٍ مِنَ الوَصْفِ: 1. العَدُّ الـمُبَاشِرُ. وَ فِي هَذَا الحَال يُمْكِنُنَا عِوَضاً عَنْ الـمُتَغَيِّرِ أَنْ نَضَعَ بِبَسَاطَةٍ قِيَمَهُ الثَابِتَةِ. 2. إِعْطَاءُ دَالَةٍ تا س التِي حُجَجُهَا بِالنِسْبَةِ لِكُلِ حُجَجِ س هِيَ قَضَايَا لِلْوَصْفِ. 3. إِعْطَاءُ قَانُونٍ صُورِيٍ الّذِي بِهِ كُوِّنَتْ هَذِهِ القَضَايَا. وَفِي هَذِهِ الحَالَةِ فَإِنَّ أَعْضَاءَ التَعْبِيرِ الـمَوْجُودَةِ بَيْنَ قَوْسَيْنِ هِيَ مَجْمُوعُ أَعْضَاءِ الـمُتَتَالِيَةِ الصُورِيَةِ."[1]

في الطريقة الأولى والثانية لتحديد قيم المتغير فتجنشتاين يماثل في الشذرة السالفة الذكر حساب القضايا و في الشذرة 5.52 حساب المحمولات. عندما يؤيد أن الطرز المختلفة لتحديد المتغير ليست بالجوهرية وهكذا فهو يؤكد على أن الفرق بين حساب المحمولات وحساب القضايا ليس فرقاً أساسيا من وجهة نظر منطقية، هذه هي الأطروحة الغريبة التي

[1] -*Tractatus*, 5. 501.

ساهمت في جعل الرسالة بعيدة عن تطورات المنطق الرياضي، برد المنطق إلى حساب القضايا بنزع حصته الأكثر جدة و الأكثر غنى، فتجنشتاين يعود في النهاية إلى مرحلة بولية للمنطق إن صح هذا التعبير ولكي نفهم هذا الرد الذي قام به فتجنشتاين في الرسالة يجب العودة إلى تصور فريجه و تصور راسل للتسوير. فهم يتفقون و فتجنشتاين في نقطة ألا وهي:

" إِنَّ قِيَمَ الـمُتَغَيِّرَاتِ مَضْبُوطَةٌ. وَ نَضْبِطُهَا بِوَصْفِ القَضَايَا التِي حُجَجُهَا يُمَثِّلُهَا الـمُتَغَيِّرُ.[1]

من المتعارف عليه أنه عند فتجنشتاين توجد هناك صلة داخلية بين الدالة وبين مجال المعنى، وهذه الفكرة هي تتمة لتصور فريجه الذي يعتبر التصور غير مشبع، والتي نجدها غير مصرحة بها بصراحة عند راسل:

قِيَمُ الدَّالَةِ تَفْتَرِضُهَا الدَالَةُ[...]. مَا هُوَ ضَرُورِي هُوَ أَنْ تُعْطَى مُجْمَلُ القِيَمِ مَفْهُومِياً، مِنْ قَبِيلِ، أَنَّهُ فِي صَدَدِ أَيِ شَيءٍ مُعَيَّنٍ سَنَجِدُ عَلَى الأَقَلِّ بِطَرِيقَةٍ نَظَرِيَةٍ، إِذَا كَانَ هَذَا الشَّيْءُ أَمْ لَمْ يَكُنْ حُجَةً لِلدَالَةِ. السِيَاقُ يَكْشِفُ أَنَّ القِيَمَ التِي يَتَحَدَثُ عَنْهَا راسل هُنَا هِيَ مُجْمَلُ القَضَايَا الصَادِقَةُ أَو الكَاذِبَةُ التِي يُمْكِنُ أَنْ نُشَكِلَهَا إِنْطَلَاقًا مِنَ الدَالَةِ.[2]

كما يتفق كلهم على عدم المماثلة بين مجال معنى الدالة بمجال الصدق، فإذا كان ممكنا أن ندرك معنى تا س بدون أن نعلم أن الموضوع أ يدخل في تا، لا يمكننا أن نفهم تا س بدون العلم ما إذا كانت تا يمكن أو لا يمكن أن يتم إرضائها بـ أ.

انطلاقا من هذا التوافق يمكننا الكشف عما يتمايز به فتجنشتاين عن أساتذته. فالقول بأن طراز وصف أعضاء التعبير الذي بين قوسين ليس جوهرياً، يعني أن القيم المخصصة

---

[1] - *Tractatus*, 5.501

[2] - Bertrand Russell, *principia Mathematica*, Ibid, Pages 273-274.

بالدالة القضوية هي بحق قابلة لأن تدرك ماصدقيا. وهذه النقطة تطرح صعوبة ألا وهي : ما ذا يحدث في حال أين تكون قيم تا س هي لانهائية العدد؟ فلا أي عَدٍ هو بممكن و لأجل صيانة أن طراز وصف المتغير هو ضروري منطقيا، يجب إذن: إما ان نقتصر على حالة أين تكون فيها حجج الدالة متناهية وإما الرضى بإمكانية إدراك المجموع اللانهائي ماصدقيا. و لا أي واحدة من هذه البدائل تبدو من الوهلة أنها مرضية.

وهذه الصعوبة لا تطرح لدى كل من فريجه وراسل لأن كليهما يعترف بوجود فرق جوهري بين المعطى المفهومي والمعطى الماصدقي لمجموعة من القضايا. و الخاصية الأساسية (الجوهرية) للوصف الدالي هو بالضبط ما يسمح بمعالجة المجموعات اللانهائية. فيقول راسل:

" الدَالَةُ يُمْكِنُ أَنْ تُدْرَكَ بِدُونِ أَنْ يَكُونَ مِنَ الضَرُورِيِ إِدْرَاكُ حُجَجِهَا عَلَى إِنْفِصَالٍ وَ عَلَى إِنْفِرَادٍ، إِذْ لَمْ يَكُنْ الأَمْرُ كذَلِكَ فَإِنَّهُ وَ لَا أَيَةُ دَالَةٍ يُمْكِنُ أَنْ تُدْرَكَ، لِأَنَ عَدَدَ قِيَمِ (الصادقة أو الكاذبة) الدَالَةِ هُوَ بِالضَرُورَةِ لَامُتَنَاهٍ، وَ أَنَّ لَدَيْهَا بِالضَرُورَةِ حُجَجًا مُمْكِنَةً وَ التِي لَيْسَ لَنَا بِهَا مَعْرِفَةٌ مُبَاشِرَةٌ."[1]

ولقد طور فريجه نفس النمط من الحجة[2]. وهذا ما دعا فتجنشتاين إلى القول :

"إِنَّ قِيَمَ الـمُتَغَيِّرَاتِ مَضْبُوطَةٌ. وَ ضَبْطُهَا يَتِّمُ بِوَصْفِ القَضَايَا التِي حُجَجُهَا يُمَثِلُهَا الـمُتَغَيِّرُ.

وَأَنَّ طِرَازَ وَصْفِ أَعْضَاءِ التَّعْبِيرِ الّذِي بَيْنَ الأَقْوَاسِ غَيْرُ جَوْهَرِيٍ."[3]

بمقدورنا الآن أن نفهم ما يعلنه فتجنشتاين في 5.521:

---

[1] - *Ibidem*.

[2] - Cf. *Compte rendu de Philosophie der Arithmetik de E. Husserl*, in Frege, (G), écrits logiques et philosophiques, traduction par Claude Imbert, Paris, Seuil, 1971. Page 154.

[3] - *Tractatus*, 5 .501.

أَفْصِلُ التَصَوُّرَ ***كل*** عَنْ دَالَةِ الصِّدْقِ

فْرِيجُه وَراسل أَدْخَلَا التَعْمِيمَ بِالتَضَامِ مَعَ الحَاصِلِ أَوْ الخُلَاصَةِ المَنْطِقِيَةِ. وَعِنْدَهَا أَصْبَحَ صَعْباً فَهْمُ القَضَايَا :

"(E س) . تا س" و " (س) . تا س" اللَّتَانِ تَتَضَمَنَانِ الفِكْرَتَيْنِ.[1]

يجب أن نتبين من هذه الفقرة نقدين، الأول وهو الأساسي فوجه بلا تمييز لكلا من فريجه و راسل، أما الثاني فموجه على وجه الحصر إلى راسل:

لنبدأ بشرح الاعتراض الأول. إن تحديد شروط صدق قضية من الصورة « ∀س تا س» أو « E س تا س » تُنفَّذُ عند كل من راسل و فريجه بهذه الكيفية:

«∀ س تا س » هي صادقة إذا وفقط إذا كانت كل حجج تا كلها صادقة .

«E س تا س » هي صادقة إذا وفقط إذا كان على الأقل واحدة من بين كل حجج تا صادقة.

عند كلا المنطقيين فإنطلاقا من قيم صدق القضايا التي تنتمي الى مجموعة الحجج L'ensemble des arguments (مجموعة الحلات، كما قلنا ذلك مع الدوال القضوية) تُحَدَّدُ قيم صدق القضايا العامة. فالأسوار تُعْرَضُ في هذه الرؤية كدوال ترتبط بمجموع محدد {ص،ك}^{أ} (أين يكون أ قابل للعد)، و القيمتين ص و ك تمثل قيم الصدق الممكنة لمختلف القضايا التي هي حجج لـ تاس. وبتعبير آخر فالأسوار تم المماثلة بينها وبين دوال الصدق. ∀س تاس هي الدالة التي تعطي الصدق فقط للمجموعة، التي لها الكم أ، {ص،ص،...}؛ E س تاس هي دالة التي تعطي الكذب فقط للمجموع {ك،ك،...}، كما تبين لنا فحسب فريجه و

[1] - *Tractatus*, 5.521 .

راسل فالميزة التي يمتاز بها الوصف المفهومي هو القدرة على معالجة المجموعات اللانهائية من القضايا. هذا التمييز الذي هو من وجهة نظر منطقية أساسي إلّا أنه ساق المنطقيين إلى رفض كل نظرية توحيدية لدوال الصدق: لأنه إذا كانت الأسوار هي قابلة لان تأخذ عددا لانهائياً من الحجج، فهي إذن تختلف تمام الاختلاف عن الروابط القضوية وبعض الدوال المنتهية. وإرادة صيانة الاختلاف الجوهري بين ما هو نهائي وما هو لانهائي تفسر لماذا عند فريجه وراسل الأسوار يتم إدخالها بعد الروابط القضوية بوصفها ثوابت منطقية جديدة. و عكس ذلك، فرفض منح هذا الاختلاف أية أهمية منطقية يقود طبيعيا فتجنشتاين إلى طرح فكرة أنه يوجد عدة أنماط من دوال الصدق. فالإجراء ن(ع)، الذي انطلاقا منه يصبح ممكناً تأليف أية دالة صدق، ويمكن أن تأخذ عنده بلا تمييز عددا نهائيا أو لا نهائياً من الحجج.

يمكن أن نعرض الأمور بهذه الطريقة، عند أستاذة فتجنشتاين، فالتعميم تدخل مرتين: أولا بالوصف الدالي لمجموع القضايا وثانيا بإدخال دالة صدق جديدة قادرة على معالجة المجموعات اللانهائية. أما عند مؤلف الرسالة، فالتعميم لا يُدْخَلُ إلّا مرة واحدة: وهذا بالطريقة التي نخصص بها قيم المتغير. وعليه فينبغي فهم الشذرة 5.521: "أفصل التصور ***كل*** عن دالة الصدق". فما يختص به التعميم ليس إدخال دالة صدق محددة، ولكن تخصيص قيم ع بمساعدة الدالة القضوية:

"تَنْقِيطُ العَامِ يَدْخُلُ بِوَصْفِهِ حُجَةً" (الرسالة 5.523)، وإرادة فصل التصور ***كل*** التي لدوال الصدق تتجسد في عرض الرسالة. فحدوث أن نفس الإجراء ن(ع) يظهر في 5.51 و5. 52يبين أن ليس حضور الأسوار هو ما يميز حساب المحمولات.

و النقد الأساسي الموجه من طرف فتجنشتاين الى كل من راسل وفريجه هو أن الأسوار ليست بمفاهيم منطقية أولية. في 5.521 فتجنشتاين يذهب إلى أكثر من ذلك فيبدو و كأنه يقول لأساتذته أنه يخلطون بين التعميم الصوري و التعميم المادي. فهو يكتب:

فريجه وراسل أدخلا التعميم بضمه مع الحاصل أو الخلاصة المنطقية. وعندها أصبح صعبا فهم القضايا: "(E س) . تا س" و " (س) . تا س" اللتان تتضمنان الفكرتين.[1]

فتجنشتاين يبدو وكأنه يومئ إلى أن فريجه و راسل لم يفهما الفرق الموجود بين مجال المعنى (تحديد مجموع الحجج الممكنة للدالة) وبين مجال الصدق (مجموع الحجج التي تجعل الدالة صادقة) لدالة قضوية، فهم أرادوا أن يختزلوا الأول في الثاني.

ولكن هذا النقد من حيث هو موجه لفريجه هو غير جائز بالمرة، فمؤلف "الاديوغرافيا" يميز بإحكام بين التعميم المادي و التعميم الصوري، حتى وإن كان يدخل السور بوصفه ثابتا منطقيا جديدا فهو لا يخلط العملية التي تقوم على تخصيص الحجج الممكنة للتصور Concept مع تحديد إحالة القضية العامة . من الصحيح أن راسل يصح عليه هذا النقد. ولكن يجب التنبيه هنا إلى أننا قمنا حتى الآن هو كما لو أن فريجه وراسل و فتجنشتاين يعتبران أن مع الدوال القضوية يعطى لنا مجال الدلالة. والحال أن هذه النقطة في واقع الأمر غير بينة عند راسل؛ لأنه يَرُدُ في بعض الأحيان مجال دلالة دالة قضوية إلى ماصدق دالة أخرى. ولقد أشرنا إلى أن هذا اللبس نابع في أصله من نظرية الأنماط. وهذا النقص في الوضوح هو علة الحجة التي يقدمها راسل فيما بعد ، والتي تم نقدها هنا من طرف فتجنشتاين، والفكرة يلخصها رامزي (Frank Plumpton Ramsey) هي على هذا النحو: حتى ولو كان بمقدوري أن يكون لدي كشف عن كل الأشياء الموجودة في العالم 'أ'،'ب' ... 'ز'، ' لكل س، فإن تا س لن تكون عندها مكافئة لـ ' تا أ. تا ب . .... تا ز ' ، ولكنها ستكافئ 'تا أ' . تا ب . تا ز و أ، ب، ...ز هي كل الأشياء.[2]

و بطريقة أكثر صورية بالنسبة الى راسل لدينا:

---

[1] - Tractatus, .5 521.

[2] - F. P. Ramsey, *Foundations. Essays in Philosophy, Logics, Mathematics and Economics*, D. H. Mellor éd. Londres: Routledge, 1978, Pages 56-57.

∀س تا س = تا أ ∧ تا ب ∧ .... تا ز ∧ E س(س≠ أ ∧ س≠ ب ∧ ... س≠ ز ∧ (تاس ∨ ~تاس))

وليس:

∀س تا س = تا أ ∧ تاب∧ ... تا ز.

يمكن أن نعتقد أن هذه الحجة تهدف إلى تمييز الوصف القابل للعد الذي يختص بالحالات المنتهية و الوصف المفهومي القابل للاستخدام على المجموعات المنتهية كما على المجموعات الغير منتهية. وهذا سيؤدي إلى اقتراف خطأ فادح: لأن راسل لا يضع هنا أي قسر بالنسبة إلى عدد كل الأشياء وإنما يؤيد فقط أن و لأجل تحديد أن مجموعة Ensemble من القضايا مهما كان عددها تؤلف مجمل حجج دالة قضوية، فيجب أن يكون القول" لا توجد حجج لـ تا أخرى غير تلك التي تنتمي الى المجموعة" قولا صادقا. و بتعبير آخر فوفق راسل فإن تحديد مجمل حجج الدالة ليس يعطى مع الدالة : وهو شرط إضافي يعبر عنه بقضية عامة هي:

(« ~ Eس(س≠ أ ∧ س≠ ب∧ ... ∧س≠ ز ∧ (تاس ∨ ~ تاس))») ينبغي أن تكون مشبعة. إن المماثلة بين مجال دلالة الدالة القضوية تا س بماصدق دالة أخرى (الدالة (تاس ∨ ~ تاس) يمثل لب الحجة التي يقدمها راسل. و لهذا رد فتجنشتاين في 5.524:

"إِذَّا كَانَتْ الأَشْيَاءُ مُعْطَاةً، فَإِنَّهُ تُعْطَى لَنَا مَعَهَا ***كل*** الأَشْيَاء.

إِذَّا كَانَتِ القَضَايَا الأَوَلِيَةُ مُعْطَاةً، إِذَنْ تُعْطَى مَعَهَا***كل*** القَضَايَا الأَوَلِيَةُ."[1]

و لنلخص كل ذلك، فالتأكيد الأساسي الذي ينص على أنه ينبغي فصل التصور ***كل*** عن دالة الصدق يشكل نقدا لإدخال فكرة أولية جديدة عند كل من فريجه وراسل و التي هي فكرة

[1] - *Tractatus*, 5. 524.

السور، ولا أي شيء في هذا المفهوم يبرر عند فتجنشتاين التمييز بين الدالة ذات العدد النهائي و الدالة ذات العدد اللامتناهي من الحجج.

الفصل الرابع:

التحليل عند فتجنشتاين و علاقته بالمنطق

- أولا/ الممارسة التحليلية في " المذكرات التي أملاها فتجنشتاين على جورج إدوارد مور".
- ثانيا/ التحليل في الدفاتر وفكرة استقلال المنطق.
- ثالثا/ التحليل في الرسالة المنطقية-الفلسفية.
- رابعا/ ملاحظات نقدية من خلال مؤلفات المرحلة الانتقالية.

- تمهيد الفصل الرابع:

سنقوم في هذا الفصل بمحاولة سبر أغوار الممارسة التحليلية عند فتجنشتاين في بعض مواطنها مبتدئين بنص: "الملاحظات التي أملاها فتجنشتاين على مور" في أفريل 1914هو من النصوص المتقدمة لفتجنشتاين و الذي لم يحظى بكثير من الاهتمام عند الباحثين المهتمين بفلسفة فتجنشتاين الأولى كما تجد أحسن تعبير لها في الرسالة المنطقية- الفلسفية، وفي هذا النص ما يهمنا نحن هو مفهوم التحليل أين سنحاول وضع بعض الضوء عليه وخاصة العلاقة بينه وبين تصور فتجنشتاين للمنطق كما سنحاول بالموازاة مع ذلك أن نكشف عن الغاية من هذه الممارسة التحليلية، وسنعقبه بمبحث آخر يعالج مفهوم التحليل من خلال "دفاتر 1914-1916" في علاقته مع فكرتين أساسيتين ألا وهما نقد النزعة النفسية وفكرة استقلال المنطق، في محاولة للإجابة على السؤال هل يمكن أن نصل الى تخم التحليل أم التراجع إلى مالانهاية مآله؟ و كما سنحاول كذلك في المبحث الثالث كذلك الإجابة عن السؤال ما المقصود بأن هناك تحليل واحد تام للقضية؟ في الرسالة المنطقية الفلسفية وهل هناك تواصلا في هذه الممارسة التحليلية في هذه الفترة؟.

- المبحث الأول: التحليل في "الملاحظات التي أملاها فتجنشتاين على جورج إدوارد مور":

منذ "الملاحظات التي أملاها فتجنشتاين على مور" في أفريل 1914 بدأت تظهر بوادر فكرة عن التحليل وعلى الرغم من أن الممارسة التحليلية في هذه المرحلة يعوزها الإطار النظري الذي هو كفيل أن يضمن لها مشروعيتها، إلا أنه يصلح كأرضية تاريخية لعرض مفهوم التحليل عند لودفيغ فتجنشتاين وعلاقته بتصوره للمنطق كما سيتبين لنا أنها علاقة وطيدة و النص الأكثر تصريحا عن هذا المفهوم في هذه المرحلة هو:

"إِذَا كَانَ عِنْدَنَا قَضِيَةٌ غَيْرُ قَابِلَةٍ لِلتَحْلِيلِ وَ التِي يَدْخُلُ فِيهَا أَسْمَاءٌ وَ عَلَاقَاتٌ(وَ القَضِيَةُ الغَيْرُ القَابِلَةِ لِلتَحْلِيلِ=قَضِيَةُ لَا تَحْتَوِي إِلَّا عَلَى رُمُوزٍ أَسَاسِيَةٍ= رُمُوزٌ غَيْرُ قَابِلَةٍ لِلتَّعْرِيفِ) فَعِنْدَهَا يُمْكِنُنَا دَائِمًا أَنْ نُشَكِّلَ اِنْطِلَاقًا مِنْهَا قَضِيَةً مِنَ الصُورَةِ (Eس،ص،ع). س ع ص و التِي لَا تَحْتَوِي لَا عَلَى أَسْمَاءٍ مُحَدَّدَةٍ وَ لَا عَلَى عَلَاقَةٍ، فَهِيَ غَيْرُ قَابِلَةٍ لِلتَحْلِيلِ."[1]

إن فتجنشتاين يصوغ هنا فكرة تفيد أن التحليل يستند أساسا على تعريفات الرموز قي القضية كما أنه في الصفحات التي تلي يضيف أن :

"الوَاقِعَةُ أ ع ب" وَ " الوَاقِعَةُ ~أ ع ب" هِيَ رُمُوزٌ نَاقِصَةٌ، وَالتِي يَنْبَغِي تَحْلِيلُهَا"[2]، قد يبدو أن هذا القول مناقضا لسابقه ففتجنشتاين في هذا النص كما لاحظ "جيروم ساكر" (Jérôme Sakur) ففتجنشتاين يأخذ عن راسل مفهوم الرمز الناقص[3] ويرى أن هذا يستتبع الأخذ بمفهوم التحليل الذي رُسِمَتْ معالمه في مقال راسل "في التعيين" والذي يمكن تلخيصه أنه بحث عن اكتشاف الكتابة الملائمة للقضية التي تحمل هذا النوع من الرموز.

ولكن هاتين الفقرتين لا تشكلان ولا يمكن أن تشكل مذهبا خاصا متناسقا للتحليل، فهذه الفقرات إنما تدل على أن فتجنشتاين في أول أمره كان يأخذ التحليل كبديهية إن صح هذا التعبير، وهذا ما يدعو إلى القول أنه يتبع راسل في تصميمه لمفهوم التحليل، ولكن هذا التتبع تتبع في المنهج وليس في الغاية فهو يروم شيئا آخر غير الذي قصده راسل[4]، و لنذكر هذا

---

[1] - *Notes dictées à G.E.Moore, en Norvège, avril 1914*, in carnets 1914-1916, traduction et introduction de G.G.Granger, tel Gallimard, 2005. Page 202.

[2] - Ibid. Page 203.

[3] - يعرف راسل الرموز الناقصة كالآتي" نقصد بالرمز الناقص رمزا ليس له أي معنى إذا أخذناه معزولا، والذي لا يعرف إلا في بعض السياقات" أنظر:

-Principia mathematica, in écrits de logique philosophique, Ibid. page 309.

[4] - Jérôme Sakur, *formes et faits, analyse et théorie de la connaissance dans l'atomisme logique*, librairie philosophique de J. Vrin, 2005.Page 43.

النص الذي رغم طوله إلى أنه يعرض مثالا عن المشكل الفلسفي و يضع له فتجنشتاين حله التحليلي:

"خُذْ مَثَلًا القَضِيَتَيْنِ (1) " مَا لَهُ قِيمَةٌ رَمْزِيَةٌ هُنَا هُوَ شَيْءٌ"، (2) " مَا لَهُ قِيمَةٌ رَمْزِيَةٌ هُنَا هُوَ وَاقِعَةٌ عَلَائِقِيَةٌ" (=عَلَاقَة). هَاتَينِ الَقَضِيَتَيْنِ عِبَارَتَيْنِ عَنْ لَا-مَعْنَى لِلسَبَبَيْنِ الآتِيَيْنِ: (أ) لِأَنَهَا تَذْكُرُ "شَيْء" وَ "عَلَاقَة"؛ (ب) وَلِأَنَهَا تَذْكُرُهُمَا فِي قَضِيَتَيْنِ مِنْ نَفْسِ الصُورَةِ. فَالقَضِيَتَيْنِ يَجِبُ أَنْ يُعَبَرَ عَنْهُمَا فِي صُورَتَيْنِ مُخْتَلِفَتَيْنِ تَمَامًا، فَإِذَا حَلَّلْنَاهَا كَمَا يَنْبَغِي، فَلَا الكَلِمَةُ "شَيْء" وَلَا الكَلِمَةُ "عَلَاقَة" يَنْبَغِي أَنْ تَتَدَخَلَ.

وَ الآن سَنَرَى كَيْفَ تُحَلَّلُ بِطَرِيقَةٍ لَائِقَةٍ القَضَايَا التِي تَظْهَرُ فِيهَا الكَلِمَاتُ "شَيْء"، "عَلَاقَة"...الخ.

ولتكن ϕ س. ينبغي أن نشرح دلالة التعبير: " في " ϕ س" هناك شيء له قيمة رمزية" التحليل هو كالآتي:

1_ (Eص).ص لَهَا قِيمَةٌ رَمْزِيَةٌ. ص="س"."ϕ س".

("س" هو إسم "ص": "ϕ س" = ("ϕ" هي على يمين "س") وتقول ϕ س). [1]

وهذا ما يريد أن يعبر عنه فتجنشتاين في الرسالة بواسطة مفهوم " التصور الصوري": فمن العبث أن نقول عن شيء[2] ما أنه شيء أو أنه علاقة، فهذا لا يمكن قوله لأن "شيء" مثلا،

---

[1]- *Notes dictées à G.E.Moore*, ibid., page 200 .

[2] - إن مفهوم الشيء في الرسالة المنطقية الفلسفية إشكالي جداً، فأول ظهور لهذا المفهوم هو في الفقرة 2.01 أين يقوم فتجنشتاين بتعريف "حالة الأشياء" فيقول:" حالة الأشياء هي تضام موضوعات (كيانات، أشياء)" ففي هذه الفقرة يكافئ فتجنشتاين الشيء بالموضوع و بالكيان، وكما أنه يمكن أن نخلص إلى هذه النتيجة كذلك بالاستناد إلى نظرية الرسم المنطقي يمكن القول أن ما يطابق الشيء في اللغة هي الأسماء فالأشياء وفق هذه النظرية تنتمي إلى العالم و في ترتيبها تشكل حالة الأشياء و التي هي كذلك في ترتيبها تشكل الواقعة إلا أنه حتى هذه النظرية تكافئ بين المفهومين لأنه وكما ذكرنا فما يطابق القضية في الواقع هو حالات الأشياء و ما يطابق مكونات القضية هي الأشياء ولكننا رأينا أن هذه العلاقة التمثيلية تتقوم على كون القضية واقعة كما يقر بذلك في الشذرة 2.141 أين يقول: "القضية واقعة" فهذا يعني أن الموضوع في القضية هو الشيء ولكن وفي حوار مع أعضاء حلقة فينا في تاريخ 18 ديسمبر 1929 يشرح فتجنشتاين مسألة الشيء في

ليس بتصور مادي قابل لأن يميز خواص الشيء. ولكنه يحدد فقط الرمز[1]و بتعبير "جيروم ساكر" فمن عدم التناسق القول عن شيء ما على أنه شيء: فالشيئية هي أمارة الرمز. وعليه فلا يمكن أن نقول عن شيء objetما أنه شيء فهذا يظهر من استعمال الرمز الذي نعمده ليعين الشيء . هذا المنحى أساسي في الرسالة. فهي أُلْمِحَ إليها في هذا النص المتقدم رغم أن فتجنشتاين لا يستعمل مصطلح التصور الصوري، ولكنه يستخدم مصطلح "صورة خاصة للتحليل" وهذا المصطلح قريب من تحليل راسل للتوصيفات المحددة[2]. وفي نفس الوقت هناك اختلاف حاسم، فالتحليل عند راسل يعني أولا وقبل كل شيء الكشف عن المكونات الحقيقية للقضية، وليس كما هو الحال هنا عند فتجنشتاين،و الذي وفقه التحليل هو إظهار أن الكلمة هي خالية من المعنى. فعندما أحلل توصيفا محددا، فهذا لا يؤدي بالقول أن التصور

الرسالة المنطقية الفلسفية فيقول: "عندما يتحدث فريجه ورسل عن الأشياء، فهم يضعون دائماً في الحسبان أن اللغة تعبر عن موصوف كلأجسام مثل الكرسي والطاولة. التصور الكامل للأشياء مرهون إذن بشدة بالصورة موضوع ومحمول للعبارات. من الواضح أنه أين ليس ثمة الصورة موضوع محمول فمن المستحيل الحديث عن الشيء بهذا المعنى." (Manifeste du Cercle de Vienne et autres écrits, Paris, PUF, 1985, p. 237.) ؟؟؟ . ونزيد إلى ذلك أن المكونات التي نصل إليها في آخر التحليل يمكن أن تسمى بالبسائط سواء في اللغة أو في العالم و مما تجدر الإشارة إليه هو أن العالم لا يمكن بوصفه بذكر كل الأشياء و إنما بذكر كل حالات الأشياء، وكما أن الشيء هو تصور زائف (pseudo-concept) فالقول بأن "س شيء" هو قول زائف لا يراد به أي شيء أنظر الفقرة 4. 1272، وكما يرى راسل في مقدمته للرسالة فنحن لا يمكن أن نقول أن " هناك ثلاثة أشياء في العالم" أو " هناك ما لانهاية من الأشياء في العالم" لأن الأشياء لا يمكن أن تعين إلا في نوع العلاقة بخاصية محددة. فنحن يمكن أن نقول " هناك أكثر من ثلاثة أشياء الذين هم بشر" أو " هناك أكثر من ثلاث أشياء حمراء"، لأنه وفي هذه الأمثلة الأخيرة فكلمة "شيء" يمكن تعويضها بمتغير في لغة المنطق، ففي حالة المثال الأول سنكتب "س إنسان" أما في المثال الثاني سنكتب " س أحمر" ، ولكن عندما نقول أن "هناك أكثر من ثلاثة أشياء" فهذا مما لا يمكن ان يعوض بمتغير وتكون بذلك القضية خالية من أية دلالة. فالشيء مصادرة تفرضه علينا اللغة في تحليلها كما تفرض علينا كذلك وجود الوقائع الأولية. وعدم تقديم مثال واحد على الشيء ومن ثمة على حالة الأشياء والقضية الأولية هو ما دفع فتجنشتاين إلى التحفظ عنها في فلسفته المتأخرة. كما تجدر الإشارة هنا الى التفرقة التي يقيمها فتجنشتاين بين مفهومي التصور الصوري و التصور المادي : إن مجموع الحجج الممكنة للدالة القضوية(مجمل الترتيبات الممكنة للمكون" لها في الرسالة علاقة داخلية مع الدالة القضوية(مع المكون). من هذا ينتج مباشرة التأكيد على أن " أ هو حجة ممكنة للدلة د س"، هي بالنسبة لفتجنشتاين قضية-زائفة أو بتعبير آخر، أن " هو شيئ" ليس بتصور مادي، و لكن هو تصور صوري. فهو يكتب:" أن شيئا يندرج تحت تصور صوري بوصفه أحد أشيائه لا يمكن التعبير عنه عن طريق قضية. ولكن هذا يظهر في علامة الشيء ذاتها. (الإسم يظهر أنه يعين الشيء، و الرقم يظهر أنه يعين عدداً، ...الخ.) فالتصورات الصورية لا يمكنها كما هو الحال في تصورات الأعلام أن تُمَثَّلَ بواسطة دالة." . 1272 4. فيمكن أن نميز مثلا الشيء أ عن أحد خاصياته؛ ولكننا لا يمكن أن نفصل أ من إمكانيته في الحيازة على خواص ؛ أن أ له إمكانية أن يتمم تصورا من الدرجة الأولى ليس نابع من صدق القضية " أ هو شيء" ." " إمكان أن يكون حجة لـ د".... ليست بتصورات مادية، ولكن هي تصورات صورية، والتي يعبر عنها عن طريق المتغير "س".

[1] - Jérôme Sakur, *formes et faits, analyse et théorie de la connaissance dans l'atomisme logique*, *Ibid.* page 45.

[2] - *Ibidem*.

الـمُعَيِّن " شيئ ما" و الذي تم تعويضه هو خال من المعنى، وإنما يعني فقط إظهار أنه يوجد طريقة أكثر صرامة وأكثر صحة للتعبير. ولكن هذا ليس هو هدف التحليل كما يعرضه علينا فتجنشتاين، فما الفائدة من الانتقال من القول أن في ""ϕ س" شيء ما له قيمة رمزية". إلى القول (Eص. ص له قيمة رمزية. ص= "س". "ϕ س"؟ يتعلق الأمر هنا بإختفاء الخاصية "هو شيء"، وتم تعويضها بالصورة (E_)._. فالتحليل في أحد أوجهه موصول بمحتوى خاص:

فالمنهج قريب من اختزال التوصيفات المحددة التي في مقال "في التعيين". ولكن تم الدفع بها إلى وجهة أخرى. فراسل لا يزعم أنه يشرح معنى العلاقات أو التصورات التي تحتويها القضية التي هو بصدد تحليلها. فنحن معه لا نتعرف على ما يعنيه بالضبط " ملك فرنسا" عندما نحدد الصورة الحقة للعبارة "ملك فرنسا أصلع". ولكنه بإستخلاصه للبنية المنطقية للقضية يضح أن " ملك فرنسا" ليس موضوعاً للقضية[1] .

فهنا وكما رأينا ذلك ففتجنشتاين يظهر هشاشة تصور "الشيء" بعرض ترجمة لبعض القضايا التي تحتوي مثل هذا التصور. فالتشابه مع الرسالة المنطقية الفلسفية يتجلى:

"ثَمَةَ أَيْنَ هُنَاكَ اِسْتِعْمَالٌ صَحِيحٌ لِلْكَلِمَاتِ "شيء" ("شيء"-"كيان"). فَهُوَ مُعَبَّرٌ عَنْهُ فِي الإِدْيُوغْرَافِيَا بِاِسْمِ الـمُتَغَيِّرِ. مَثَلًا فِي القَضِيَةِ " هُنَاكَ شَيْئَيْنِ واللذَانِ..." بـ"(E س،ع)...".[2]

ويرى فتجنشتاين في ما يلي من النص أن غير ذلك من الاستعمال الذي اقترحه يفضي إلى اللا-معنى.

---

[1]- Jérôme Sakur, *formes et faits, analyse et théorie de la connaissance dans l'atomisme logique*, *Ibid.*46.

[2] - *Tractatus*, 4 .1272.

ولكن في "المذكرات التي أملاها فتجنشتاين على مور"، مازال معتقدا بأن التحليل كما صاغه راسل هو كاف بأن يوضح لنا مفهوم" التصور الصوري". لأن ما يقصده فتجنشتاين في النصوص أعلاه أنه انطلاقا من اللحظة التي نكتشف فيها التحليل الأمثل لـ"ϕ س" هو شيء ما له قيمة رمزية"، أن ما نريد قوله بطريقة غير ملائمة يتمظهر في الاستعمال الصحيح للتسوير. النقطة الحاسمة هي في كون فتجنشتاين لا يطمئن بالوجه "إظهار" الذي نجده في التفرقة بين قول/إظهار التي يستعملها في الرسالة.

على الرغم من أن "المذكرات التي أملاها فتجنشتاين على مور" تصوغ هي الأخرى التميز الذي هو واضح بجلاء في الرسالة بين القول و الإظهار:

"القَضَايَا الـمَنْطِقِيَةُ تُظْهِرُ شَيْئًا مَا لِأَنَّ اللُّغَةَ التِي تُعَبَّرُ فِيهَا يـُمْكِنُهَا أَنْ تَقُولَ كُلُ مَا يـُمْكِنُ قَوْلُهُ.

هَذَا التَمْيِيزُ نَفْسُهُ بَيْنَ مَا يـُمْكِنُ أَنْ يُظْهَرَ بِاللُّغَةِ وَ مَا لَا يـُمْكِنُ أَنْ يُقَالَ، يَشْرَحُ الْصعُوبَةَ التِي نُحِسُ بِهَا فِي مَا يَخُصُ الأَنْمَاطَ، مَثَلًا فِي الاِخْتِلَافِ الذِي بَيْنَ الأَشْيَاءِ، الوَقَائِعِ، الخَوَاصِ، العَلَاقَاتِ.[1]

إن عملية التحليل تكرر هذا التمييز، فالعلامات ينبغي أن تظهر ما هو استخدامها الصحيح، وإذا لم تقم بذلك فحينها نكون نحن قد عرفنا بطريقة غير صحيحة السانتاكس الذي لها. ولكن ما تظهره العلامات يريد أن يقوله فتجنشتاين عن طريق التحليل.

هذا الوضع يجد شرحا له في فكرة التحليل كما هي مصاغة هنا وهي عملية تُجري الانتقال من الصيغة الغير الصحيحة للقضية إلى الصيغة الصحيحة لها. ولكن كلاهما لهما نفس المقام: فما تريد القضية الغير الصحيحة قوله فهي تقوله بطريقة سيئة و ما تريد أن تقوله

[1] - *Notes dictées à G.E.Moore, en norvège, avril 1914*, in (L) . Wittgenstein Carnets 1914-1916, traduction et introduction et notes de G.G.Granger, Page 198

القضية الحقة فهي تقوله بطريقة جيدة، ففي شرحه لتحليله للقضية " شيء ما له قيمة رمزية" يقول فتجنشتاين:

"عَلَى العُمُومِ، عِنْدَمَا تَكُونُ مِثْلُ هَذِهِ القَضَايَا مُحَلَّلَةً، فَالكَلِمَاتُ "شَيْء"، "وَاقِعَة"،...الخ تَخْتَفِي، بَيْنَمَا يَظْهَرُ فِي مَكَانِهَا رَمْزٌ جَدِيدٌ، مِنْ نَفْسِ الصُورَةِ مَعَ ذَلِكَ الذِي نَتَحَدَثُ عَنْهُ.

وَ مِنْ هُنَا يَتَضِحُ مُبَاشَرَةً أَنَّهُ يُمْكِنُنَا أَنْ نَحْصُلَ عَلَى قَضِيَةٍ مِنْ بَيْنِ أَنْوَاعِ القَضَايَا، اِنْطِلَاقًا مِنْ أُخْرَى عَنْ طِرِيقِ الإِبْدَالِ.[1]

التحليل في "المذكرات التي أملاها فتجنشتاين على مور" لا تقود إلى الظفر عما هو كنه القضية: وإنما تتمركز على تصحيح التعابير الخاطئة. فالتحليل هنا يلعب دورا توضيحيا كشفيا، كما هو الحال عند راسل.

فتجنشتاين في هذه المرحلة يستعمل التحليل بطريقة محدودة تتوقف على اكتشاف آليات عمل بعض التعبيرات. وفي هذا فهو سليل راسل، ولكنه يختلف معه في كونه لا يبحث عن أن يرتقي بفهمنا للمفاهيم التي يخضعها لمجهر التحليل فهو يكتفي بتحديد ما يمكننا قوله وما هو عبث البحث عن قوله فيما يخص الرموز، ولكن على الرغم من هذا التحديد السالف يستعمل التحليل. ولكن فتجنشتاين يجد نفسه في مأزق لأنه إذا كان التحليل هو من شغل المنطق (وهو من مفترضات التي تدخل ضمن التحليل لأنه يجعلنا ننتقل من صورة قضية إلى صورة أخرى). وإذا كان التحليل يقدم لنا إمكانية الولوج إلى صورة أكثر أساسية من أخرى، فإذن ينبغي أن نستنتج أن معرفتنا بالمنطق ذاتها قابلة لهذه النسبية التي تحدثنا عليها. هذا لن يحدث صدمة لبرتراند راسل والذي وفقه علم المنطق هو كباق العلوم على الرغم من عموميته. ولكن فتجنشتاين يدافع بالموازاة مع فكرته عن التحليل عن فكرة أخرى مفادها أن

[1] - *Notes dictées à G.E.Moore, en norvège, avril 1914*, Ibid. Page 201.

حقائق المنطق كما نعرفها أي التوتولوجيات، تعبر مباشرة عن بنية العالم فهو يقول في الرسالة:

كَوْنُ قَضَايَا الـمَنْطِقِ هِيَ تُوتُولُوجِيَا فَهِيَ تُظْهِرُ الخَوَاصَ الصُورِيَةَ-الـمَنْطِقِيَةَ- لِلُّغَةِ وَلِلعَالَمِ."[1]

ولهذا فالتحليل كما نجده ممارسا في "المذكرات التي أملاها فتجنشتاين على مور" يجعل من المنطق علما قابلا للتحسين، على الرغم أنه في ذلك الوقت يتصور المنطق على أنه لا يقبل أي عدم تمام فيقول:

"إِذَا أَمْكَنَ لِلْمَنْطِقِ أَنْ يَكُونَ تَامًا عِنْدَمَا نُجِيبُ عَلَى بَعْضِ الأَسْئِلَةِ، فَإِنَّهُ يَنْبَغِي أَنْ يَتِّمَ دُونَ هَذِهِ الإِجَابَاتِ."[2].

- المبحث الثاني: التحليل في الدفاتر وفكرة استقلال المنطق:

كما رأينا في المبحث السابق فإن"الملاحظات التي أملاها فتجنشتاين على مور" و الذي يعد من أوائل النصوص التي ألفها فتجنشتاين تظهر فيها بعض الاستعمالات التحليلية التي تقترب من تلك التي نجدها في الرسالة ولكن يعوزها الإطار النظري لتستوفي ما تروم تحليله، وللتنبيه فإن فتجنشتاين لا يستخدم التحليل لهدف الإقناع[3]وإنما ما يروم فتجنشتاين فعله هو الكشف عن البنية الحقيقية للقضية، ولقد استدرك فتجنشتاين هذا النقص في دفاتر1914-1916 أي تحديد المقام النظري للتحليل بغض النظر عن النتائج التي نصل إليها عن طريقه. و النقطة التي يضع فيها تقنيته في التحليل موضع شك تتوقف على الأخذ محمل

---

[1] - *Tractatus*, 6.12.

[2] - *Carnets 1914-1916,* in (L) . Wittgenstein Carnets 1914-1916, traduction et introduction et notes de G.G.Granger, page 26

[3] - Jérôme Sakur, *formes et faits, analyse et théorie de la connaissance dans l'atomisme logique*, *Ibid.* page 47

الجد فكرة إنهاء التحليل، وبتعبير آخر فكرة التحليل النهائي، ففي البدء كان يكتفي بالتحليل البسيط المرحلي.

" عِنْدَمَا نَقُولُ عَنِ قَضِيَةٍ مِنَ الصُورَةِ "أ ع ب" أَنَّ مَا تَرْمُزُ إِلَيْهِ هُوَ أَنَّ "ع" تَكُونُ بَيْنَ "أ" و "ب"، يَجِبُ أَنْ لَا نَنْسَى أَنَّ القَضِيَةَ فِي وَاقِعِ الأَمْرِ هِيَ قَابِلَةٌ لِتَحْلِيلٍ أَكْبَرْ لِأَنَّ: أ، و ع و ب لَيْسَتْ بَسِيطَةً"[1]

ولكن منذ دفاتر1914-1916 فلا وجود هناك لمنطق و لا لفلسفة مرحلية عند فتجنشتاين كما كان عليه الحال في "المذكرات التي أملاها فتجنشتاين على مور". و قد استشعر ضرورة الفصل في قضية اكتمال التحليل. ولكي يكون لمسألة التحليل معنى يضع فتجنشتاين نصب عينه اكتشاف معيارٍ (محكٍ) للبساطة، علما أن فتجنشتاين لا يستقر عند موقف قار في هذه المسألة. والأدهى والأمر أن هذه المشكلة وفقه هي من حيث هي كذلك غير قابلة للحل فيقول:

"....لِنَأْخُذْ مُشْكِلَةً مُشَابِهَةً [لِمُشْكِلَةِ هَلْ "أ خَيِّرٌ" هِيَ قَضِيَةٌ ذَاتَ بِنْيَة مَوْضُوع-مَحْمُول] وَلَكِنْ تَكُونُ أَكْثَرَ مِنْهَا بَسَاطَةً وَأَكْثَرَ أَسَاسِيَةً وَ التِي هِيَ : هَلْ نُقْطَةٌ مِنْ نِقَاطِ الـمَجَال الـمَرْئِي هِيَ شَيْءٌ بَسِيطٌ، أَيْ هَلْ هِيَ شَيْءٌ؟ حَتَى الآنَ، فَأَنَا دَائِمًا أَعْتَبِرُ أَنَّ مِثْلَ هَذِهِ الأَسْئِلَةَ هِيَ الأَسْئِلَةُ الفَلْسَفِيَةَ بِامْتِيَازٍ- وَالتِي هِيَ كَذَلِكَ بِطَرِيقَةٍ مِنَ الطُرُقِ- وَلَكِنْ مَرَةً أُخْرَى نَطْرَحُ السُؤَالَ مَا هُوَ الدَلِيلُ الذِي يَسْمَحُ لَنَا بِالفَصْلِ بِبَسَاطَةٍ فِي مَسْأَلَةٍ كَهَذِهِ ؟ أَلَيْسَ هُنَاكَ خَطَأٌ فِي وَضْعِ هَذَا السُؤَالِ لِأَنَّهُ وَ لَا شَيْءَ يَظْهَرُ لِي وَاضِحاً فِي هَذَا السُؤَالِ، يَبْدُو أَنَّهُ يُمْكِنُ أَنْ أَقُولَ وَبِكُلِ ضَمَانٍ أَنَّ هَذِهِ الأَسْئِلَةَ لَا يُمْكِنُ أَبَداً أَنْ يُحْسَمَ فِيهَا.[2]

---

[1] - *Notes dictées à G.E.Moore, en norvège, avril 1914*, in (L) . Wittgenstein Carnets 1914-1916, traduction et introduction et notes de G.G.Granger, Page 201.

[2]- *Carnets 1914-1916,* 3/9/1914. in (L) . Wittgenstein Carnets 1914-1916, traduction et introduction et notes de G.G.Granger.

تجدر الإشارة إلى أنه و منذ 1914 فتجنشتاين يرفض منح علم النفس تلك الأهمية التي يوليها راسل فحتى عندما يتوقع إمكان أن هناك تباعدا بين الصورة الظاهرة للتعبير (الصورة موضوع و حمول أو الصورة العلائقية) و الصورة الحقيقية له، فإن فتجنشتاين يرفض استدعاء أي معيار خارج-اللغة extra-linguistique يسمح بالتمييز بين الصورتين. فلا وجود هناك لأي يقين نفساني كما يؤكد فتجنشتاين أنه يستطيع أن يضمن لنا أن القضية "أ خَيِّرٌ" هي قضية تعكس صورة الواقعة التي هي بصددها. عند راسل كما رأينا مثل هذا اليقين موجود: فالمعرفة المباشرة مع "أ" و مع " س هو خير" تكفي لتثبت أن العبارة " أ خير " هي تامة التحليل. وبرفض كل استعانة بالمعيار النفسي، فإن هذا النص يقطع الصلة مع مجموع التأملات التي عند راسل.

يرى "جيروم ساكر" أنه يمكن بسهولة أن نتخيل مذهبا فلسفيا يدافع على أن بساطة النقطة التي تعطى في الصورة المرئية بوصفها بسيطة يجب أن تعتبر كمطلقة، لأن الصورة المرئية هو أساس قبلي لتجربتنا. ولكن في الدفاتر و حتى الرسالة فتجنشتاين لا يعتزم بحثا خارج المنطق و الذي يسمح لنا بأن نَبُتَ فيما إذا كان شيء ما مثل نقطة مجال الرؤية هي بالبسيطة أم لا و على الرغم من أن في هذه الظروف سانحة فمن المستحيل أن نكتشف معيارا غير-منطقي لنهاية التحليل. فتجنشتاين لا يمكن مع ذلك إلى أن يفكر على" أَنَّهُ يُوجَدُ شَيْءٌ مَا بَسِيطٌ وَغَيْرُ قَابِلٍ لِلْقِسْمَةِ، عُنْصُرٌ مِنَ الوُجُودِ، بِاخْتِصَار، شَيْءٌ"[1].

إن فتجنشتاين عنده طريقة أخرى لعرض الأمور، فهو يؤكد في عدة مرات أن كل تعبير حتى وإن كان غير محلل يحتوي في ذاته على ما هو ضروري لكي نفهمه، وانه إذن من الغير النافع تدخل حدس خارج لغوي إضافي ليحدد معناه:

[1] - *Carnets 1914-1916*, qu'il y a un quelque chose simple et indécomposable, un élément de l'être, en bref, une chose, 17/6/1915, page 123

"القَضَايَا الوَحِيدَةَ التِي يَكُونُ البَشَرُ بِحَاجَةٍ إِلَيْهَا عِنْدَهَا مَعْنَى كَمَا تُعْرَضُ ، وَلَيْسُوا بِحَاجَةٍ إِلَى اِنْتَظَارِ تَحْلِيلٍ يَأْتِي لَاحِقًا لِيَبْحَثَ لَهُمْ عَنْهُ"[1] فعلى العكس من راسل فتجنشتاين يتبنى فكرة استقاها من فريجه و التي تنص على أن المعنى ظاهر كلية في الرمز. ويتحدث كذلك في هذا السياق على التحديد التام لمعنى القضية فيقول:

"كُلُ قَضِيَةٍ لَهَا مَعْنَى، لَها مَعْنَى كَامِلٌ[...] مِنْ قَبِيلِ أَنَّ مَا لَمْ يُقَلْ بَعْدُ فِيهَا فَهُوَ بِبَسَاطَةٍ لَا يُمْكِنُ أَنْ يَنْتَمِي إِلَى مَعْنَاهَا"[2]

وأيضا :

"[...] القَضِيَةُ الغَيْر مُحَلَلَةٍ مِنَ الصُورَةِ مَوْضُوع-مَحْمُول تَعْرِضُ بِوُضُوحٍ شَيْئًا مَا مُحَدَّدٌ تَمَاماً"[3]

القول بأن معنى العبارة محدد تماما هو رفض لكل لجوء إلى المعرفة المباشرة acquaintance التي تعطي بمعزل عن الصورة الرمزية ذاتها مضمونا لعبارة والتي كانت تخلو منه.

هذا الطرح في الدفاتر للمعرفة بالمباشرة هل يستبق الأخذ بعين الاعتبار أن هناك عند راسل محاولة لعقد وفاق بين البعد النفسي و المنطقي للتحليل؟ وحتى وإن كان هذا الرفض

---

[1]- Les seules propositions dont les hommes ont besoin auront un sens telles qu'elles se présentent, et n'ont pas à attendre qu'une analyse vienne postérieurement leur en conférer un. 17/6/15 p. 123. Cf. aussi 4/9/14 : « L'identité logique du signe et du signifié consiste en ce qu'il n'est permis de reconnaître dans le signe ni plus ni moins que dans le signifié./ Si le signe et le signifié *n'étaient*, quant à la totalité de leur contenu logique, identiques, il faudrait qu'il y ait alors quelque chose de plus fondamental encore que la logique. ». in (L) . Wittgenstein Carnets 1914-1916, traduction et introduction et notes de G.G.Granger.

[2]- Carnets 1914-1916, Ibid. 16/6/15, Page. 122

[3] - Carnets 1914-1916, Ibid. 7/9/14, Page. 28.

يبدو وكأنه نابع من ريب غريزي إزاء علم النفس عموماً، فتجنشتاين يجعله مباشرة في علاقة مع مشكلة إمكانية التحليل.

إن رفض وضع وجود حدس خارج اللغة يضع في وضع حرج كما يشرح فتجنشتاين إمكانية العمل الفلسفي برمته، الذي يعني إمكان التحليل ذاته. و برفض اللجوء إلى الحدس فإننا نحرم من الوسيلة الوحيدة التي تسمح بتحديد ما إذا كانت صورة العبارة تتصادف مع صورة الوقائع. ومن ثمة. ومن هنا بالضبط. نحرم من إمكانية التمييز بين الصورة الظاهرة و الصورة الحقيقية للرمز.
ففي غالب الأحيان فتجنشتاين فبدلا من ترك مفهوم التحليل، فهو يتساءل كيف يمكن لطوره النهائي أن يحدد. لأنه لا وجود لأي معرفة مباشرة لتسمح بإيقاف هذه العملية. يتوضح أن التحليل الوحيد المتبقي هو تحليل يستمر أبداً، أي أنه تحليل لانهائي.

والصعوبة هي أن عملية التحليل في حالة كونها غير موجهة بالصورة النحوية للقضية، يظهر أنها تأسس بدورها على فكرة خارج-لغوية للبساطة؛ ولكن كيف يمكن ميز البساطة لا –لغويا بدون استدعاء حدس ما؟ نجد هنا نفس البديل: إما أن نسمح بإمكان حدس خارج-لغوي للبسيط قادر على إعطاء معنى للتحليل؛ وإما أن نقبل فكرة أن هناك دوراً عبثياً cercle vicieux لمفهوم البساطة، ومن ثمة نهجر هذا المفهوم وكذا كل مشروع التحليل الذي يسعه.

لكن السبب الأقصى الذي دفع بفتجنشتاين إلى تصور أن البسائط ينبغي أن توجد هو كون عملية التحليل تُبْقِي على بعض الصور ثابتةً. و بالخصوص حضور الأسماء أو المتغيرات في القضية. مع العلم أن الأسماء و المتغيرات لا يمكن لها في استخداماتها إلا أن تعين بسائط: "لِأَنَّ ، وَلِنَدَوِنْهُ جَيِدًا: حَتَى وَإِذْ كَانَ الِاسْمُ "ن" يَخْتَفِي فِي تَحْلِيلٍ مَدْفُوعٍ بِهِ إِلَى حَدٍ بَعِيدٍ، فَهُوَ يُشِيرُ عَلَى الرَغْمِ مِنْ ذَلِكَ عَلَى شَيْءٍ مُشْتَرَكٍ"[1]، وبشيء مشترك يقصد فتجنشتاين

[1] - Carnets 1914-1916, Ibid.14/6/1915, Page 119.

هنا كون أنه وإذا استخدمت اسما ما فهذا يعنى ضمنيا أنني أستخدمه لكي أميزه عن أسماء أخرى. أو أكثر من ذلك أي لكي أعيد استخدامه فيما يلي. وعليه فإن الاسم "ن" في كل الأحوال ينبغي أن يحوز على إحالة قارة و مشتركة في كل استعمالاته، الذي هو في العمق تماما ما نطلبه من اسم لبسيط أقصى. البسيط الأقصى للتحليل يبدو أنه دائم الإفلات(لأننا ينقصنا معيار خارج-منطقي للبساطة) و هو في نفس الوقت مُفْتَرَضٌ دائما (لأننا نستعمل الأسماء دائما و التي تتصرف على أنها أسماء بسائط). إذا كان في بعض الأحيان أن فتجنشتاين يتصور طريقة سريعة المفعول:"البَسِيطُ الذِي نَحُوزُهُ هُوَ: البَسِيطُ الذِي نَعْرِفُهُ.- الأَكْثَرُ بَسَاطَةً الذِي يُمْكِنُ أَنْ يَبْلُغَهُ تَحْلِيلُنَا- فَهُوَ لَا يَحْتَاجُ إِلَى الظُّهُورِ إِلَّا كَنَمُوذَجٍ بَدْئِي، أَوْ كَمُتَغَيِرٍ، فِي قَضَايَانَا – هُوَ ذَا ذَلِكَ البَسِيُط الذِي نَهْدِفُ إِلَيْهِ وَ نَبْحَثُ عَنْهُ".[1]

التحليل الكامل يصبح عندئذ مسألة منظور (مسألة نظر): فالبسيط هو ما تم استخدامه بوصفه بسيطاً في القضية. ولكن هذا الحل لا يمكن أن يكون حلا نهائيا لأن أسئلة البساطة القصوى ومسألة التحليل الكامل هي أسئلة واقعية والتي حلها لا ينبغي أن يكون مرهونا بوجهة النظر التي يتموقع فيها الناظر. فيمكن أن أقول أن: البسيط المطلق يقال بالنسبة لمنظور ما.

في الحقيقة فمنشأ الصعوبات التي تتعلق بالتحليل الكامل هو من القول بأن المنطق مستقل كما نجد ذلك جليا في الفاتر، وتم الاحتفاظ بوجهة النظر هذه في الرسالة كما هي فيقول في الدفاتر والرسالة " يَنْبَغِي عَلَى المَنْطِقِ أَنْ يَعْتَنِي بِذَاتِهِ[2]، إنه و بعد ذلك بأسبوعين منذ إعلانه لذلك أدرك فتجنشتاين أن هناك علاقة وظيفة الفلسفة و وظيفة التحليل[3]: كيف يمكننا أن نوفق بين مهمة الفلسفة وبين كون أن على المنطق أن يعتني بذاته؟

---

[1] - Carnets 1914-1916, Ibid.11/5/1915 Page 98.

[2]- Cf, (les Carnet : 22/8/1914, et le Tractatus : 5 .473).

[3] - Carnets 1914-1916, Ibid., 3/9/1914, page 24-25

نفهم جيدا هنا ارتباك فتجنشتاين عندما يكون في لب الممارسة التي يعتمدها راسل في التحليل: في آخر طبعة لتصور التحليل عند راسل، فالمنطق و الفلسفة هما موصولين بطريقة لا فكاك فيها من جهة فالفلسفة تبرر المنطق بمناقشة اللامعرفات ، ومن جهة أخرى فسلاليم البناء المنطقي تُعَزِزُ حدوس الفلسفة وذلك بأن يقدم المنطق الوسائل للفلسفة ليتم التحقق بها من صحة المقدمات (المنطلقات) التي تتوصل إليها. و من هذا المنظور فإذا كان المنطق قادراً على الاعتناء بنفسه فإنه ليس بحاجة إلى الفلسفة (و بالخصوص الفلسفة التحليلية).[1]

هذا هو الموقف الذي فرض نفسه على فتجنشتاين في الدفاتر: فالتحليل يختفي كلية، كأنه ليس بذي جدوى بالمقارنة مع المقام الجديد للمنطق[2] يرى فتجنشتاين أنه ليس بمكنتنا أن نستخلص شيئا من القضية قد قالته أو أظهرته، فإذا قلت " سقراط جليل"، ولا أي شيء في القضية يشير إلى أن سقراط قابل للتحليل، فأين هو النفع من البحث عنها في القضايا الموضوع-المحمول الحقة لكوننا لا نستطيع أبدا أن نجتاز الضفة المنطقية أبداً؟ كل ما يتصرف كقضية ذات بنية موضوع-محمول هو صرفاً وببساطة قضية من البنية موضوع-محمول. وكما يتجلى أيضا أن "المنطق لا ينشغل في شيء بقابلية تحليل الدوال التي يعمل بها"[3]. مطلب استقلالية المنطق يعود إلى القبول أنه نظرية الصور، دون أن يؤثر ذلك على فهمنا للظواهر، أي بدون تحليل لمضمون تعابيرنا.

ولكن هذا لا يمكن أن يكون بهذه البساطة، لأن المنطق ذاته يزودنا بنماذج و أمثلة للتحليل. ولقد رأينا أن استخدام الأسماء في المنطق يتطلب وجود بسائط قصوى، و أكثر من ذلك فإننا نجد في المنطق عمليات تحليلية، هناك نقطة محققة لفتجنشتاين في طول تأمله حول هذا المشكل، هي أن حل التعريفات هي داخل المنطق، وهذا مرهون بعملية تحليلية:

---

[1] - Jérôme Sakur, *formes et faits, analyse et théorie de la connaissance dans l'atomisme logique*, *Ibid.* page 51.

[2] - Carnets 1914-1916, Ibid. 11/10/1914.

[3]- Carnets 1914-1916, Ibid.5/9/1914.

"مَعَ أَنَّهُ مِنَ الوَاضِحِ أَنّ الأَجْزَاءَ الـمُكَونَةَ لِقَضَايَانَا يُمْكِنُ أَنْ تُحَلَّلَ عَنْ طَرِيقِ التَعْرِيفَاتِ، إِذْ مَا أَرَدْنَا أَنْ نَدْنُو مِنَ البِنْيَةِ الأَصِيلَةِ لِلْقَضِيَةِ، *يُوجَدُ إِذَنْ بِشَكْلٍ عَامٍ عَمَلِيَةٌ لِلتَحْلِيلِ*. [1]

فتجنشتاين يحيل هنا إلى نظرية التوصيفات المضافة إلى نظرية التعريف: إذ عرفت من جهة " لويس =تع ملك فرنسا" وإذا قمت من جهة أخرى بالتأكيد على أن " لويس أصلع" ، فإنه ينبغي أن أحصل بالمخطط الكلاسيكي الذي يعتمده راسل على تحليل لقضيتي، بوصفها نتيجة لتعريفي إياها. فعندها يمكن القول أن عملية التحليل موجودة وهي شيء يعطيه المنطق بوصفه مستقلا بطريقة مباشرة. فنحن لا نجد أي شيء تجريبي هنا. لأنه يمكن أتعلم كثيرا عن وجود عملية التحليل حتى رغم كون تعريفي و قضيتي اللتان انطلقت منهما تكون مستحيلة. و عليه فإنه وبنفس الحركة تنبثق عن المنطق ضرورة التحليل التام وكذا استحالته. الضرورة تعود إلى استخدام الأسماء و الإجراءات في فك التعريفات، في حين أن استقلاليته تعمل على أن لا شيء يعتبر كمعيار للإنهاء (إنهاء التحليل).[2]

- المبحث الثالث: التحليل في الرسالة المنطقية-الفلسفية:

إن الوضع كما تبدى لنا في المبحثين السابقين ليس له إذن مخرج، فالتحليل من وجهة نظر أمبيريقية قابل لأن يدفع به إلى ما هو أبعد مما كان عليه وبدون أن يمكن أن نستطيع أن نعطي معنى واضحا لفكرة التحليل الكامل، أما من وجهة نظر منطقية على الرغم من أن اللغة نفسها لا تملي شيئا، فالتصورات و الرمزية التي تستعملها يبدو وكأنها تفرض بطريقة قبلية وجود البسائط و فتجنشتاين يقوم بوصف هذا الإحراج في الدفاتر بهذه الطريقة:

---

[1] - Carnets 1914-1916, Ibid. 9/5/1915.

[2] - Jérôme Sakur, *formes et faits, analyse et théorie de la connaissance dans l'atomisme logique*, *Ibid.* Page 52

"صُعُوبَتِي تَتَوَقَفُ قَطْعاً عَلَى مَا يَلِي: فِي كُلِ القَضَايَا التِي تَحْضُرُ إِلَى ذِهْنِي تَظْهَرُ فِيهَا أَسْمَاءٌ، وَلَكِنْ هَذِهِ الأَسْمَاءُ يَنْبَغِي أَنْ تَخْتَفِي عَنْ طَرِيقِ تَحْلِيلِ إِضَافِي. أَعْرِفُ أَنَّ مِثْلَ هَذَا التَحْلِيلِ مُمْكِنٌ. وَلَكِنْ لَسْتُ فِي وَضْعٍ يَسْمَحُ لِي أَنْ أُجْرِيهِ دَافِعًا بِهِ إِلى تُخْمِهِ"[1].

وبعدها يطرح السؤال التالي:

" هَلْ هُوَ وَاضِحٌ قَبْلِيًا أَنَّهُ بِالتَحْلِيلِ يَنْبَغِي أَنْ نَصِلَ إِلَى أَجْزَاءٍ مُكَونَةٍ بَسِيطَةٍ_هَلْ هُوَ فِي مَفْهُومِ التَحْلِيلِ أَمْ أَنَّ قَابِلِيَةَ التَحْلِيلِ إِلَى مَالَانِهَايَةَ مُمْكِنَةٌ؟ أَمْ أَنَهُ تُوجَدُ فَرَضِيَةٌ ثَالِثَةٌ؟[2]

يسترسل فتجنشتاين في ما يخص السؤال الثالث أن:

" كُلُ مَا أَطْلُبُهُ هُوَ أَنَّ الـمَعْنَى الذِي لِي فَقَطْ يُصْبِحُ مُحَلَلًا تَمَامًا. أَوْ بِتَعْبِيرٍ آخَرَ : القَضِيَةُ يَنْبَغِي أَنْ تَكُونَ مَبْنِيَةً".[3]

إنه وبتدخل "المعنى" يرى فتجنشتاين أن معيار إنهاء التحليل سيختفي كلية، فلقد تبدى له أن فكرة إنهاء التحليل هي فكرة وهمية وهذا بمعنى محدد أين كانت بمثابة ملجأ افتراضي تم توليده لسببين:

أولا: لكون أن بعض الصور تبقى ثابتة خلال عملية التحليل الداخلي للمنطق.

ثانيا: من الإمكان الغير محدد لإكمال كل تحليل خاص.

---

[1] - Carnets 1914-1916, Ibid. Page121.

[2] - Carnets 1914-1916, Ibid. page 123.

[3] - Carnets 1914-1916, Ibid. Page 124.

في واقع الأمر وكما يصرح فتجنشتاين بطريقة ملحة في 3.25 : أنه يوجد تحليل واحد فقط وهو تحليل تام للقضية. وهذا القول يستند فقط وبطريقة أساسية على محك البناء التام للمعنى المعبر عنه. وبهذا فهو يقر بأنه ولا أي محك خارجي يمكن العمل به.

يترتب مشكل من ممارسة راسل للتحليل وهي أن هذه الممارسة تخلص في نهاية مطافها إلى أن تتعامل مع القضايا كأشياء. ففتجنشتاين يقصي هذا المشكل نهائيا لأن التحليل وفقه لم يَعُد بتاتا يتعامل مع معطى يسبق ما أفكر فيه. أو بطرقة أكثر وضوحا: الوهم منبعه من الطبع المضاعف للرسوم التي يطبق عليها التحليل. فمن جهة وكما في "الملاحظات التي أملاها فتجنشتاين على مور" فالتحليل يتوقف على اكتشاف شيءٍ كان ينبغي أن يُظْهَرَ في بنية القضية؛ ومن جهة وفي بداية "الدفاتر" : فالتحليل يعنى بتفكك شيء أمبيريقي كالشيء المكاني، وليس كنقطة مجال الرؤية فبفضل إدخال "معنى" القضية فقد استطاع بهذا: من جهة أن يصل أن القضية من حيث بنيتها ترفض أن تحلل بطريقة خاصة، ومن جهة أخرى أن المنطق الرمزي يسمح بإظهار تحليل البُنَى التي تحجبها اللغة العادية، ومن هذه الأفكار يمكن أن نستنتج منها أن التحليل يعني: التعبير بطريقة منطقية صحيحة أو بصيغة أوضح التحليل ليس فقط و أساسا مسألة ترجمة وإنما مسألة تعبير كذلك. وبإدخال مفهوم المعنى ففتجنشتاين يقدم الإطار الذي به سيحل الإشكال الذي بقي عالقا من الملاحظات إلى الدفاتر، وهذا لأن المعنى ليس شيئا متغيرا أو شيئا مرهونا بسياق. وإنما هو معطى شيء ملموس. والذي لا تتخلله أية شائبة نفسية.

فما أفكره في قضية أو في أخرى ليس مرهونا بي[1] فما أفكر فيه في القضية جامد ثابت حتى رغم أي تعديل يطرأ على شروط الفكر.

[1] - Jérôme Sakur, *formes et faits, analyse et théorie de la connaissance dans l'atomisme logique*, *Ibid*. Page 54.

ففي الرسالة وعوضا عن الحديث عن "المعنى الذي لي" ففتجنشتاين سيقول "فكرتي" . وأما فيما يتعلق بعملية التحليل ذاتها، فهذا لا يغير شيئا: ففعل التحليل يعني أن أحلل فكري[1].

إن اكتشاف جوان 1915 (الاحتكام إلى المعنى بوصفه محكا لإنهاء التحليل) قد قاد فتجنشتاين إلى قلب السؤال: فما هو في البدء هو التحليل التام. فليس لنا في البدء تحليلات خاصة بمناطق، تحليلات ظرفية، والتي تتطلب تحليلا تاما والذي ليس بالمقدور بلوغه أبداً[2]، كل شيء في الرسالة يعكس الحال الذي كانت عليه الإشكالات والإجابات في الدفاتر: فإن عرفنا فقط ما الذي يحدث عندما ننتج المعنى. فإننا سندرك أننا نبدأ دائما بالقضايا التامة التحليل. وبمقدور ما نعرفه نحاول أن نجد صورة التعبير التي تلائمها.

فالرسالة تصوغ طرحها بصورة واضحة:

3.2: " فِي القَضِيَةِ، الفِكْرَةُ يُمْكِنُ أَنْ يُعَبَّرَ عَنْهَا عَلَى نَحْوِ أَنَ أَشْيَاءَ الفِكْرَةِ تَتَطَابَقُ مَعَ عَنَاصِرِ العَلَامَةِ القَضَوِيَةِ."[3]

3.201:" هَذِهِ العَنَاصِرُ أَدْعُوهَا "عَلَامَات بَسِيطَة"، وَأَدْعُو القَضِيَةَ " تَامَةَ التَحْلِيلِ"".[4]

فوفق هذا الطرح فلا أية قضية تسبق القضية الكاملة التحليل، وحتى لا يتم الخلط هنا بين السبق الكرونولوجي (الزمني) والسبق المنطقي، يمكن القول أنه ليس بالنسبة إلى قضية أخرى، أعرف أن قضية ما معطاة أنها قضية كاملة التحليل أي أن في وبالقضية أعرف أنها محللة تحليلا كاملا وهذا بدون أن أستدعي قضية أخرى تخبرني أن القضية التي أنا بصددها

---

[1] - Jérôme Sakur, *formes et faits, analyse et théorie de la connaissance dans l'atomisme logique*, *Ibidem*.

[2] - *Ibidem*.

[3] -*Tractatus*, 3.2,

[4] - *Tractatus*, 3.201.

هل هي محللة أم غير محللة[1]. إن الفكرة لا تحوز على وجود إلا معبراً عنها، فالتعبير من وجهة نظر فتجنشتاين خاصِيَةٌ داخلية للفكرة وعليه فإنه ولكوننا دائما في التعبير فالتحليل هو مسألة ترجمة.

وكما رأينا في 3.2 فتجنشتاين يقول "فِي الفِكْرَةِ يُمْكِنُ أَنْ يُعَبَّرَ عَنِ الفِكْرَةِ عَلَى نَحْوِ أَنَّ أَشْيَاءَ الفِكْرَةِ تَتَطَابَقُ مَعَ عَنَاصِرِ العَلَامَةِ القَضَوِيَةِ" وليس يقول " في القضية يمكن أن يعبر عن الفكرة على نحو أن الأشياء تتطابق مع عناصر العلامة" يجب الحذر من التأويل السريع لفقرات فتجنشتاين وخاصة السالفة الذكر، لأنه لا يتحدث هنا عن الأشياء(أشياء حالات الأشياء) والتي تجد عرضها في الفقرة2 وما يليها: والتي هي محك للتحليل، ولكن ما يتحدث عنه هو أشياء الفكرة. والتي تم إدخالها هنا في نفس الوقت الذي تم فيه إدخال مفهوم التحليل أي أنهما متزامنين في الرسالة وعليه يتضح لنا أن هذين المفهومين يتعالقان، ولنبرهن كذلك على أن المقصود هنا ليس هو أشياء حالات الأشياء وإنما هي أشياء الفكر نقول أنه إذا كان إدخال الأشياء من حيث المبدأ هي أشياء حالات الأشياء فنحن سنجد أنفسنا في نفس الوضع الذي في الدفاتر كما تم الإشارة الى ذلك في المباحث السابقة أنه سيتوجب علينا البحث عن معيار لإنهاء التحليل وهذا المعيار لا يمكن أن يُبحث عنه خارج تطابق الأشياء البسيطة في حالة الأشياء وبين عناصر القضية. و عليه وكما رأينا فذلك سيستوجب علينا تحديد إذ ما كان الشيء في حالة الأشياء بسيطا. ولكن الحال ليس كما ذكرنا وإنما التحليل الكامل يعنى بتطابق عناصر القضية وبين أشياء الفكرة.

إن كون عناصر القضايا لا تتطابق بصورة مباشرة مع أشياء حالات الأشياء هو بالضبط ما يحدث اختلافا بين القضية والقضية-الرسم لأنه في حالة القضية-الرسم فالتطابق أقره فتجنشتاين عند إدخال المفهوم مباشرة فهو يقول:

---

[1] - Jérôme Sakur, *formes et faits, analyse et théorie de la connaissance dans l'atomisme logique*, *Ibid.* page 55.

"الأَشْيَاءُ فِي الرَّسْمِ يُطَابِقُهَا عَنَاصِرُ الرَّسْمِ."[1]

"فِي الرَّسْمِ، عَنَاصِرُ الرَّسْمِ، تُطَابِقُ حَالَاتِ الأَشْيَاءِ."[2]

لكن ليس هذا هو حال القضية، وما نريد قوله هو أن القضية تختلف اختلافا جوهريا عن القضية-الرسم، وأنّه ومن دون هذا المفهوم "القضية" فلن يمكننا أن نبين لماذا نستطيع توليد اللا-معنى ، فإذا كانت كل القضايا هي قضايا رسم فإن هذا سيؤدي القول به إلى أن اللا-معنى مستحيل وبما أن اللامعنى موجود أي ممكن فإننا التفرقة بين القضايا و القضايا الرسم مبرر من خلال أن هناك قضايا لا ترسم أو قضايا هي رسم ولا لأية واقعة.

السؤال لا يتعلق هنا بوجود الأشياء البسيطة، والذي تم الاعتراف به في الرسالة قبل إدخال مفهوم التحليل فمن جهة فإن جوهر العالم مكون من أشياء بسيطة التي تشكل عالم الأشياء (2.031)

و من جهة أخرى هناك تحليل واحد و واحد فقط كامل للقضية لأن القضية هي التعبير عن فكرة والتي ينبغي أن تكون مبنية ومحددة بأشياء بسيطة.

وهكذا فمجال الفكرة ليس نفسه مجال حالات الأشياء، والدليل على ذلك هو أن فتجنشتاين يفصل فصلا واضحا بين العالم والفكر. فهو القائل بأن " الرَّسْمُ الـمَنْطِقِيُ لِلْوَقَائِعِ هُوَ الفِكْرُ" (الفقرة 3)، فالتطابق الموجود بينهما لا يعني أنهما وجهين لعملة واحدة وإنما الفكر في مجموعه هو الرسم المنطقي للوقائع. فالعالم بهذا أوسع. ويقول في 3.21 أن: "تَرْتِيبَ العَلَامَةِ القَضَوِيَةِ يُطَابِقُ إلى تَرْتِيبِ الأَشْيَاءِ فِي الوَضْعِ" فهل هذا يعني نقطة انطلاق

[1] - *Tractatus*, 3.13.

[2] - *Tractatus*, 2.131

أم أنه هدف ينبغي بلوغه؟ حتما هو هدف لأن الترتيب الذي أتت فيه الفقرات 3.2 -3.21 يبين أن تطابق الأشياء التي لحالات الأشياء مع الأسماء ليست سابق.

التحليل هو اكتشاف التعبير الذي يلاءم الفكرة لأن في الفقرات:3 و 3.2 و 3.201 القضية تم إدخالها تحت وجهين مختلفين: أولا بما هي تعبير حسي عن الفكرة ثم كتعبيرٍ مُحَلَّلٍ للفكرة وهكذا فالنص يُصَرِّح أنه لا يوجد ولا أي مفهوم أبسط من القضية، فمن البدء فكذلك من الضروري للقضية أن تكون علاوة على كونها تعبيراً حسياً للفكرة أنها تعبير محلل لها.

فمن وجهة نظر الرسالة فالتحليل ليس شيئا ينضاف بطريقة اختيارية لصياغة قضية فهو موجود فيها بما هي كذلك من قبيل أنه لا يمكن للقضية أن تكون دون أن تكون تعبيرا حسيا، فالتحليل محايث للقضية، كما أن التحليل الكامل ليس مطلبا اعتباطيا لأن إنتاج المعنى يعود إلى تحليل الفكرة التي لدينا، وليست بالتالي مصادرة تنضاف من الخارج إلى القضية ولكن التحليل تتمة لمفهوم القضية.

- المبحث الرابع: ملاحظات نقدية من خلال مؤلفات المرحلة الانتقالية :

لقد أشرنا في ما سبق من البحث إلى أن الرسالة تصل تخم القضايا الأولية التي هي ترتيبات أسماء والتي تعين مباشرة أشياء بسيطة، وكما أنه بالاستناد إلى دوال الصدق أصبح ممكنا أن يُشَكَّلَ من هذه القضايا قضايا مركبة، كما بيننا في الفصل الثاني على أن التنقيط لا بد له وأن يحوز الكثرة المنطقية التي لحالات الأشياء الذي هو تمثيل لها، ولكن إبان عودته إلى الفلسفة سنة 1928-1929 أرغمه مشكل استبعاد الألوان(exclusion des couleurs): الذي يعني في العموم أن لونا أو عدة ألوان مستبعد من مجال الرؤية) إلى أن

يعيد التفكير في رمزيته، وهذا المشكل يشير إلى أن الصورة المنطقية التي صاغها في الرسالة ليس لها الكثرة المنطقية الملائمة ليمكنها أن تصف ظاهرة اللون. ورأينا أن الرسالة قدمت لنا ما يسمى بجداول الصدق والتي هي قرار على أن القضايا هي دوال صدق القضايا الأولية التي تكونها وهذه الأخيرة هي ذات صدق عرضي أي أنها ثنائية القطب، ففي عودته إلى الفلسفة بان له أن هذا لا يعد سداً منيعا أمام تشييد عبارات لا-معنى لها، فـ"س أحمر و س أزرق" هي قضية كاذبة بوضوح، لأن الشيء لا يمكنه أن يكون أحمراً وأسوداً في الآن نفسه، ووفق نظرية الرسالة فهي بالضرورة كاذبة، لأن كل ضرورة هي ضرورة منطقية، فكذبها الضروري يجعل منها وفق تصور الرسالة قضية تكرارية الكذب"قضية تناقض" وليتم إظهارها بوصفها تناقضاً في التنقيط الجدولي ينبغي أن تكتب على الشكل التالي:

س احمر	س أزرق	
ص	ص	ك
ص	ك	ك
ك	ص	ك
ك	ك	ك

لكن هذه الرمزية ليست بالرمزية الملائمة كما يشرح لنا فتجنشتاين ذلك في " بَعْضُ الـمُلَاحَظَاتِ حَوْلَ الصُورَةِ الـمَنْطِقِيَةِ"[1] لأن السطر الأول من الجدول، ص ك ص يمثل تعيينا لقيم صدق مستحيلة، أي أن هذا التعيين " يُعْطِي لِلْقَضِيَةِ كَثْرَةً مَنْطِقِيَةً أَعْلَى مِنْ تِلْكَ التِي لَهَا

[1]- Wittgenstein Ludwig, *Quelques remarques sur la forme logique*, trad. fr. E. Rigal, Mauvezin, TER, 1985, Page 3.

حَقاً"[1]، فالأمر يتعلق هنا حسب فتجنشتاين لا-معنى، ويرى أنه إذا ما أردنا تلطيف عطوب اللغة العادية أن نبحث عن تنقيط أمثل، بمقدوره أن " يُقْصِي البِنْيَات مِنْ هَذَا النَمَطِ بِقَوَاعِدٍ سَنْتَاكْسِيكِيَةٍ" [2]

أَثَرُ هذا الاكتشاف على الأطاريح الأساسية للرسالة، وخاصة ما يتعلق بمفهوم الفلسفة، فالمسار في تنقيط امثل ينبغي أن يسبق بتحليل الظواهر، وهذا ينافي ما كان عليه في الرسالة وهو كما يلي:

4.111. الفَلْسَفَةُ لَيْسَتْ عِلْمًا لِلطَّبِيعَةِ.(كَلِمَةُ "فَلْسَفَة" يَنْبَغِي أَنْ تَدُلَ عَلَى شَيءٍ هُوَ فَوْقَ أَوْ تَحْتَ عُلُومِ الطَبِيعَةِ وَلَكِنْ لَيْسَ جَنْبَهَا.)[3]

4.112. هَدَفُ الفَلْسَفَةِ هُوَ التَوْضِيحُ الـمَنْطِقِي لِلْأَفْكَارِ.

الفَلْسَفَةُ لَيْسَتْ نَظَرِيَةً وَإِنَمَا فَاعِلِيَةً. العَمَلُ الفَلْسَفِيُ يَتَكَوَّنُ أَسَاساً مِنْ تَوْضِيحَاتٍ.

خُلَاصَةُ الفَلْسَفَةِ لَيْسَ إِنْتَاجَ "قَضَايَا فَلْسَفِيَةٍ"، وَإِنَمَا [خُلَاصَتُهَا] جَعْلُ القَضَايَا وَاضِحَةً.

الفَلْسَفَةُ يَنْبَغِي أَنْ تَجْعَلَ وَاضِحاً، أَنْ تُحَدِّدَ تَحْدِيداً تَاماً القَضَايَا، فَإِنْ لَمْ تَفْعَلْ ذَلِكَ بَقِيَتْ مُعَكَرَةً وَمُبْهَمَةً.[4]

فوفق هذه الفقرات فإن فتجنشتاين يميز الفلسفة بخاصيتين سلبيتين فهي من جهة على خلاف ما هو سائد في العرف الفلسفي ليست معرفة و إنما فعالية إستشكالية مما يجعلها

---

[1]- Ibid. Page 36.

[2]- «exclure les structures de ce type par des règles syntaxiques», Ibidem.

[3] - *Tractatus*, 4.111.

[4] - *Tractatus*, 4.112

مفتوحة[1] ومن جهة أخرى فينبغي أن تنقى من كل الشوائب الأمبيريقية و النفسية، من قبيل أن الابيستيمولوجيا لا يمكن أن تجد لنفسها مكانا حقيقيا في التصور المصاغ في الرسالة فهي مقرونة فقط بفلسفة علم النفس[2] . ولكن هذا التصور للفلسفة لا يمكنه إلّا أن يبقي على أسئلة متعلقة بمجال "تطبيق المنطق" دون إجابة[3]. ومن الجهة المقابلة فـ"بعض الملاحظات حول الصورة المنطقية" تظهر بمعالجتها لمشكل استبعاد الألوان أنه لا يمكننا الرشاد إلى المشاكل المنطقية دون التعرض لأسئلة من هذا الصنف، ففي زمن تأليف هذا المقال مازال فتجنشتاين يعتقد أن اللغة العادية تحجب البنية المنطقية ويروم دائما تأسيس تنقيط أمثل، ولكن التنقيط هذه المرة يتأسس على تحليل الظواهر. فيقول: " مِنَ الـمُدْهِشِ أَنَّ الظَوَاهِرَ الوَاقِعِيَةَ لَيْسَ لَهَا مَا يُعَلِمُنَا عَنْ بِنْيَتِهَا"[4]، وما هو أساسي هنا هو أن التحليل ينبغي إلى أن يقود إلى اكتشاف الكثرة الموجودة التي للظواهر وأن التنقيط تكون كثرته ملائمة إذا كان له نفس الكثرة مع تلك التي للظواهر.

ومنه منبع ضرورة اللجوء إلى نظرية "فينومينولوجية" لبيان أي الترتيبات بين الألوان هي بالممكنة وأيها مستحيلة، وكذلك لأجل تمثيل بطريقة إجمالية بواسطة تنقيط ملائم مجموع العلاقات بين الألوان، ومثل هذه النظرية يجب أن تجعل ظاهرا -على سبيل المثال لا الحصر- الأسباب التي تجعل مساحة ما لا يمكنها أن تكون حمراء وخضراء وفقط على ذلك يمكن أن تستند الصورة المنطقية. نظرا لهذه الإرغامات دفعته إلى أن يصلح الرسالة

---

[1] - Fontaine-De Visscher Luce. *Wittgenstein. Le langage à la racine de la question philosophique*. In: Revue Philosophique de Louvain. Quatrième série, Tome 83, N°60, 1985. Page 562.

[2] - *Tractatus*, 4.1121

[3] - *Tractatus*, 5.557

[4] - Wittgenstein Ludwig, *Quelques remarques sur la forme logique*, *Ibid*. Page 16

المنطقية الفلسفية. وبانت له بودر مشروع "فينومينولوجي" والذي يصفه كـ:"بَحْثٍ مَنْطِقِيٍ يَتَنَاوَلُ الظَوَاهِرَ ذَاتَهَا"[1].

كما أنه تجدر الإشارة أنه في هذه المرحلة –زمن تأليف كتاب "ملاحظات فلسفية" خضعت نظرية الرسم المنطقي الى تعديل وهذا ما نجده في كتاب" ملاحظات فلسفية" فالقضايا-الرسوم تم تعويضها بمفهوم أقل ثباتا مما كانت عليه فمثلا يقول:

"إِذَا أَخْذَنَا القَضَايَا بِوَصْفِهَا تَعْلِيمَاتٍ لِتَشْكِيلِ نَمَاذِجٍ. فَمِيزَةُ الرَسْمِ التِي لَهَا تُصْبِحُ أَكْثَرَ صَفَاءً"[2]

يمكن القول أن مفهوم الكثرة في هذه الفترة مازال قائما لكن هو الآخر طرأ عليه تعديل فما عاد كما كان في الرسالة لتي ترى أن التنقيط يجب أن يحوز نفس الكثرة للظواهر التي هي تمثيل لها".[3]

فمن الآن فصاعدا ففتجنشتاين يرى أن اللغة يجب أن تحتوي نفس الكثرة مع الأفعال التي تترتب عنها. فيقول:

" اللُّغَةُ يَنْبَغِي أَنْ تَكُونَ لَهَا نَفْسُ الكَثْرَةِ كَمَرْكَزِ التَحَكُّمِ الذِي يُثِيرُ الأَفْعَالَ المُطَابِقَةُ لَهَذِهِ القَضَايَا. [...]،كَلِمَاتُ اللُّغَةِ تُشْبِهُ إِلَى لَوْحَةِ التَحَكُّمِ التِي تَسْمَحُ بِإِجْرَاءِ أَشْيَاءٍ مُخْتَلِفَةٍ"[4]

ويضيف أن:

---

[1] - *Ibid*. « Recherche logique portant sur les phénomènes eux-mêmes ». Page 18

[2]- Wittgenstein Ludwig, *Remarques philosophiques*, traduit par : Jaques Fauve, Gallimard,1975, page 57.

[3] - Tractatus, 4.04.

[4] - Wittgenstein Ludwig, *Remarques philosophiques*, *Ibid.* Page 57.

"الكَلِمَةُ لَيْسَ لَهَا دِلَالَةٌ إِلَّا فِي سِيَاقِ قَضِيَةٍ، كَمَا أَنَّنَا لَا نَقُولُ عَنْ خَشَبَةٍ أَنَّهَا عَتَلَةٌ إِلَّا حِينَ نَسْتَخْدِمُهَا، وَحْدَهَا الوَظِيفَةُ التِي تَقُومُ بِهَا تَجْعَلُهَا عَتَلَةً. كُلُ تَعْلِيمَةٍ يُمْكِنُ أَنْ تُدْرَكَ كَوَصْفٍ، وَ كُلُ وَصْفٍ كَتَعْلِيمَةٍ"[1]

إن مفهوم القضية تم عرضه في الرسالة يعود مفهوما ملتبسا، وما يجعله واضحا فيها هو فقط في علاقته مع الحساب ص-ك التي لا تعود تؤسسه في هذه المرحلة المخرج الوحيد المتبقي إذن هو تأسيس التحليل على الفينومينولوجيا، و في هذا السياق بالذات يطور فتجنشتاين مشروعه الفينومينولوجي (أو إبيستيمولوجيي). فتجنشتاين قِيدَ إلى مثل هذه المقاربة علاوة على ما ذكرناه لأنه كذلك يريد صيانة فكرة التحليل مع عدم القدرة على تزويدها بمعيار غير بسيكولوجي يسمح بإعطائها محتوى : فلم تعد عنده الوسائل لصيانة التمييز (الاختلاف محلل- قابل للتحليل) التي رغم ذلك يرفض التنازل عنها.

في هذه المرحلة الأولى، فتجنشتاين لا ينتقد التمييز بين اللغة المحللة و اللغة الغير محللة. ولكن بمد المنطق التراكتاتوسي، وبإقالة (عزل) القضية من مركزها المحوري، ففتجنشتاين يحرم من المعيار الذي سمح له سنة 1921 من إعطاء مضمون منطقي للتحليل. فهو يجد نفسه تماما مما كان عليه الوضع في الدفاتر.

[1] - *Ibid*. Page 59.

خاتمة البحث:

خاتمة البحث:

لقد حاولنا من خلال الفصول السابقة أن نقدم عرضا تحليليا يقف عند الخطوط العريضة التي تتموضع عليها أهم آراء فتجنشتاين في المنطق و إستتباعاتها، وقد ارتأينا أن نقدم مناقشة أو تعليقا إجماليا للموضوع في خاتمة هذا البحث، لئلا يغنينا تشعب وإطناب المناقشة و التحليل على فهم تصور فتجنشتاين للمنطق و أثره على فلسفته الأولى.

فتراءى لنا أن الرمزية-أب و التنقيط الجدولي ليست بغير ذي أهمية فهي نتاج موقف فلسفي متين والذي يعتبره فتجنشتاين فكرته الأساسية ألا وهي فكرة نفي الدلالة على الثوابت المنطق فهذه الكتابة الجديدة تسمح بإبداء أن التصورات التي ناقشها فريجه وراسل تتوافق فقط مع نسق تعبيري خاص و التي تكمن خاصيتها الأساسية في أَسْمَنَةِ القَضِيَةِ. في لُغَةٍ فيها علامة القضية تميز فورا عن الحروف lettres التي تعين أشياء، فإدخال الرابط المنطقي ليس إذن ضروري و الأسئلة التي تخص طبيعتها تختفي من ذاتها، فلقد تمكن فتجنشتاين من وضع رمزية يتم فيها إظهار الروابط المنطقية بطريقة جلية مَوصولةً مباشرةً مع الصورة ص/ك للقضايا. و كما أنه حاولنا بيان رد المنطق إلى الصورة الثنائية القطب للقضية (أو ما يسميه بفكرته الأساسية)؛ فهو يوسع مجال "الصوري" و القبلي إلى ما هو سانتاكسيكي أبعد مما ذهب إليه فريجه وراسل. و سيحقق البحث مراده إذا وفقنا وأقنعنا القارئ بضرورة قراءة فلسفة لودفيغ فتجنشتاين على ضوء أفكار فريجه وراسل، أي أن فلسفة فتجنشتاين الأولى لا يمكن أن تفهم على أحسن وجه بمعزل عن سياقها التاريخي أو بوصفها أخذاً ورداً، و كذلك يقدم البحث ولو بطريقة غير مباشرة أن الفلسفة الثانية لفتجنشتاين و في شقاقها مع تصورات فريجه وراسل ومعهما المقام الرفيع الذي يحتله المنطق و التي تجد أحسن تعبير عنها في كتاب "البحوث" هي طفرة هو خطأ فادح نتاجه القراءة السطحية لمؤلفات فتجنشتاين المتقدمة فهو لم يكن فيلسوف لغة حتى يقاس الشقاق بهذا المعيار و إنما كفيلسوف و إن تم لنا هذا فستتغير أفق المقاربة فنجده في الفلسفة الأولى لم يكن أبدا يروم بناء لغة كاملة منطقيا سعيا وراء مشروع فريجه وراسل و إنما وكما نبهنا إلى ذلك فهو يريد فقط الكشف عن الطبيعة

الحقة للقضية المنطقية و وضعها في مقام أخص لها و طور التنقيط-أب و الكتابة الجدولية ليكون له ذلك و التي كما بينا ذلك في الفصل الأول قدمت لفتجنشتاين القاعدة النظرية التي بها سيقوم بسرد أفكاره في المنطق فيما يتعلق بالثوابت المنطقية و القوانين المنطقية فهو على عكس فريجه راسل (في تلك المرحلة) ينفي الدلالة عليها كما أن إختيار كبديهيات بعض القوانين المنطقية ثم البرهنة على أنها لا يمكن أن تكون كاذبة بالاستناد إلى خواص الرابط كما فعل فريجه أو تقديمها على أنها يقينات كما فعل راسل. ومن ثم استنباط باق القوانين المنطقية، فالمنطق وفق كلا المنطقِيِيْنِ يتجلى في صورة أكسيوماتيكية، كالنسق الذي وضعه إقليدس للهندسة. أما فتجنشتاين فيرى أن هذا التصور غير كاف، لأنه يبعث على الاعتقاد أن القوانين المنطقية التي تم اشتقاقها هي تابعة (مرهونة) لقوانين منطقية أولية و التي تم أخذها كمسلمات، ومن هنا منبع الاعتقاد أن هنالك قوانين منطقية أكثر أساسية من الأخرى، وأكثر من ذلك فإن العرض الأكسيوماتيكي يضفي نوعا من الشرعية على اعتقاد آخر أكثر خطورة مفاده أن حقيقة القانون المنطقي ينبغي أن تتأسس على برهان، أو بتعبير آخر كما لو أن من البرهان يستقي القانون المنطقي صدقه الضروري فنحن و على ذلك فسنتعامل مع القوانين المنطقية بنوع من الاشتراط و التحديد (كما هو الحال عند راسل). وببيانه أن القانون المنطقي هو عبارة عن توتولوجيا، ففتجنشتاين يظهر أن هذه القوانين ليست صادقة بالمفهوم العادي للصدق، وهذا عائد إلى كونها لا تحوز على شروط الصدق[1]. أما في ما يخص القضايا-الرسوم فإننا سنترقب ما هو واقع لنَبُتَّ في صدقها، إلّا أن التوتولوجيا تظهر الخواص الصورية للغة و للعالم وهذا فقط ما ينبغي أن تقوم به بمعزل عن أي تشاكل بينها وبين العالم ولكن ما الذي يميز الاستدلال الصحيح وفق هذه الصياغة للقوانين المنطقية؟: فالقول أن الاستدلال صحيح إذا وفقط إذا كانت النتيجة لا يمكن أن تكون كاذبة عندما تصدق المقدمات هو يعود إلى القول: أننا بجزمنا للمقدمات قد جزمنا النتائج وبتعبير فتجنشتاين : هذا يعني بأن أسس الصدق المشتركة للمقدمات هي أسس صدق النتائج، ولنتمكن من ملاحظة

[1] - François Schmitz, *Wittgenstein*, Les belles lettres, Paris, 1999. Page115.

ذلك فليس من الضروري العلم إذا كانت المقدمات و النتائج صادقة أو كاذبة و إنما يكفي معرفة في أية شروط صدق القضايا الاولية النتائج والمقدمات تعبر عن توافقها أو عدم توافقها. فإذا كان فريجه وراسل يتصوران أنه من اللازم البرهنة على القوانين المنطقية فهذا عائد إلى تصور العلاقة بين المقدمات والنتائج أنها مرهونة بشيء آخر غير تلك المقدمات و النتائج؛ وهذا عائد إلى الكتابة الأكسيوماتيكية التي لا تُظْهِرُ القضايا مثل:[(ق⇐ ل)∧ ق)] ⇐ل بما هي كذلك شروط صدقها، ولكن عن طريق استخدام التنقيط الجدولي فنحن نستطيع أن نرى في الجدول وبدون الإعتماد على أي شيء آخر أن القضية التي قدمناها كمثال هي توتولوجيا:

1	2	3	4	5	6	7
[(ق		ل)		ق)]		ل)
ص	ص	ص	ص	ص	ص	ص
ص	ك	ك	ك	ص	ص	ك
ك	ص	ص	ك	ك	ص	ص
ك	ص	ك	ك	ك	ص	ك

فمن1⇐3 نحصل على العمود 2 ثم 2∧ 5 نحصل على العمود 4، و أخيرا من 4⇐7 نحصل على العمود 6 و الذي لم يعد يظهر إلا الصدق في كل الخانات. إن مثل هذا العرض يقتصد كل برهنة و كل المشكلات التي تستتبعها: فالتوتولوجيا تظهر بذاتها أنها كذالك، وكما يقول فتجنشتاين التوتولوجيا هي بحد ذاتها برهانها، فهي بهذا وبإستخدام الكتابة الجدولية تظهر ما يحاول فريجه وراسل أن يقولاه من خلال العرض الأكسيوماتيكي، وعليه فالعلاقة بين المقدمات والنتائج هي علاقة داخلية وضرورية بما هي غير مرهونة إلا بصور القضايا ذاتها.

أما العسر المنهجي و المعرفي الذي ينجر من عقد المقارنة بين أفكار فريجه و راسل و فتجنشتاين يفضي إلى اقتحام موضوعات في غاية الصعوبة و التي هي مواطن القوة و الضعف في فلسفتهما و أنساقهما المصورنة ففتجنشتاين هكذا يبدو أصعب مما هو عليه الحال في صنوف القراءات الأخرى كما أنّ قراءة فلسفة راسل ككل هي كذلك من الصعوبة بمكان فهي كذلك يمكن أن تنعت بالديناميكية أي أنها يعتريها التطور كلما كان هناك جديد أو خطأ فهناك فلسفات راسل وليس فلسفة راسل وقد قمنا نحن بعقد المقارنة مع فتجنشتاين من خلال مؤلفات راسل حتى سنة 1913 عام صدور مقال "في التعيين" ، وكما أن عقد مقارنة بين فريجه وراسل و بين فريجه و فتجنشتاين هي كذلك أقل ما يمكن أن يقال عنها هو صعبة لأن فريجه حتى يومنا هذا لم يحضى بالاهتمام الذي حظي به أشباه الفلاسفة و بهذا كان بحثنا اقرب إلى فن الفسيفساء منه إلى الطرز.

و كما أن البحث في مسعى آخر حاول أن يقدم صورة أخرى غير هذه لأن فلسفة فتجنشتاين المتقدمة لا يمكن أن تختزل في هذا الجانب فقط، و بالإضافة إلى ذلك فهو لم يكن يرى في اللغات المصورنة الحل في النقص الذي تعانيه اللغة و إنما طور فلسفة يظهر فيها أن اللغة العادية هي سبب الهفوات ومفتاح حل فإن نحن توقفنا عند هذا الحد فقط ووضعنا نصب أعيننا الكتابة الجدولية سنخلص إلى بعض النتائج المتسرعة (أن مراده بناء لغة رمزية تعفي من هفوات اللغة العادية ومن ثَم أن هناك فلسفتين أولى وثانية)، و لكن هذه الفلسفة هي التي تقر علاوة على ذلك أنه: "إذا كانت العلامة ممكنة، فهي كذلك قابلة لأن تعين" و يضيف في 5.733 : فريجه يقول أن: " كل قضية تم تشييدها وفق القواعد ينبغي أن يكون لها معنى؛ و أنا أقول أن: كل قضية ممكنة هي قضية مشيدة وفق القواعد." فعند فريجه فالعلامة فقط لكونها تحوز على إحالة يمكنها أن تساهم في تحديد قيم صدق القضية. أما عند فتجنشتاين، فإذا كانت القضية هي قضية ممكنة، فهي تستحوذ على شروط الصدق كما أنها وعلاوة على ذلك مشيدة وفق قواعد. إنه وفي تحليل معنى القضية لا يجب الإنطلاق من تحديد إحالة العلامات فيها (وفق القواعد الايديوغرافية) إلى تحديد شروط صدقها، ولكن على العكس، يجب الانطلاق من شروط الصدق نحو تحديد المشاركة السيمونطيقية لكل من

الرموز. إنه وبعد ذلك نجد عند فتجنشتاين التفرقة بين العلامة و الرمز، فوفق مؤلف الرسالة ، فقواعد الاستعمال يصوغها كما يلي: "إِنَّ مَا لَا يَبْلُغُهُ التَّعْبِيرُ فِي العَلَامَاتِ، فَإِنَّ إِسْتِعْمَالَهَا يُظْهِرُهُ، إِنَّ مَا تُخْفِيهِ العَلَامَاتُ يُظْهِرُهُ إِسْتِعْمَالُهَا." وأن: "العَلَامَةَ هِيَ مَا هُوَ قَابِلٌ لِلإِدْرَاكِ بِالحَوَاسِ فِي الرَّمْزِ و:"لِأَجْلِ التَّعَرُّفِ عَلَى الرَّمْزِ فِي العَلَامَةِ يَجِبُ الأَخْذُ بِعَيْنِ الِاعْتِبَارِ إِسْتِخْدَامَهَا الّذِي يَحُوزُ عَلَى مَعْنَى. كما أن:"العَلَامَةُ لَا تُحَدِّدُ الصُورَةَ الـمَنْطِقِيَةَ إِلَّا إِذَا تَمَ أَخْذُهَا مَعَ إِسْتِخْدَامِهَا الـمَنْطِقُو-سَانْتَاكْسِي. وفي حين : "إِذَا لَمْ يَكُنْ لِلْمَعْنَى اِسْتِخْدَامٌ، فَلَيْسَ لَهُ دِلَالَةٌ" فالرمز هو العلامة بما هو مستخدم في نسق رمزي. إن وفق فيلسوفنا العلامة دون استخدام هي علامة دون دلالة، بمعنى أنها خَتْمٌ لا ينتمي إلى أي رمزية. فالعنصر الأساسُ لتحليل اللغة ليس وفقه(كما هو الحال عند فريجه) الاسم الذي يعين شيئاً، ولكن (كما هو الحال عند راسل) العبارة: علامة+قواعد. و فتجنشتاين يعطي في النهاية أهمية كبيرة إلى مسألة إمكان خلط علامتين التي لهما علامة مشتركة فيقول : "يُمْكِنُ لِرَمْزَيْنِ مُخْتَلِفَيْنِ أَنْ يَكُونَ لَدَيْهِمَا عَلَامَةٌ مُشْتَرَكَةٌ(كتابة أو قولا) فَهِيَ تُعَيِّنُ إِذَنْ بِطُرُقٍ مُخْتَلِفَةٍ" ، كما يضيف أن: "فِي اللّغَةِ العَادِيَةِ كَثِيراً مَا يَحْدُثُ وَأَنَّ نَفْسَ الكَلِمَةِ تُعَيِّنُ بِطُرُقٍ مُخْتَلِفَةٍ- فَهِيَ إِذَنْ تَنْتَمِي اِلَى رُمُوزٍ مُخْتَلِفَةٍ-، أَوْ أَنَّ كَلِمَتَيْنِ تُعَيِنَانِ بِطُرُقٍ مُخْتَلِفَةٍ هِيَ فِي الظَّاهِرِ تَمَّ اِسْتِخْدَامُهَا فِي القَضِيَةِ بِنَفْسِ الكَيْفِيَةِ. فَهَكَذَا نَجِدُ الكَلِمَةَ " هُوَ" يَظْهَرُ كَرَابِطَةٍ، كَعَلَامَةِ مُسَاوَاةٍ وَ كَذَلِكَ كَتَعْبِيرٍ عَنْ الكَيْنُونَةِ."

فوفق هذا التصور:"اللُّغَةُ تُقَنِّعُ الفِكْرَ. وَ بِهَذَا فَنَحْنُ لَا نَسْتَطِيعُ بِوَاسِطَةِ الثَّوْبِ أَنْ نَكْتَشِفَ صُورَةَ الفِكْرَةِ الـمَكْسُوَّةِ؛ لِأَنَّ الصُورَةَ الخَارِجِيَةَ لِلثَوْبِ تَمَّ نَمْذَجَتُهَا لِغَايَاتٍ عِدَة اِلَّا لِتِلْكَ الـمُتَعَلِقَةِ بِمَعْرِفَةِ صُورَةِ الجِسْمِ.

الأَعْرَافُ الـمُضْمَرَّةُ الضَرُورِيَةُ لِفَهْمِ اللُّغَةِ العَادِيَةِ هِيَ بَالِغَةُ التَّعْقِيدِ."

قد يرى البعض أن القول بأن التعبير يشوه بنية ما يعبر عنه يُنَاقِضُ الأطروحة التي مفادها على أن كل رمز يستحوذ على كثرة معناه. فالتعبير عند فتجنشتاين يمكن أن يكون له نفس الكثرة التي لمحتواه دون أن يعكس على علامته البنية. إن تجاور الأطروحتين أي بين

أن كل اللغات هي منطقيا في نظام وبين أن بعض اللغات تشوه بنية الفكرة لم تقل جزافاً ، وإنما هي على العكس من ذلك ناتجة من فحص متروٍ لما قام به رسل سنة 1905 و لنقاط الاختلاف بين ممارسته المنطقية مع تلك التي لفريجه. فهي بعيدة عن تكون غير متسقة، فجمع نمطي التطويرات يدل على إعادة مركزة تحليل التعبير حول مفهوم قواعد الاستعمال فعند فتجنشتاين: 5. 5563: كُلُ قَضَايَا لُغَتِنَا العَادِيَةِ هِيَ [...]، كَمَا هِيَ مَوْجُودَةٌ، مُنَظَمَةٌ بِطَرِيقَةٍ مَنْطِقِيَةٍ كَامِلَةٍ. و مثل هذا الإقرار غير معزول في المُؤَلَفِ و ينبغي ربطه مع الاستخدام المتواتر لكلمة سانتاكس فهذا المصطلح كما هو الحال عند "كارناب" لا يفيد الوصف الميتالغوي للغة. و إنما يشير إلى فكرة الاستخدام المقعد: السانتاكس في الرسالة: هو مجموع القواعد التي تحكم استخدام كلمة و التي(القواعد) تعطي للرمزية الكثرة المنطقية الملائمة. كما أن فتجنشتاين يقرر وظيفتين أساسيتين للسانتاكس. فالقواعد السانتاكسية تحدد أولا: مجمل السياقات التي يرد فيها الرمز. بقدر ما يكون اسم بسيط لا يمكن أن يَمْثُلَ في سياق، فمهما كان الرمز الغير محلل فلا يمكن أن يظهر في قضية خالية من المعنى. أما ثانيا: فالسانتاكس يسمح بتحديد شروط صدق أية جملة عبارة. وهذه هي النقطة التي يفصل فتجنشتاين فيها عندما يتحدث عن تحديد المعنى:" القضية تعبر بطريقة محددة و بوضوح متميز عما تعبر عنه: القضية مبنية" فالأمر يتعلق هنا بالجمل المحللة كما الغير محللة. في اللغة المحللة فالجداول تكتشف بطريقة مرئية عما هو الرمز؛ أما في اللغات العادية، فقواعد السانتاكس تعوض ما لم يكن ثابتا في العلامة، و تحدد بصورة كاملة و متواطئة شروط صدق التعبير. ليس من الضروري معرفة النسخة المحللة للقضية ليتم العلم بما تريد قوله؛ العلامة القضوية و قواعد السانتاكس التي تحكمها تكفي.

و كما تناولنا الفكرة التي مفادها " المنطق يعتني بذاته" في إطار التعارض بين تصور فريجه ورسل لمكونات القضية: فوفق رسل فإن صياغة نظرية الأنماط عدها ضرورية لمنع للترتيب الغير مشروع للعلامات؛ أما وفق فريجه فهو على العكس من ذلك فمثل هذه النظرية تعد زائدة superflue لأن بنية المكونات تمنع إمكان أن ترتب بطريقة نحوية غير مشروعة. من هذا المنظور ، ففكرة " إعتناء المنطق بذاته" تظهر كنقد موجه لمقاربة رسل للحدود

البسيطة. كما أن القول بأن اللغة تكفي ذاتها أي أن القواعد السانتاكسيكية للغة ما مهما كانت بإمكانها أن تُحْكِمَ بنية النسق إلى بنية مضمونه؛ إن سعي فريجه المتمثل في تأمين إحالة للرموز قبل الاهتمام بعلاقاتها المنطقية يترجم بلا ريب انشغاله بأن مثل هذا الإحكام لا ينبغي أن يوجد أصلاً، وأن تنظيم اللغة العادية هو ناقص منطقيا. فتأكيد فتجنشتاين على أن المنطق يعتني بنفسه يستهدف موقفين وليس واحداً: فهو يعبر عن رفض نظرية الأنماط (بالمعنى الذي حددناه في المبحث الثالث من الفصل الثالث) و عن رفض إجراءات التعاقد عند فريجه. فكلاهما ذنبهما وفق فتجنشتاين أنهما لم يمنحا اللغة حقها من الثقة. (أي أنها لم يثقا في اللغة كما كان ينبغي أن يفعلا). و كما أن الأطروحة التي بموجبها اللغة العادية هي في نظام تم ربطها في الرسالة المنطقية الفلسفية بتبصر نافذ و محقق حول السانتاكس، أي حول القواعد التي تجعل من العلامة عنصراً للغة.

كما أن السؤال الأساسي الذي طرحه فريجه ورسل وهو كيف أن المنطق بوصفه لغة مثالية بمكنته أن يصف العالم، فتجنشتاين الأول رأي هذا، وقد قدم صورة راديكالية عن هذه الفكرة، وهذا بتطويره نظرية للدلالة وفقها القضية كرسم للوقائع. و النقطة الأساسية هي أنه فقط الواقعة يمكنها أن تمثل واقعة، فالقضايا التي تمثل حالات الأشياء هي بحد ذاتها وقائع فالأسماء المعزولة الواحدة عن الأخرى لا يمكنها أن تعبر عن حالة أشياء مركبة، كحالة الأشياء "أ على يمين ب"، فالقضية ينبغي أن تحوز على بنية هي ذاتها مركبة، مُشَاكِلَةٍ لحالة الأشياء التي تروم تمثيلها. فالقضية وفق هذا التصور ليست اسما كما أنها ليست أيضا عبارة متسلسلة أسماء. فالأسماء تعين الأشياء، ولكن فقط في سياق القضية.[1]

إنه مع فتجنشتاين مفهوم اللغة المصورنة تبرز فيها بعض الصعوبات الفلسفية المتعلقة بعرضها، القصد عند فريجه ورسل هو تأسيس المنطق و الرياضيات في نوعٍ من الصورية الضامِنَةِ لتفادي وللانفلات من المشاكل التي تولدها اللغة العادية. ومن الواضح أن العرض

[1]- Pascal Engel, *La dispute, Une introduction à la philosophie analytique,* les éditions de Minuit, 1997, paris, page 65.

المصورن الخاص بكل من فريجه ورسل يتطلب، في ما يتعلق بالسانتاكس أو في السيمونطيقا، تدخل ما حول اللغة.

فتجنشتاين يتقاسم مع فريجه ورسل النفور من المفاهيم الميتانظرية، ولكن فقط معه هذا النفور ليسَ ناتجاً عن اعتبارات في ما يخص الاستقلالية الصورية أكثر مما هو ناتج من موقف فلسفي في ما يتعلق بالغير القابلية لقول الصورة المنطقية للغة. فهو يعاتب كلا من فريجه و رسل لانتهاك حدود القابل للقول بالحديث عن بنية اللغة و علاقتها مع العالم. في إطار أنطولوجيا وسيمونطيقا جديدة فالرسالة المنطقية-الفلسفية تبحث عن رفع التحدي المُخَلِّصَ بتطوير لغة (تتماشى) مع الصورة المنطقية للعالم مع تجنب المشاكل التي تسببها الميتانظرية.

فلهذا يؤكد فتجنشتاين في الشذرة 4,121 ، أن القضية لا يمكن أن تتخارج من ذاتها لتقول شيئاً عن صورتها المنطقية، أو لتشرح العلاقة التي تربط بينها وبين الواقع، فهي كائنة على هذا النحو، لأنّ القضايا جميعها على نفس القيمة، إذن فلا وجود لقضية أعلى كيفاً من قضية أخرى، فكل اللغة تتموضع في مستوى منطقي واحد، وهذا هو سبب كون الأخلاق وكل ما هو قيمي لا يمكن التعبير عنه في اللغة، كذلك التعبير عن كل ما هو مفارق(transcendant) ليس بممكن من خلال اللغة، فالقضية لا يمكن لها إلّا أن تُظهِرَ، أو تعكس صورتها المنطقية، لان ذلك يتعذر التعبير عنه في اللغة، فالصورة المنطقية هي إذن بالكيفية نفسها التي للتوتولوجيا، هي حدود اللغة، وهي بالنسبة للكائن اللغوي حدود للعالم. وعليه فالصورة المنطقية للقضية يتم إظهارها بالطريقة نفسها التي بها تُشَيَّدُ القضية، أي بتشاكلها مع الواقع، فالقضية لا تستطيع العودة إلى ذاتها لتقول شيئا عنها، لان اللغة ليست تأملية (réflexif)، فهي لا يمكن إلا أن تكون وصفية (descriptif)، هذه هي العلة التي لا تسمح للغة بأن يُعَبَّرَ فيها عن القضايا الأخلاقية والدينية.

وعليه فلا يمكن للغة أن تتخارج لِتُعَبِّرَ عن خصائصها الذاتية كما هو بغير الممكن للأنا أن يتخارج ليصف نفسه، لأنه لا وجود للغة منطقية أعلى من أخرى، فكل لغة تتموضع في

نفس المستوى المنطقي. وهكذا فالرسالة المنطقية الفلسفية، تزيح القِيَمَ إلى مجال اللاّمعنى ، لان هذا الجزء من الخطاب الفلسفي ليس له مرجع ذري (référant atomique)، وكما توضح الشذرة 5,53 أن المنهج الصحيح في الفلسفة هو إظهار أن النظريات الميتافيزيقية تدور في خواءٍ، وأن قضايا العلم الطبيعي وحدها يمكن أن تُصاغ في اللغة، مُدَعِماً لموقفه في تقديمه للرسالة بأن ما يمكن قوله يمكن قوله بوضوح، وأن ما لا يمكن قوله ينبغي أن نلتزم عنه الصمت. فالرسالة تدعونا أن تلتزم الصمت على كل واقع غير أُمبيريقي، وبتحديدنا لما يمكن قوله منطقياً يتميز و يتبدى بذلك لنا الممتنع قوله واللاّمعنى في كنف اللغة، إلا أنّ استحالة ما حول اللغة يتقاطع بقدرٍ أكبر مع استحالة أن تصف اللغة خصائصها الرئيسية، منه إلى استحالة التعبير عما هو خارج عنها أو أعلى منها(méta)، مثل ما هو حال الأخلاق أو التصوف، فاللغة بهذا غير محددة بشيء آخر غير اللغة، وفي الآن نفسه الذي نحاول فيه الخروج من اللغة عن طريق وسائل اللغة، فنجد لا محالة بذلك شيئاً ينتمي كذلك إلى اللغة[1].

وكما أنه حاولنا ولو بطريقة مختصرة عرض مفهوم التحليل من خلال ثلاثة نصوص أولها "الملاحظات التي أملاها فتجنشتاين على مور" أين تظهر بوادر فكرة عن التحليل وعلى الرغم من أن الممارسة التحليلية في هذه المرحلة يعوزها الإطار النظري الذي هو كفيل أن يضمن لها مشروعيتها بينا فيه ما للممارسة التحليلية عند رسل من أثر على فتجنشتاين في الأسس ولكن ليس في الغاية لعرض مفهوم التحليل عند لودفيغ فتجنشتاين كما لفتنا الانتباه إلى العلاقة الوطيدة بتصوره للمنطق، فالمنهج قريب من اختزال التوصيفات المحددة التي في مقال "في التعيين". ولكن تم الدفع بها إلى وجهة أخرى، ففتجنشتاين يظهر في هذا النص هشاشة تصور "الشيء" بعرض ترجمة لبعض القضايا التي تحتوي مثل هذا التصور ومواطن اللامعنى في العبارات التي يدخل في تشكليها هذا المفهوم وبينا أن فكرة التحليل كما هي مصاغة هنا هي عملية تُجري الانتقال من الصيغة الغير الصحيحة للقضية إلى الصيغة

[1]- Jacques Bouveresse, Le philosophe et le réel, entretiens avec Jean-Jacques Rosat, Hachette Littératures, 1998. Page 43.

الصحيحة لها. فهو يستعمل التحليل بطريقة محدودة تتوقف على اكتشاف آليات عمل بعض التعبيرات. وقد تعرضنا كذلك إلى كون هذا التصور يتعارض مع مطلب كون حقائق المنطق كما نعرفها أي التوتولوجيات، تعبر مباشرة عن بنية العالم، ونرى أن الأخذ بالتحليل عند راسل له مترتبات كبيرة على تصور فتجنشتاين للمنطق على العكس من راسل الذي صاغ مفهوم التحليل في هذه الفترة دون أن يتعارض مع موقفه لعلم المنطق الذي علم كباق صنوف العلم الأخرى رغم عمومية المنطق. ولكن فعند فتجنشتاين فالمنطق قار، ولهذا فالتحليل كما نجده ممارسا في "المذكرات التي أملاها فتجنشتاين على مور" يجعل من المنطق علما قابلا للتحسين، على الرغم أنه في ذلك الوقت يتصور المنطق على أنه لا يقبل أي عدم تمام فيقول: "إِذَا أَمْكَنَ لِلْمَنْطِقِ أَنْ يَكُونَ تَامًا عِنْدَمَا نُجِيبُ عَلَى بَعْضِ الأَسْئِلَةِ، فَإِنَّهُ يَنْبَغِي أَنْ يَتِّمَ دُونَ هَذِهِ الإِجَابَاتِ."[1].

و لكن استدرك فتجنشتاين هذا النقص في دفاتر1914-1916 أي تحديد المقام النظري للتحليل بغض النظر عن النتائج التي نصل إليها عن طريقه. و النقطة التي يضع فيها تقنيته في التحليل موضع شك تتوقف على الأخذ محمل الجد فكرة إنهاء التحليل، أي فكرة التحليل النهائي، ففي البدء كان يكتفي بالتحليل البسيط المرحلي. ولكن منذ دفاتر1914-1916 فلا وجود هناك لمنطق و لا لفلسفة مرحليين عند فتجنشتاين كما كان عليه الحال في "المذكرات التي أملاها فتجنشتاين على مور". و قد استشعر ضرورة الفصل في قضية اكتمال التحليل. ولكي يكون لمسألة التحليل معنى يضع فتجنشتاين نصب عينه اكتشاف محكٍ للبساطة، وبيننا أن فتجنشتاين لا يستقر عند موقف نهائي في هذه المسألة إلا أنه يمكن إستخلاص مكسبين الا وهما رفض منح علم النفس تلك الأهمية التي يوليها راسل فحتى عندما يتوقع إمكان أن هناك تباعدا بين الصورة الظاهرة للتع و الصورة الحقيقية له، فإن فتجنشتاين يرفض استدعاء أي معيار خارج اللغة يسمح بالتمييز بين الصورتين. فلا وجود هناك لأي يقين نفساني كما يؤكد

[1] - *Carnets 1914-1916,* in (L) . Wittgenstein Carnets 1914-1916, traduction et introduction et notes de G.G.Granger, page 26

فتجنشتاين أنه يستطيع أن يضمن لنا أن القضية "أ خَيِّرٌ" هي قضية تعكس صورة الواقعة التي هي بصددها. عند راسل كما رأينا مثل هذا اليقين موجود: فالمعرفة المباشرة مع "أ" و مع " س هو خير" تكفي لتثبت أن العبارة " أ خير " هي تامة التحليل. وبرفض كل استعانة بالمعيار النفسي،فعلى العكس من راسل فتجنشتاين يتبنى فكرة استقاها من فريجه و التي تنص على أن المعنى ظاهر كلية في الرمز وبهذا ففتجنشتاين يقطع الصلة مع مجموع التأملات التي عند راسل في ما يخص التحليل بعد كان تابعاً له في ممارسته الأولى. و قد أدى هذا بفتجنشتاين إلى تصور أن البسائط ينبغي أن توجد هو كون عملية التحليل تُبْقِي على بعض الصور ثابتةً. و بالخصوص حضور الأسماء أو المتغيرات في القضية . مع العلم أن الأسماء و المتغيرات لا يمكن لها في استخداماتها إلا أن تعين بسائط. ورأينا أن فتجنشتاين يجيب على السؤال كيف يمكننا أن نوفق بين مهمة الفلسفة وبين كون أن على المنطق أن يعتني بذاته؟ إن التحليل يختفي كلية، كأنه ليس بذي جدوى بالمقارنة مع المقام الجديد للمنطق بأنه ليس بمكنتنا أن نستخلص شيئا من القضية قد قالته أو أظهرته. أما في الرسالة فقد خلصنا الى أن التحليل ليس شيئا ينضاف بطريقة اختيارية لصياغة قضية فهو موجود فيها بما هي كذلك من قبيل أنه لا يمكن للقضية أن تكون دون أن تكون تعبيرا حسيا، فالتحليل محايث للقضية، كما أن التحليل الكامل ليس مطلبا اعتباطيا لأن إنتاج المعنى يعود إلى تحليل الفكرة التي لدينا، وليست بالتالي مصادرة تنضاف من الخارج إلى القضية ولكن التحليل تتمة لمفهوم القضية.

ونختم بالقول أن الفلسفة هي من وجهة نظر فتجنشتاين فاعلية سلبية : فهي تختزل في نوع من الكفاح الدائم و المستمر، والتي ليس لها أبداً ضمان الظفر الأكيد، ضد الفتنة الخطيرة الذي تمارسه بعض الكلمات السحرية، للصيغ الطقسية و للشروح و النظريات التي لا تستند على شيء آخر غير الرغبة والاستعجال في أكبر عددٍ من المريدين لقبولها و للدفاع عنها، وباختصار ضد كل ميثولوجية عالمة، التي هي خاصية مجتمعاتنا العقلانية. من المحتمل بصفة قليلة، أن فلسفة فتجنشتاين يمكن أن تقدر من طرف هواة الشعور الفكري، لان ذهبت بلا نظير إلى أبعد مما ذهب إليه الفلسفات كلها في إتجاه التزمت و الصرامة: فهي توجه على

جهده ضد كل ما له حظوة و سحر في بعض الانتاجات الفكرية ، فتجنشتاين يحارب كل حماسة نظرية و تأملية : فوفقه فالفاهمة البشرية هي على الدوام مريضة من نجاحاتها. إن ما يميز قبل كل شيء السعي الفلسفي عند فتجنشتاين هو الوضوح والبساطة، وإزدراء المصطلحات التقنية للتعقيد والتضخيم، و الباطنية و التنجيم. و الهم الدائم لعدم التحفظ و عدم الإخفاء، و عرض الأشياء التي يمكن للجميع رؤيتها.[1]

[1]- Jacques Bouveresse, Wittgenstein : la rime et la raison. Science, éthique et esthétique, Éditions de Minuit, 1973, pages 7-8.

الفهارس:

المصادر والمراجع:

قائمة المصادر و المراجع:

المصادر:

Wittgenstein Ludwig :

- _____,*Carnets 1914-1916,* in (L) . Wittgenstein Carnets 1914-1916, traduction et introduction et notes de G.G.Granger.
- _____,*Notes sur la logique, septembre 1913*, in (L) . Wittgenstein Carnets 1914-1916, traduction et introduction et notes de G.G.Granger.
- _____,*Notes dictées à G.E.Moore, en Norvège, avril 1914*, in (L) . Wittgenstein Carnets 1914-1916, traduction et introduction et notes de G.G.Granger.
- _____,*Extraits de lettres de Wittgenstein à Russell,1912-1920*, in (L) . Wittgenstein Carnets 1914-1916, traduction et introduction et notes de G.G.Granger. Gallimard, 2005
- _____,*Tractatus logico-philosophicus*, traduction G.G.Granger. Gallimard,2013.
- _____, *Quelques remarques sur la forme logique*, trad. FR. E. Rigal, Mauvezin, TER, 1985
- _____, *Remarques philosophiques*, traduit par : Jaques Fauve, Gallimard, 1975
- _____, *L. Wittgenstein et le Cercle de Vienne*, cité dans la trad. fr. de G. Granel, Mauvezin : TER, 1991.

المراجع:

Gottlob Frege:

- _____,*Idéographie, un langage formulaire de la pensée pure construit d'après celui de l'arithmétique*, traduction, préface, notes et index de Corine Besson, postface de Jonathan Barnes, librairie philosophique J.Vrin, 1999
- _____, *Qu'est-ce qu'une fonction*, in Frege, (G), écrits logiques et philosophiques, traduction par Claude Imbert, Paris, Seuil, 1971.
- _____,*Fonction et Concept*, in Frege, (G), écrits logiques et philosophiques, traduction par Claude Imbert, Paris, Seuil, 1971.
- _____, *Concept et Objet*, in Frege, (G), écrits logiques et philosophiques, traduction par Claude Imbert, Paris, Seuil, 1971.
- _____, *La Pensée*, trad. Imbert, in, Frege, (G), Ecrits Logiques et Philosophiques, traduction par Claude Imbert, Paris, Seuil, 1971.
- _____, *Compte rendu de Philosophie der Arithmetik de E. Husserl*, in Frege, (G), écrits logiques et philosophiques, traduction par Claude Imbert, Paris, Seuil, 1971.
- _____, *G. Frege, B. Russell correspondances*, trad. par C .Webern. Paris, EPEL .1994.

Bertrand Russell:

- _____, *Les principes de la mathématique* (1903), in, Bertrand Russell, écrit logique et philosophique, traduit de l'anglais par Jean-Michel Roy, presse universitaire de France, première édition:1989, Paris.

- _____, *Principia Mathematica*, in, Bertrand Russell, écrits de logique philosophique, Jean-Michel Roy, presse universitaire de France, première édition:1989, Paris. (en collaboration avec Alfred North Whitehead)
- _____, *De la dénotation*(1905), in, Bertrand Russell, écrit logique et philosophique, traduit de l'anglais par Jean-Michel Roy, presse universitaire de France, premier édition:1989, Paris.
- _____, *Introduction de Tractatus*, in, *Tractatus logico-philosophicus*, traduction granger. Gallimard,2013.
- Alfred North Whitehead and Bertrand Russell, *Principia Mathematica*, Cambridge University Press 1997.

مراجع متخصصة:

- Jérôme Sakur, *Formes et faits, analyse et théorie de la connaissance dans l'atomisme logique*, librairie philosophique de J.Vrin, 2005.
- Jacques Bouveresse*, Dire et ne rien dire. L'illogisme, l'impossibilité et le non-sens*, Éditions Jacqueline Chambon, 1997.
- _____, *Le philosophe et le réel*, entretiens avec Jean-Jacques Rosat, Hachette Littératures, 1998.
- _____, *Wittgenstein et les sortilèges du langage*, texte rassemblé et organisés par J, J rosat, Agone, 2003.
- _____, *Wittgenstein : la rime et la raison. Science, éthique et esthétique,* Éditions de Minuit, 1973.
- Sébastien Gandon, *Logique et langage études sur le premier Wittgenstein*, librairie philosophique, J.Vrin, 2002.
- Gilbert Hottois : *La philosophie du langage de L. Wittgenstein* (préface de Jacques Bouveresse), Éditions de l'Université libre de Bruxelles, 1976.

- François Schmitz, *Wittgenstein*, les belles lettres, paris, 1999.
- Gilles-Gaston Granger, *Wittgenstein*, édition Seghers, paris, 1969.

مراجع أخرى:

- Kurt Gödel, *La logique mathématique de Russell*, in, Les cahiers pour l'analyse, 10 hiver 1969, édition Seuil, Paris.
- Pierre Joray et Denis Miéville, *Regards croisés sur l'axiomatique*, travaux de logique, Centre de Recherches Sémiologiques, Université de Neuchâtel, Espace Louis-Agassiz 1, CH-2000 Neuchâtel, 2011.
- Pascal Engel, *La dispute, une introduction à la philosophie analytique*, les éditions de Minuit, 1997, paris,
- Moritz Schlick, *Forme et contenu*. *Une introduction à la pensée philosophique*, traduit de l'anglais par : Delphine Chapuis-Schmitz, Agone, Marseille, 2003.
- _____, *Le tournant de la philosophie*, traduction, établie par Delphine Chapuis-Schmitz, in philosophie des sciences –tome1 : expériences, théories et méthodes, dirigé par Sandra Laugier, pierre Wagner, édition. Vrin, Paris.
- *Le vocabulaire des philosophes*, ouvrage coordonné par Jean pierre Zarader, préface de Frédéric Worms, ellipses, paris, 2002.
- F. P. Ramsey, *Foundations. Essays in Philosophy, Logics, Mathematics and Economics*, D. H. Mellor éd. Londres: Routledge,1978.
- Rudolf Carnap, *La Construction logique du monde*, Trad. fr. Thierry Rivain, Paris : Vrin, 2002.

- VERNANT, Denis, *Introduction à la philosophie de la logique*, Bruxelles : Mardaga,1986 .
- Shalom A. *De la langue comme image à la langue comme outil*. In: Langages, 1e année, n°2, 1966. pp. 96-107
- BOUVERESSE, Jacques « *Frege, Wittgenstein, Dummet et la nouvelle "querelle du réalisme" »*, in revue Critique, Les Philosophes anglo-saxons par eux-mêmes, no 399-400, 1980.

الأطروحات:

- Michel Seymour, *Descriptions et référence : la théorie de la syntaxe logique de principia mathematica et ses perspectives contemporaines*, thèse doctorat, université du Québec, Avril 1988.
- Suzanne Leblanc, *Contexte et signification logique des énoncés élémentaires*, thèse doctorat, université du Québec, 1982.
- Lynda Maurice, *La question du rapport entre le sens et la référence dans la philosophie du langage : Le cas des noms propres*, thèse de doctorat, université Jean Moulin - Lyon III, 2007.

المقالات:

- Sébastien Gandon, *Wittgenstein dans la fabrique des Principia*. 2008. Hal-00326485.
- Dewi Trebaul, *Le vrai est-il un objet? Remarques sur l'analogie entre nom propre et énoncé dans la théorie de la signification de Frege*. Hal-00666979, version 1 -6 Feb2012.

- Dewi Trebaul, *Rôle sémantique et modèle de la relation nom/porteur: Dummett aux prises avec la notion frégéenne de référence,* Hal-00922588, version 1 - 14 Jan 2014.
- Sabine Plaud, *« Vie du langage, vie des images : une marque de continuité dans la philosophie de Ludwig Wittgenstein »*, Philosophique, 13 | 2010 .
- Philippe (A.) GAC, *Le complexe dénotant défini de Russell*, publié dans "Noésis (U. Nice), «Formes et crises de la rationalité au XXème siècle», Tome 2:“Épistémologie ” N°5.2, printemps 2003, Version 1.63.
- Malherbe Jean-François. *Interprétations en conflit à propos du « Traité » de Wittgenstein.* In: Revue Philosophique de Louvain. Quatrième série, Tome 76, N°30, 1978. pp. 180-204.
- Fontaine-De Visscher Luce. *Wittgenstein. Le langage à la racine de la question philosophique*. In: Revue Philosophique de Louvain. Quatrième série, Tome 83, N°60, 1985. pp. 559-584.
- Ghins Michel. *La forme et le sens dans le Tractatus de Wittgenstein*. In: Revue Philosophique de Louvain. Quatrième série, Tome 75, N°27, 1977. pp. 453-481.

قائمة المصطلحات:

فهرس المصطلحات:

المصطلح بالعربية	المصطلح بالفرنسية
المعرفة المباشرة	Acquaintance
حجة	Argument
جزم	Assertion
بديهيتي	Axiomatique
بدهنة	Axiomatisation
دور فاسد	Cercle vicieux
مركب	Complexe
تصور	Concept
تصور قضوي	Concept propositionnel
محتوى تصوري	Contenu conceptuel
تعيين	dénotation
عبارة	Enoncé
مجموعة	Ensemble
كيان	Entité
تعبير	Expression

Extra-linguistique	خارج اللغة
Faux	كاذب
Fonction matérielle	دالة مادية
Fonction monaire	دالة أحادية
Fonction	دالة
Grammaire	نحو
Grammaticale	نحوي
Intention	مفهوم
Lettre de proposition	حرف القضية
Modèle	نموذج
Modus ponens	إثبات المقدم
Non sens	الخلو من المعنى
Notation	تنقيط
Notation tabulaire	تنقيط جدولي
Procédure d’évaluation	إجراءات التقييم
Procédure de construction	إجراءات البناء
Proposition	قضية
Proposition primitif	قضية أولية
Proposition fictionnelle	القضايا التخيلية

Référence	إحالة
Représentation	التمثيل
Sémantique	سيمونطيقي
Sens	معنى
Sense-data	معطى حسي
Signe	علامة
Signe propositionnel	علامة قضوية
Signification	دلالة
Syntaxe	بناء لغوي
Syntaxique	بنائي
Théorie de la molécularité	النظرية الجزيئية
Transcendental	متعالي
Type	نمط
Vrai	صادق

قائمة الأعلام:

قائمة الأعلام:

بالعربية	بالفرنسية
برتراند راسل	Bertrand Russell
فرانك رامزي	F. P. Ramsey
فرانسوا شميتز	François Schmitz
جورج إدوارد مور	George Edward Moore
جيلبرت هوتوا	Gilbert Hottois
جيل غاستون غرانجي	Gilles-Gaston Granger
غوتلوب فريجه	Gottlob Frege
جاك بوفريس	Jacques Bouveresse
جيروم ساكر	Jérôme Sakur
موريس شليك	Moritz Schlick
باسكال إنجل	Pascal Engel
سيباستيان غوندون	Sébastien Gandon
لودفيغ فتجنشتاين	Wittgenstein Ludwig

قائمة المحتويات:

الموضوع:	**الصفحة**
مقدمة البحث:	أ- ز
الفصل الأول: *مفهوم المنطق عند لودفيغ فتجنشتاين*	1 -37
تمهيد الفصل الأول:	2-3
المبحث الأول: القضية عند فريجه وراسل	3-31
المبحث الثاني: القضية عند فتجنشتاين	14- 22
المبحث الثالث: الروابط المنطقية عند فتجنشتاين	22- 29
المبحث الرابع: القوانين المنطقية عند فتجنشتاين	20- 37
الفصل الثاني: *نظرية الرسم المنطقي*	38-66
تمهيد الفصل الثاني:	39
المبحث الأول: مفهوم الرسم عند فتجنشتاين	40- 52
المبحث الثاني:الصورة المنطقية	53-57
المبحث الثالث:نظرية الرسم و آلية المعنى	58-62
المبحث الرابع: استقلالية المعنى عن الصدق	62-66
الفصل الثالث: *نقد فتجنشتاين لنظرية الأنماط وموقفه من نظرية التسوير*	-67
تمهيد الفصل الثالث:	68
المبحث الأول: فريجه وإدخال مفهوم الدالة	68- 74
المبحث الثاني: برتراند راسل : البنية دالة-حجة و نظرية الأنماط المنطقية	74- 81
المبحث الثالث: نقد فتجنشتاين لنظرية الأنماط	82- 88
المبحث الرابع: موقف فتجنشتاين من نظرية التسوير	89-96

الفصل الرابع: *التحليل عند فتجنشتاين و علاقته بالمنطق*	98- 123
تمهيد الفصل الرابع:	98
المبحث الأول: الممارسة التحليلية في " المذكرات التي أملاها فتجنشتاين على جورج إدوارد مور".	98- 105
المبحث الثاني: التحليل في الدفاتر وفكرة استقلال المنطق.	105- 112
المبحث الثالث: التحليل في الرسالة المنطقية-الفلسفية.	112- 118
المبحث الرابع: ملاحظات نقدية من خلال مؤلفات المرحلة الانتقالية.	118- 123
خاتمة البحث:	125- 136
الفهارس:	
فهرس المصادر و المراجع:	138- 143
فهرس المصطلحات:	145- 147
فهرس الأعلام:	149
فهرس الموضوعات:	151- 152